





بازرسی شده  
۳۷ - ۶

قَالَ اِنَّ الْاِلَهَ فَرَدَد  
قَالَ اِنَّ الْمَرْسُولَ قَدْ هَمَّ  
مَا خَلَقَ اللهُ مِنَ الْمَرْسُولِ

مبني  
كان خد يبر مشا لان قد و  
وصحق الصبر في الوزن و  
فشفاحن و ما عن وزن و  
فزا ده من فئات الكفر



۵۶۸۶

۱۷۴۷۸  
۱۱۲۰

شماره ثبت کتاب

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتابخانه ملی

مؤلف شهید اول (سید الشهدا محمد باقر)

موضوع

بازدید شده

۷۷۸۸

۵۶۸۶

نسخه - فهرست شده  
۷۷۱۲



بازرسی شده  
شماره ۸۱۶۵

بازرسی شده  
۶ - ۳۷

قُلْ إِنْ أَرَادْتُمْ أَنْ تُطِيعُوا  
قُلْ إِنْ أَرَادْتُمْ أَنْ تُطِيعُوا  
مَا تَجْعَلُونَ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ عَصًا  
مُبْتَغًى  
كَانَ خُذْ يَدِي مَنَاقِلَ أَنْ تَقُونَ نَارًا  
وَحَقِّقَ الصِّرَاطَ فِي الْوَزْنِ وَخَالِطًا  
فَتُفَاحِدَ وَأَعْلَىٰ وَزَيْنَ مَنَاقِلَ  
فَزَادَهُ مِنْ قَدَاتِ الْمَدِينِ

عَلَيْهِ السَّلَامُ  
فَقَوْلُهُ الْقَائِلُ فِي الْقُرْآنِ  
أَوَّلُهُ وَأَنْ لَمْ يَكُنْ الْمَدِينِ  
عَلَيْهِ السَّلَامُ



۸۱۶۵

۷۸۴۸۱  
۱۱۲۰

شماره ثبت کتاب

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتابخانه

مؤلف شهید اول (سید الشهدا محمد باقر عظیمی)

موضوع

بازرسی شده

شماره ثبت ۷۷۱۱۲

۸۱۶۵

نقل از کتاب  
در فضیلت ائمه

فَدَايَةُ النَّفْسِ بِأَيِّ شَيْءٍ  
أَهْلُ النَّفْسِ بِالْعَاصِيَةِ



فَدَايَةُ النَّفْسِ بِأَيِّ شَيْءٍ



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين حمدًا يمدد أخلأ ذكره ويتم شأني به كما يكون لنا  
في الآخرة نفعًا تبعًا لأمه في الدنيا حصان نفعه ولسه دان لا آله الا الله  
وحد لا شريك له شهادة نبيها من البر عباده وتوابعه ابراهيم واسمه دان محمد عبده  
رسوله ابنته لانفاذ امر وانها عذبه وتقديم نذره صلى الله عليه وعلى اهل بيته  
خير عشره **اما بعد** فان الادلة العقلية والنقلية مطابقة على شرف العلم ودين  
اهمها معرفة شرح الحق الثبوت وهذا البيان كامل بالمهم منه المحذور على طريقه  
الظاهر اولى الغهوض الذين تعلمهم اسناد معصوم عن محصور واستغنى عنهم  
بالله القادر العالم على كل مقدر ومعلوم **كتاب الطهارة**  
وهي تطلق على الزاخرة من الأدران وعلى رفع الخبث وعلى كل واحد من الوضوء وال  
الاستبراء والذاتية استباحة الصلوة وهو المعنى الذي استقر عليه اصطلاح علماء الحنابلة  
والطريق اطران خمسة **الطريق الأول** فبالشرح له لأرب في توقع استباحة  
الصلوة وان كانت دنبا والطواف الواجب خاصة ومسح كباة القرآن عليها وتوقع

الحب والحائض والنفساء والاحتياط لكثرة الدخول على الفل وكذا دخول المساجد  
الغرائب والجواز في المحدثين الأعظمين والتمسك بالوضوء والصلوة وتخصيص الحج للحب  
والحائضين من المحدثين وقيل عند تعدد الفل وظاهر الاحتياط بالاطلاق والأكو على  
احتياط وجوب الطهارة في هذه الأمور يجب واشتد بعضهم غسل الحائض من البر  
وهو حكم ظاهر وفرعوا على ذلك الأيقاع قبل هذه الأدلة بنية الوجوب بالذبح **انما بعد**  
على ان الوجوب موسع وان قصته تابع لتقصي هذه العايات وهو ملان قوي على تعاقب  
وجوبها بها وبكفي الاقرب على الاقرب وقد يجب بالبدن وشبهه فان عين احد ما سبق  
وان خرم طلقا لم يخرم من الوضوء والصلوة وان قيد التحريم بالستر طعه للماء كما بشر طهارة  
تعيده وان اطلق الطهارة فالأقرب جعلها على الماشية المرافعة للحدث والاحتياط  
ولا يخرى التيم الامع المعتد ولا يخرى وضوء الحرج غسل الجمعة ثم يخرى مع تعينه  
**ما يتجمل** فالوضوء المذهب الصلوة والطواف ولقراءة القرآن وحمل المحضر ودخوله  
المسجد وصلوات الجاهة وقضاء الحاجة وزايرة القنور وعقبات الاستدانة الطهارة  
وافعال الحج الباقية المذي والودي والقبيل شقوق ومسح الفرج ومسح الاكف وال  
الاستبراء والخروج من المني بعد الاستنجاء والتعقب قبله ولو كان استنجاء وكذا الخروج من  
الاستبراء ولذا ذهب لصلوة الفرج والجماع الحامل وكل هذه مؤيد فيها الرفع أو الإزالة  
والجديد وجماع المحلل ومخالص الميت وذكر الحائض وتوابعه هذه الأوصاف فيها رفع  
وروي للرافعة التي والتحليل المصاحب للمعاينة كما ذكرها الطهارة والزيادة على الرافعة

كتاب الطهارة



الحققة  
 شعر أطول من مفرقة في الصلاة عدا وأوجبها أبو الحيد رحمه الله كأوجه للذي  
 والديه الخارج من السيلين إذا شك في خلق من الحدث والعبد يشبه في المهر والخلق  
 احتياطاً عند وكه ضيف العسل للجمعة بعد طهر فخرجها إلى الزيادة وأمر به من  
 أفضل ثم بقي آخر البت ويجعل به الجنب كما نفى الآباء وإن لم يتمكن من  
 وآخر المجل أفضل كما أن أول القضاء أفضل وفراغ من رمضان وتياكله والليل  
 الضف وسبع عشر وثم عشرة وثمان وعشرين وثلاث وعشرين أول الليل وآخره  
 ليلاً الفطر والعدين والمولى والمبعث العبد والدمج والمياه وتزهر وترتفع  
 النور واليضي نصف من جرب وشعبان والأخرام والطواف وزيادة أحد المعصين في  
 الحجة والاختارة دخول الحرم وسكة وسجدها والكعبة والمدنية وسجدها والتوجه عن  
 من أو كثر والسعي إلى روية المصلي بعد ما بعد له وترك الكوفة من جرد مع الاستغفار  
 والولود حين لا دنة والاستغفار وقيل لو نزع وأعاد العسل عند زوال الوضوء  
 كما سمع على الجابرو العسل عند السنة الحدوث لو جدد في في التوباء المترك ومعداة  
 فيها رفع الحدث وقيل للأفام من الجون ونسب فان خلا به نوى استباحة لما قبل  
 الجنب يعني وأبتم بذلك من الوضوء في موضع استباحه ومن العسل الذي يرفع الحدث  
 وقيل ومن غسل الأضراس ويكن أطراد مع كل غسل وحضوا عند الرضخ حيث يقول  
 بأن الأضراس لا يرفع الحدث ويحوي الشبهة في الموضع المقدرة على الماء قبل  
 لصلاة الجفارة فالأضراس تنبذ بجوف فمنا الصلوة عليها **فصل في** الأذرجاد

الحق

الطواف للحدث وجوبه باليتم للصوم وجب بعد العسل ولو قدم غسل الجمعة ثم نكح في  
 وقت استباحة ولو فقد التمكن بعد صبي زماناً فالأضراس استباحة بالقضاء وقضاء العسل  
 إلا التوبة والسعي إلى روية المصلي وما قبل بجوبه بهذا العسل غسل أركان الكفوف  
 على الجمعة والأضراس والمولى وأكمن من غيره واستباحة هذه الأضراس في جوف الأضراس  
 وإن كان قد رخص في النساء سفر مع الماء والأضراس بدخلها وحضوا مع انضمام  
 إلى الجلب فيها في شرط اليتم للصوم بعد ذلك أقص الأضراس قبل الفجر نظراً لغيره لا يرفع طهره  
 شرعية بتجديداً يتم كالوضوء **الطريق الثاني** في استباحة فالوضوء البول والغائط  
 من المخرج الطبعي وغيره إذا اعتيد واعتبر التيمم أبو جعفر الطوسي رحمه الله في المدة  
 وابن إدريس حكم بالنقص طلقاً والريح كذلك لأن قبل المدة على قول فقهاء الشيعة والميل  
 للأحسن وإن كان في الصلوة أوقافاً لم يرفع بها عنهم من كلام أبي جعفر في أبو يزيد عند  
 نقضها ضعيف وعدم ذكره في ذلك القليل دليل على نفي نقضه وكذا إذا العسل الأضراس  
 مع القلاد والوسطاء البتة إلى ما عدا الصحيح ولا ينقص الطهارة غرضاً من الخارج من السيلين  
 إلا أن يجازيها نفس وغسل النساء وقيل الفطر يغسل الشعر بالكلية ثم يمسح بالارض فيسجد  
 البهجة والعسل الجفارة والماء المثلث ومسح الأيدي بماء والموت وكل من استباح اليتم  
 ولا خلاف في دخال استباحة الوضوء والأضراس بدخل استباحة اليتم فان نوى المحض يستتبع  
 حكمه لم غسل الشجاعة الفجرة لا يدخل مع غسل المحض ولو اطلت الاستباحة والرفع في الوضوء  
 والعسل الجزاء من غيره وضوء وإن كان على ما يراه الوضوء وهو ما عد الجفارة استباحة غسل الأضراس

وجد











تعدّ جازاً استئنافاً للماء **الخامس** مسح الرجلين من رؤوس الأصابع إلى الكعبين وما قاما  
 القدمين وتفرّد الفاضل لما الدين قدس الله روحه على المساق والقدم وقد بينا في  
 في الذكوة والعمل أحوط ولو كسنا الأقرب المسح في تقديم اليدين على اليسرى في كل واحد منهما  
 ويستحب كل رجل باليد المواتية لها ويجوز باليد الأخرى ولو غسل اليدين أجزاءً من اليد لا  
 مسح فلو كانت اليد اليمنى موضع المسح اجزأ ولو غسل اليدين في موضع اليدين في موضع اليدين  
 ولا يطل الوضوء بزوالها على الأصح ولا يشرط غسل اليدين ولا يجوز المسح على الجاهل كالماء  
 والحقل لا الضرورة ولا يضر زوالها ولا يفسد وضوءه ولو دارق اليدين مسح على الخف  
 وغسل الرجلين وجب الغسل ولو قطع بعض الرجل مسح على الباقي **السادس** ترتيب فضيل  
 الرجلين اليسرى ثم اليمين ولا يجوز في المعبر ولها لغاها على ما يحصل  
 الترتيب وقد بينا صورة المسندة في القواعد ولا يعد هذا المسمى والجاهل في الترتيب ولا  
 غير من تعالى الطهارة **السابع** الموالاة والأصح أنها رابطة الجفاف والأقرب الاحتفاء  
 بطلان البلل وإن كان على عضو قد مررنا ما يطل الجفاف جميع ما يقدر من لوازمه في التتابع  
 عن المسند فأكبر من غيرهما إذا اطل في فلا الأصح الجفاف مع العذر لا من غير العذر  
 ما دام البلل ولو أقره التتابع بالمتنفس شبهه فاحل به ففي الصحيح نظر من راعاه في غسل  
 الحائض وكذا ما ذكره الشيخ العباد في محرقها عند ما الكفاة فلازمة إذا كان مستعبداً فلا  
**الثامن** المباشرة المباشرة الغسل في الماء أو إيصاله إلى جيب الكف فلو وطئ  
 وضوءه غير بطل ويجوز أن يجتنبه للضرورة لا يبعد من المذهب كل ما يبعد ويجوز استنباط

مسح

الماء للمحيط بذلك **الاول** في مستحباته وهي السؤال ولو كان ضاماً آخرها **ط**  
 قول وليكن وضوءاً ويجزأ المسح والأجزاء والاعتناء عند النظر إلى الماء ووضع  
 الأيدي على اليدين وغسل يدي قبل إحداها الأيدي من غير الوضوء واليد اليمنى واليد اليسرى  
 مران ثم يأخذ الماء باليمين لغسل الوجه بها ولغسلها لأذنيه إلى اليسرى وقصر الوضوء على  
 ولو استغنى باليسرى ما شهور الكراهية الاضروا وتفتتروا في حوائز والمضغنة  
 ثانياً والاستنقاء ثانياً كل من غفره وجبت أفضل مع سعة الماء وتيسر غسل الأعضاء على  
 وإن لم يبق على الأصح ثانياً على الأقرب وبداء الرجل يظهره راحته في الأذن وفي الثانية  
 يباطنه ويغسل المرأة وتغير الخنثى في أوطينتين ولو جعل الغسلين على الظهر أو البطن  
 ثانياً بالمسح والوضوء بعد وضع المرأة القناع وتياكف في الصبح والمغرب وتقدّر غسل  
 الواضحة في أهل الطهارة أو البرد فأنزله تراخي برعن الشيخين والدليل على الأصح وضوء الوجه  
 بالأسانيد وأصفاً وغسل تسليماً للوجه فافضله تقديم الاستنجاء على الوضوء من غير الاستنجاء  
 ينسج وصول الماء والاعتناء عند كل غسل وبعد الفراغ يقرأ الفقد ويقول الحمد لله رب العالمين  
 اللهم في سلكك الوضوء وقام الفقد وتقام رضائك والنجدة والكره الكراهية  
 وفيل يجره والطهارة من الماء فيه تعالى أو مفضل في السجدة ونحفاً الكراهية من السجدة  
 والتمسك وعند السجدة واستعمال المشق والاحتياط إذا استعمل في الكبر على الأقرب ثانياً  
 ما أنشأه مثل الغسل والحاء والاستغناء في التمدد وتقدير الاستنقاء على المضغنة في  
**الوجه الجيد الثاني** في أحكامه ويجزئ الغسل على الرأس والغسل بالقدمين

الذكر



البرهان لا بعد ما سمعنا من كفى الصانع ومن كان على اعتباره جازيا ولو لم يكن وجب زعمنا  
 مع الحكمة انما اتصال الماء الى البشري فان تعدد ما سمع عليها ولو كان هذا من جرح لا يوافق  
 عليه اجزاء على ما عدها ولو وضع على التصديق كان الحق في حقه عليه ولو زال العذر لم  
 تبطل الطهارة في الاصح والمشهور جواز المسح على العسل العريضة بغير احوال اليد تحت  
 الشرايط وجوبها بالحق مطلقا وفي سنن كتابه المصنف قبل الجواز الحديث واقر به  
 عنه انا الغير الحديث والمفهوم لا يوجب بغيره المراسم والتجلبين في المسح اذ لم يأت  
 وكفى من الجسد ما يراى من طين المسح وقيل ان الجسد يجوز احوال ماء في الماء او المسح على  
 البجليين وهو ساو كاشد قوله غسل اللحية وحدها اذ فيها نقص من مقدار اللحية  
 وجوز غسل الاذن وسحبها والظن لا يقية وليس مطلقا والسلس والمطون تبرئ  
 لكل صانع عند اشرع فيها كاشد قوله فان تخلفا الحديث فالمشهور في المطون انما  
 انما يده على السلس والشان في كل من الطهارة والحديث بعد يقين الاخر ياخذ اليقين و  
 لو كان ما اظهره ولو استفاد من العاقبة الاتحاد استحيى بايديهم ولو شال في اساء الطهارة  
 في حديث اوسه او العجل سندك وبعد الفراغ لا يلتزم ولو يقين ترك والجعل سندك  
 مطلقا ولو اخل بالحواله استأنف ولو ذكره بعد الصلوة افاوها ولو يرد من وضوءه في  
 او من يدبني راضي للحديث انما يصح الصلوة البرء ولو يرد دين واجب ويجوز بدو جنان وربما  
 قطع بالاشتياف على القول باشرط الوجوب والاشتياف يخرج عنه الايمان طهارة  
 الشك في الدين بما طهره الله وهو متحقق وان كان الاولى الامانة ولو تعدد في الصلوة

فكل صانع عن طهارة يمينه ويغيرها باطلة ولو استبنت الصلوة انما يعلم بعد البراءة  
 المتعين هنا على الاصح ولا فرق بين المسافر والمخاض على الاقرب ولا بين غسلها  
 وما زاد عليها اذ انما الجمل فانه في شرط في الماء والملك او حكمه والطهارة فيعد  
 بالجنس طهارة على الاصح وبالمضموع مع العلم واليقين على قول ولا يصح مع الجمل بان  
 يخلو من جمل الحكم ويصح الصلوة برؤا يقي عليه بل يلزم بضمه المسائل والاشياء الفاسدة كالغصن  
 مع العلم بالفساد لما لو كان الاثر معصوبا اذ لا يصير غصبا امضا او فضا او كان  
 احدهما مصبا للماء فالجواب الحق وان انا المكان المضموع بالاصح اطلاقا مع العلم  
 بجمل الحكم ولو استعمل الماء المعصوم في الاثر الطهر وفي غسل الاموات نظرا لافق المذنب  
 لا اعتبار بالميت ولا يطل الوضوء بالمرقة على الاصح ولا يخرج من المقعدة حاليه ولو خرج من المطح  
 ثم عاد من غير اتصال ما لا يولى الاطبال والماء باليد المعصوم قبل الوضوء من الزيادة  
 ادخلها قبل غسل كره وفي استحباب غسل بعد ذلك بعد فان قلنا بوجوبه فيبقى  
 عليها ولا يرد استحباب الغسل الى آناه انزل الى هذا بعد الاشارة الكثر في استحباب  
 الغسل بحد ولا يصح غسلها من الريح ولا في الوضوء من الجواز من آناه ولا يفرق بين  
 ولو قيل بالعموم كان حشا ولا فرق بين كون المائنة مسدودا ليد او مطلقا مستورا  
 مكشورا مشورا العورة او لا يبين نوبه الليل والنهار ولا يستر طهرها الفرية ولا الشبهة  
 نعم استحبابه وبداخل الغسلان لو اجمعت الأسباب **الفصل الثاني في الغسل**  
 ومباحثه **قوله** في الجحابة ومعاماته ثلثة الاول لها سببان احدهما انزال النبي



وليس من الذي وثق بالجدد والمال في بني الرجل كثر في بني المرأة وسراجه الطلع  
 ويكنى في الرعين الشهرة ولعل كونهما وجبا الفصل وان يخرج عن الصفات ولو اشتبه  
 وتختلف الصفات فلا يخرج من غير التقاطع كما لو كانتا لغيره عايدا العامة وعصاها  
 لوجوده على حدة او ثوبه او زينة رجل الفصل ولو شاد وكثير سقط عنهما والظاهر انهم  
 باجماعهما يقطع بغير بيان واحد منهما صاحبه ولا يكل بهما العدد في الجملة وبعيد ما لو  
 كل صفة وصورة على ان يعلم عدم سعة فيهما وقيل بعد ما يجمل بقدر وهو جازم في  
 نجاسة الثوب والبدن في اقرب اوقات الاكلان ولو جعل في الآلة فلا فصل وكذا  
 لو احتلم ولم يخرج الا على الماء يخرج من الرجل الا ان تعلم خروج من غير ذلك ولو شك في ذلك  
**الفصل الثاني** في الجماع في قبل او دونه ولا يبيح عيوبه الخفية وقدره من مضمونها  
 انما اذا علم اذما بالافق في الجملة فلا بد من الحيثي الشكل لو ادعى من واجبه وجب عليه  
 الفصل ولا يجزى احد الامرين الا ان يطأ ذرا ولو تولى الحيطان فلا يترتب عليه الفصل  
 مع عدم الاضرار ولا يترتب بوجبه بالاباح في الميتة وقال الشيخ لا يترتب عليه وكفى الظاهر  
 والاحتياط يقتضيه ولو استحل ذكر الميت فحق الاشكال في الحي والحيثي والحيثي  
 الجائز يحصل الاباح على الاقرب بغير الفصل عند المني وقيل يستحب قربا والاقرب  
 استحبابا يستحب الكف والكفر بغير عليه ولا يترتب منه اثم بالاحكام ولا يترتب الاثم  
 كذا في الاحكام والاولى تاد لا يقطع وجوبا الفصل ولا ينفذ لو تفقد في الاصل **الفصل**  
**في كيفية الفصل** فيجب البدء بفصل البدن ثلثا والمصغرة والاشفاق في ثلثها بغير

عمله

فانما

مقارنة لفصل الارسا وتعدية كاسلف والحق مع الارسا الجائز الا ان لا يترتب عليها  
 التزويج عاودان كان ثلثا او جاهلا بالاشبه المذهب ويجوز تحليل ما يتبع حصول الماء  
 الى البشرع ويقتط الزني بالكراس وقيل يرتب حكمه وقيل يرتب ثلثا الماء المطر المحرق  
 الترتيب ويستحب ثلثا الاخصا والذلك والدعاء وتحليل ما يصل اليه الماء والفصل  
 والاولا وتقدم المستبرأ على الاخص بالبولم الاجنبى ولو تفقد البول فالأخصا وتقدم  
 بالاشتبه بعد الثاني ولو تركها اعاد الفصل وكذا لو نزل البول مع امكانه فلو نزل الا  
 خاصة اعاد الرضا ويجب تقديم ازاله الجائز عن العوض فلا يكتفى بفصلها عن الحدث  
 الحب على اخص الجاهل ارا لا بعد ذلك الحب والحدث في ثلثه بطلان كان  
 وكذا في اشاء غيره من الاخصا ويعيد منها الرضا اية لو كان قد فسد اما الاخصا  
 المستبرأ فلا يترتب عليه الطهارة من الحدثين على الاقرب ولا يجب على المرأة نقص  
 الصغار اذ اوصل الماء الى البشرع بغير تيمم بقاء صغرة الطيب اذا لم تخلل  
 الماء ولو وجد بعد الفصل عليها وما بعدها ان كان مرتبا واستانفان كان  
 مرتبا ولا استبراء على من لم يتزل ولو شك في الاذن بعد الجماع استحباب الاستبراء وفي استبراء  
 المرأة قول يجب بالباشرة الامع الضرورة وكبر الاستبراء واستماع الاثام الشافعية واكثر  
 وجوب الماء على الزوج لفصل الزوجة وكذا يجب استحبابه في الجماع **الفصل في استحبابه**  
 يحرم قبل الفصل ما سلف لا يوافق في الغرض بين الجماع والبعض حتى يسقط الشبهة من  
 خط المحقق ولو فتح المحكم بخلاف منعه اقله وان بقى الحكم وكذا يجوز من ما عليه

الفصل في استحبابه



نعم اولها بيان ان الامة عليهم السلام على الاقرب ووضع في المساجد على اليمين وكبره  
 ما زاد على سبع ايام على اليمين وما زاد في كراهته جعل المحض وليس هاشم ولا  
 كراهته من كتاب التوبة المصنوعة في شهر ما لم يترخصه والا كراهته في شهر ما لم يترخصه  
 والخضار والذرة والجمع والى كان خاص احكامه ولا يابس كراهته من غير غسل  
 ولو اضطر الى الخبز في الغمام بالسيوف وتعدله غسل يمينه ويجوز عادة كل احد ولو اضطر  
**الحج الثاني** وغسله كالحج بجمع الوضوء وكذا باقي الاضطرار وهو الدم الاسود او الحمار  
 الخارج من الرحم حرارة وحرقه عا ليه لتعلق بانقضاء العدة والحكم في اعداد الرحم  
 ثم اضطر الى برجنيناهم رضعها استحقاقا لئلا يفسد ثم قلح من الحمار وقيل بعد مطلقا  
 وقيل مع الاستبراء الموضع وتحت حمارا عا ولا دخل المرأة انما بها في كل شهر غا **البايع** لو  
 خرج الدم من غير الرحم فادوار الحوض لاخذها والرحم طرايط الحوض الاقرب الى جوف  
 اعياد. كما حكى في رضاء امرأه خرج الدم في اذ ولها من مائها ولا يحض مع الصغير  
 والباس وهو ستون سنة للقرينة والبطية وخمن لغيرها والنفقة في العدة  
 والحرج من سائر ما لا يبين بعد الفرج وقيل من الايام وكلامه يكون كونه حضا يحكم به واوله  
 ايام سائر ما لا يبين على اليمين واكثره عشرة ايام الطهر عشرة ايام المتعبد بدونها لا يكون  
 حضا ولا كراهية الطهر بعد ابر الفرج ثلثة اشهر واوله نظر الى علة المستبراة  
 اولها الاصل وثبت العادة باستمراره من عدد او قفا ولو اختلفا ثبتا يكره منهما ان  
 وقفا وان عددا ثم تعدد العادة على اثنان وعده من رجوع عن نجاسة العادة

فالحج

فالعفة تأخذ بنية ذلك الشهران عليها والا اخذت الاقل فالأقل الى آخر العادات وقد  
 يكون الفجر طربا الى العادة كاذا استوى الدم القوي من مع ضعف بينهما اقل  
 الطهر وضاعدا وتعد العادة على الفجر عند العارض على الاقوى وشروط اختلاف  
 اللون ونجاسة الدم العشرة وعدة نفق القوي من ثلثة وعده من ثلثة على العشرة وبعد  
 الثلثة الى العشرة حين كفا تقوا ايامها وزها ولو نجس او العادة استظهرت من يداوي  
 هذا الشهر يغسل ويصعد فان نجس هذا الشهر ثبنا الصبر والا فلا ولو استظهرت الى العشرة  
 مع طهرها بقاء الحوض خاذا ينفق جوفه ايام الانقطاع وان صادف الطهر في اليمين  
 والمدة والمضطرة رجبان مع الجواز الى الفجر فانقضاءه وجبت المدة الى الجواز  
 فانهما فاقراهما من بلد لها ما لهما بان يستروا في كل شهر اربعة ايام من الشهر  
 ثم عشرة من شهر وثلاثة من آخره عتبه عبد الله بن عمر في موطوعه من انكر حواشيها  
 عشرة واوله في العشرة ثلثة من كل شهر وفي الموطوع عشرة طهر من حوض دائما وان  
 باوية عشرة في كل شهر كحواشيها والارضى مجلس من ثلثة الى عشرة والمضطرة مع قدر  
 ترجع الى الزايات والمحل لها على السنة او البقرة او الدرة والعشرة ولو طهرت من  
 اقلها مجلس هذا اذا حلت الوقت والعدة والاضطرابها بالرجوع الى اسن الاحكام  
 ليس من هذا لانها وان كان ضل ولو ذكر في العدة خاصة جلست في وقتها فان فقدت  
 تجرت وان كره الرجوع وبطلت بعد من هي مستحاضة فان لم تكن بعد اسدرك وقتت  
 عا ايام المجلس وهو ايام الحوض وان كان في زمان ينقصه عتبه المراقبون



ومثل معلوم والطرف الأول من دهن الطهر والحصى في بر كليلي الحايض والظاهر  
 الطرف الثاني من دهن الانقطاع وعنه في بر كليلي الحايض والانتفاضة والمنقطع  
 في اوقات الاحتياط والادوية مع انصاف باليقين ولو ذكر  
 ان وقت خاصه فان يقين الاول اضاف في يومين بعد ان احتاطت قبل العشر ولو  
 انقضت على ثلثه فالآخر بالحوال اذا لم يعلم فبان هذا اذا ذكرنا ان وقت العشر وان قلت  
 اليوم فقط فهو الحين ويحاط بسبعة قبله ليس فيها غسل الحصى وبسبعة بعدها فهاذا  
 في اوقات الاحتياط ويجوز الرجوع الى السنة او السنة او السنة والعشر والعاد بعد  
 يتغير ويأخذ ولو بها والطريق واحد بما وجدنا العشر والحصى الفادى والاول  
 فالحصى **فصل** لو فاضل عشرين وعشرين نصف الاول من الشهر والثاني من الشهر  
 الاول والثاني الاخير من الشهر والحصى من الشهر والاول من الشهر والثاني من الشهر  
 الاول من الشهر فها هو الحين والطهر من الشهر الاخير من الشهر فها هو الحين  
 الانقطاع بالماضي على الاحتياط في جمع على الجمع فيجمع في ثمانية عشر يوما الى اليوم  
 وهذه السنة واجبة الى زمان بقدر نصفه فانما العشر في ثمانية عشر يوما على الميزان  
 بربيعه في سنة عشر فاربعة عشر وهكذا ولو فاضل عشرين وعشرين وعشرين  
 العشر بالآخرى بربيعه الطهر اليوم الاول والآخر ولا يجوز ما سبقنا على التخصيص  
 في باقي الشهر وعلى الاحتياط غسل الحصى على العادى عشر والاسم عشر الحادى والعشرين  
 والاسم والعشرين والباقي في جمع في برين وثلاث الحايض وانما الاحتياط ولو امر حيا

فالحايض من الشهر وطهر من آخره وكذا مثل في طهر من آخره ومثلها من آخره ولو كان الحين  
 تسعة والخمسة عشر من الشهر يوم يقضي بربيعه طهر من الشهر بربيعين من آخره ومكدا ولو كان  
 تسعة ونصفا ويخرج احدا نصفين بالآخر يوم كامل والكسر من آخره فاول الشهر الى آخر  
 الرابع عشر طهر وكذا من نصف الرابع والعشرين الى آخره والباقي في جمع ولو كان الكسر  
 فالحين من نصف الرابع الى آخره من الشهر والباقي في جمع ولو كان الكسر  
 عشر في جمع من الباقي في شكله ولو كان الشهر من نصفه في جمع ولو كان الكسر  
 فخصها من نصف الخامس عشر الى آخر الرابع والعشرين وان كان من آخره فخصها من  
 التاسع الى نصف الثاني وعشرين وان شئت عليها نصف الخامس عشر ونصف الثاني عشر  
 حصى في جمع لا يخرج **فصل** في الاحتياط في كل عباد شرطها الطهارة من الشهر  
 ولا يخرج منها اية ولو كان في السجدة والاشياء في المساجد ومبعض الخرج من السجدة  
 كالحنين وساد جعل ذلك المساجد للحنين والحاوي من قبل السجدة لم يعرف من السجدة  
 وجوز الاحتياط لهما واطلقوا في كل عباد كراهة الحان في غير السجدة والاحتياط في الآ  
 لضرورة اما الوضع فها هو الموضع الاوسع الضرورة وفراة العزائم وهي منها ولو كان مشركا  
 بينها وبين غيرهما حره وكراهة العقد ويكره ما عدا ما ورضى بعضهم في التسع او التسعين  
 كالحج وسكران القرآن وكرهه في الحج لها فالحج كذا ما عليه اسم الله تعالى واحدا او اياه  
 او ايامهم عليهم السلام والاعتكاف في غير مطلقها مع الدخول بها وحضور الموضع وكلها  
 يقع ووطها فلا يكره ما بين الشهر والركبة وحرر الرضى ويباح غير ذلك ويجوز الاحتياط



صوم شهر رمضان في ذلك شهر اذا وافى الحيض وجبان اقرههما الوجوه  
عده وجوبا فلو تيمم في الوضوء عليها عند غروب الشمس اسبابها حال الحيض فلا يقضي ان كان  
الغواص فلا تحق بالظواهر في القضاء وتوضيحي الحيض بعد التمكن من الصلوة فحينئذ  
انقطع وقتها في الوقت فلو انقطع وقتها وجب الاداء ومع الاخلال الفضا وفي المظهر  
اذا طهرت بعد الزمان لا دخل العصر فقتلها ويجب ان تقصا وما اذا طهرت قبل غروب الشمس  
بقدر خمس ركعات وعين يدخل العصر مع رقبته اذا رجب العصر فحينئذ تقصا والطهر ولا  
اقصر ولو لم يزل يجده فله ان يركع على الارض وكذا الوضوء ومعت ولا يركعها رجب  
الواجب طالما استعدا وعليها بمكة الترابيع والاحوط وجوبا كذا في الدنيا وفي مكة الاول  
ونصف في مكة الثاني ربع في مكة اقرارا وكذا في مكة وفي النقص والمقت  
مقتضى على كونه بقدر شهر وهو ضعيف ثم لو كانت مقتضى سنة لم يكن  
ويكبر وطهرها بعد الاقطاع قبل الفصل فيجب ان يركع الفرج وحريمه او يركع  
الحجزة الشاة التي يخرج فان استدام غزيره وكفر واستغفر وقبل سجدة على الارض فلا  
ولو اشبه الحيض بالاحوط الامناع تغلبا للحرارة والافرية ان القيمة غير رجب  
لها الجاوس في مصلاتها بعد الوضوء ذاك في الله بقدر زمان الصلوة والوجوب  
تجربا بوجوب المصلاة الجلسا من مصلاتها فيمكن حمل على موضع من مصلاتها  
كان احذر فيكون الذكر شيئا ومبلا وشبهه ثم يركع ربه عا ابا عليه السلام  
**سائل** يتعلق الاحكام بوجوب الزكاة في المعادة وفي المبداء ولان اقرهها من سب

بعض اشياء البسطة الى الاصل ولما ازيلت بالاحوط تعلقيها بوجوب الذكر المحمل بالنقص  
كالمبداء عند بعضهم وعندنا انها اذا طهرت ادم جواز ترك وعليها غسل رواج  
بنها وعمل الصلوة اذ قد رافقت بين يمين لا يركع في اقرهها الى الطهر ولو في كل من  
والفضل الرابع او المتبادر او باجاسا قد فصل او الوضوء او بن ادرى من  
الوضوء نون الاستباحة لا الرجع لفساد حدثها ومن جعلي بوزن الفصل والوضوء على  
والاصغر وليس ذلك ولو احدث من الوضوء الفصل العفيف في الفصل ولو كان المدة  
الوضوء اعادة في اشاء الفصل كالجذب مع قول الامام ابو الوضوء سامع الفصل  
**الفصل الثاني في تحاشي** ودما عا ابا اصغر او بوجوب يخرج بقوله لا يركع  
غير هذه الصفات فلو انفق في زمانها ما تحاشاه كما ان هذه الصفات قد تجاها  
والصابط ان كل دم يخرج من الرحم وليس بغيره ولا نفاس ولا جرح ولا سحابة  
لما زاد على العادة ويجاوزا عن غيرة النفاس ولم يزال الوضوء في الفصل ولا يركع في التحاشي  
امكان الحيض والانتفاق للفاك الحليم عليها من حرمان الحيض اذا انتفى بالانزور  
شرعا هو الوضوء وكذا صلو مع تعبد القطر وغسل الفرج فلا ينعى ذلك مع نصير  
والفضل للصح اذ اعتمد الجمع مع غسل الفرج من العاين الجمع بينها اذ لا يحصل  
مبطل وقد لا يتصور لا با ابي عليل في طهر الدم على الكرمف وجب الاغتسال في  
فلا يشيها لا ابا الجندان لم يركع في كف فصل واحد ان نقب لدمها من كان وجب  
الصلوات من وفرة على الكركم وضوء كغيرها عا ابا عليها وفي بعض نون كذا في الوضوء















الرجية ولو اجازا الدان تغذت والاخر بافتقار لفعل الموصي في الكفن اذ لم يرد  
في ذمته للدان ولا يجوز المرافة على الذنب في العدة وان قلت الفدية لا في المودة  
كثيرا ومن حل الفمارة في الرجية بالكفن المذنب ونفي كونهما من الكفن بانه اقرار  
قرا لنفيع عدا القطع بغيرها ولو لم يخلف كفا لا يثبت مال ولا زكوة دفن ثار الا  
يجب على السجين مثل كسبه ليصحب وكذا الماء والحليطان من اصل التمر وكفن  
المرأة الذابت العقد على الرفح ولو كانت ذوات مال والماء والحليطان على الظاهر  
لو كانها اجمارا وشيئا في مجرى في حصة من الارض في الها وجان ويطرح سا  
من البدن في الكفن بجوار ويكره تغيير الكفن وكذا اتباع الحان بجمرة والكفن  
صلى ان كان معدودا في القبر عزان لم يمكن لفعل ويجب تضييقه من المرد  
وجبه في الاصح خلاص الحسن وكذا جلاء كالحمل ولا يوضع جريد مع عا القدر  
مع الصبي والمجنون فان تغدق وضعهما في الكفن وضعت في القبر ان تغدق في  
على ظهر **الحكمة الرابع الفقرة ثلث** وهو فرض كفاية على كل مسلم ومن حكمة  
من بلغ ست سنين ويجب على من يغفر من ذلك اذا امكن جبال يجب على المسلم  
وقيل ما يجب على البالغ وفيه طعن في الميت ولو في القبر فلا ملق على الغائب و  
صلى النبي على الجاني دعاه ولو اشتهر المسلم بالكافر جمعها ونفى على المسلم ويصلي  
النساء لفعل النبي وكذا ما معدودة من الشهداء غير ما منع وكذا المبطون والقبر  
والمتقول في الدفاع عن نفسه او حرما او مال او قاطع الطريق والمقتول حلا او جردا

والعالم من الفدية وقام بنفسه ولا صلوة على العلة والحاريج والمجتهدة ومنع المقتول  
ابرا الصالح من الصلوة على قبر المؤمنين وموتون ومنع ابراد ومن الصلوة على ولد ابراهيم  
وهو صنف ولو وجد ميت في دار اشرافه صلى عليه الاولى بالقديم الاخر بالان  
والابن من الابن والنرويج اوله طفلها والذكر اول من الانثى والحرم مقدم على  
العبد بعد ما رثا العبد وان يقدم غيره وليس له ان يقدم بغير اذنه ولو كان  
اليه الميت خلافا لما كان الجسد ولا يشترط الاذن في الامام الاعظم ولو شهد الولي  
فلا يفقه فالأخر فالأول فالأصح فالقربة مع الشاع وكذا لو قعدت الأمه في  
تقديم الطائفي في الشهيد اذا جمع المراتب والعراة والنساء الا ان امامهم بخلاف  
غيرهم فانه يوزن ان كان واحدا وبأخر النساء وجها او استجابا او سجيلا فمراة  
نصف ولو اجتمعت جباير وموتى في تقديم اولياهم ما يراى في اوليا الميت اولا  
ولا يجوز للمأذون الاستنابة الا بالاذن اولى **وصية** ان يرقى ويكره  
الشهادتين ثم يكره ويصلي على النبي ولا يركب ثوبا ويدعى المؤمنين والمؤمنات  
يكبر باجاء ويدعى للميت ان كان من صان بلعنه ان كان منافقا ويدعى للضعف  
بدعاية والجهول بالشرع مع وليه وفي الطفل الدعاء لا يور والمصلي ثم يركب الحاشية  
ويقتصر في الخالف على الأربع يجب جميع ما ذكر مع الاستقبال وحبل من الميت من  
يميز المصلي وقيام المصلي سنويا للهرة في الاصح مع العدة ويجب آخر الصلوة  
الكفين والصلب ويقدمها على الدفن فلو فقد الكفن وضع في القبر وسرير عورة



ثم صلى على علي بن ابي طالب في قوله والاقرب بعدكم الخ فذكر ان  
 فائدة الصلوة عليه لا يثبت فيها العدد ولا الجماعة وانما استحبابه وكيفية احواله ولو  
 امره ولو بين بعد ذلك من جعله من حيث هو طار الصلوة لم يقدروا ان يقدروا ان يقدروا  
 ولا فائدة فيها لجماعا ولا استغفار ولا استغادة ولا تسليم الا للشيعة وجوز ان  
 الجسد ولو ادرك المأموم بعض التكبيرات ثم ساقى ولا ولو رقت الجفون لم يقدروا  
 الغفر ولو لم يكمل المأموم على الغفر مع الإمام حتى تكمل آخرى فان قعدا ثم لا فلا يقيم  
 الفراق ولو سبق المأموم تكبيرة فانادى امامه ونسأله الا ثم وجب معها مع الإمام  
 لو ادركه من التكبيرات ثم سطر تكبيرة اخرى بل تابعه ويجوز تكبيرة الإمام من بعد ثباته  
 للمأموم ولو حضرت جازر فالأفضل تفرقا للصلوة على كل واحد ثم على كل طائفة  
 وان جميعهم جازر فيجعل الرجل يقرأ الإمام والهدي بعد ثم الخ ثم المرأة ولو كان  
 هناك صبي فان وجب الصلوة عليه قعد على المرأة ما لا اخر ولو كان رجلا أو  
 كن ذكرا جعلهم صفاء متجاوؤا ونفس الوسط ولو حضر جماعة في الأثناء فالمرأة  
 احتسابا ياتي بها فيكون لها دعاء التكبير ولو حضرت الثانية في الأثناء تروي  
 التشرية بها ثم يمدد على النبي وآله ودعا للذين يسكنون ثم ما بقي على  
 الأثناء ويقدم الحاضرة ندبا ولو اجتمعا واقفا ولا فائدة للصبر ولو مضى  
 قدم الحاضرة دفعا لمضطرب اذا خيف على البتة لم يزد حادث قدم على الحاضرة اللفظة  
 ويجوز في الأوقات التي يكون فيها ابتداء الصلاة والتمسح على المومنين والتمسح وان

يحيى الشيخ خلفها الى جانبها ويصليها بالحل فبدا بمقدرا بشره الامين ثم بدد  
 من ورائه الى الرجل الذي ثم رجلا اليسرى ثم يد اليسرى ووضع اليدين على الخف  
 المعنى واليسارين على اليسرى وقول المشايخ الجدية الذي لم يحصل من النساء والخبر  
 قبل ولا سراج واقتصر في امره في ذكر الخبز بمورد الدنيا ورفع الصوت في  
 الضحك والركوب والفتوة والمشي ثوبا الا لفظة والجلبوس حتى توضع في الخدي  
 تحت الجفون والطهارة من الحدث والحج ووقوف الأمام عند وسط الرجل  
 المرأة فان اجتمعا خاضى صديدها وسطها على يمينها يديه مقف عند الرجل  
 ونزع يديه ووضع اليدين في كل تكبيرة على الأوتار والوقوف حتى رفع الصلوة في الغصاة  
 لذلك ولو في المساجد وتلك مقدمة الصلوة اذا ما في النجس وان لم يأت فلا بأس  
 اذا نماز الصلوة وتقدم الأفضل للأمام ولو قفا وقفا فالمرأة والمرأفة  
 مع عدم مكان التدبير ولا يستحب الرجل الحي الحائض القيام وقيل لم يجز ان يتم مع  
 الماء لو خاف الغيب استعمل الماء **الحكمة فيها من الدفن** ويجب على الكعبة  
 في حفرة يحتمل الرجل والخبر من البدن مستقبلا بدم بدمه اقبلة مضمما على يمينه ويستحب  
 تعقب القبلة فاستاد الى التفرقة والتمسح الى يمين القبلة الامم بقاء الأرض فاستفضل  
 ووضعته على الارض ونقل الرجل ثلثا لا المرأة وامرا الراس بابراسه والمرأة عرضا  
 ان امكن وحفا والماء وكشف راسه رجل الزوجة والماء عند وضعه في القبر وكيفية  
 رجلا في المرأة لا الرجل ويغيبه قبرها ثياب الأثر ويجوز تعقده الذنوب والحادة

فالأثناء



عقد كفن من عند الرأس والرجلين والشاوان كان وجعل تربة الحسين عليه السلام  
تحت قدمه على الأصح ولحقه بالسلف والدفن بالقبائل وشريح الدين والخروج من  
الرجلين وجعل الرأس بظهر الكف ولا يضع فيه من غير زيار والاسترجاع ورفع القبر  
أصابع مرفحات مرفعا مستطحا ويكره منقعا ومعددا بالحناء المسمومة والماء عليه  
قبل وأمسد ورام في الوسط ووضع اليد عليه مؤثرة في الرأس والرجلين والفرج وقبر  
الولي وأما دفن بعد الصلاة في موضع مستقلا للقبر مستديرا للقبلة وقبل  
ويو القبر ثلاث وثلاثون مرة هذا كفن من دفن بالحناء والماء في القبلة  
وجعل وأقله التربة ولا كراهة في الجلو لها لأنها على الأقرب وبغيرها التحال والنساء  
ألا اشأنا لأجانب ويكره دفن في القبر بالماء وبغيره المسموم وبغيره الذي لا  
لحم ويجوز بكاء والنوح بغير الباطل ويكره اللطم والجذش وبز الشعر والخطا والتمط  
أي أحدا بالباطل وبغيره المصاب بأصل الطرق العامة أو أخذ من فوقها أو طرح الرءا  
ويكره لعمر ذلك ويستحب وضع لينة أو شيئا عليها عند رأس القبر ليعرف به ووضع الحصى عليه  
ترك فرشا القبر بالباج إلا لصورة وقد تجتهد في جدرانها من زينة ويجوز  
أبناء ويزل جيل ذى الحرم وترك النقل إلى أحد المشاهد الشريفة ويكره الاستعانة  
إلى القبر المشي عليه في ميتين في قبر أبا ولا يجوز المشي لغيره ولا لصورة  
الخطوط بين القصور وبها مسجد على القبر والصانع عليه ولحق المسجد حولها فلا بأس  
المقام عندها والنظير إلا استأجره الشريف وجعل ميتين على جداره بدقته لا لصورة

وقال ابن عمر بكرو في مكانة الصغار والعسكري لا يحمل الرجل مع المرأة على سرير واحد  
ولا قربا لكرامته ويصنع في ملول القبر ما يجر ويجوز دفن القبر في الأرض الغصية  
أو المسجرة مع نقصا المدة أو الشهادة على القبر أو دفن ما يحرم منه أو لا يستبدل  
عند التمكن أو توجبه في القبلة ما لم يبدئي من ذلك إلى أحد من جيرانه أو نقل أحد  
حرام وإن كان إلى أحد المشاهد وسنن الثوب على غير الأب والابن ودفن غير المسلم في قبر  
المسلم لا الذميمة الحامل من مسلم حلالا لحقه الولد ويحب هذا القبلة ولو تعذر  
كأنه في الجوف أو جعل في وعاء ولو كانت الحال دون الحال من جوارها من الجاني  
والخروج وخيط الموضع ولو مات دونها قطع ما خرج ولا يبر مع تعذر جوارها  
والمصلوب يقول بعد ثلاث وعين ويكفن ويصل عليه ويدفن ويستحب الدفن في  
البقاع المبركة ولو بالقبول فيها إذا لم يجد مكانا أو فصلها للجهان وصاحبها  
وبين المقدس ومقابر الشهداء أو الصالحين ويستحب جمع الأقارب في مقبرة أو  
نفسه قبر أحبار ويستحب اتخاذ مقبرة أو قبرا يبر مع عدما في الدفن في المسار وفي  
من الدفن في الملك ودفن في ميتين من خصوصياتهم السابق إلى المسرة أو إلى  
سبيل الله ولو قساوا وتعد الجمع اقترح ولوعم ابن عظيم المشي جازا الضرب في  
القبر ولو دفن في أرض شرفة بين نور لم يكن لهم معه بعد ولو كان بعضهم غائبا  
أو لم يبق لم يعد وتركه الفصل ويقدم اختيار المسيل على محال المسكن أو أدركت  
اصلاح طعام أو مل الميت تأييدا بالحناء في ميتين جعفرية ويستحب زيارة القبر



الزاوية عليه ويرسم دبر الشياطين الذين وافضله القديس بعل وكنيا يهدي الى  
 بنفعه وقد استوفينا هذا الباب المذكور في **الكتاب الثاني من كتاب المسحوق**  
 منسوخا في مائة وعشرين يوما من قبل ظهوره بالعلم وقال المرحوم شيخنا  
 لو من قطعت فيها عظم اربعين من تحتها وميت وقدره ان الجسد بالسهل فمعه لو  
 منها بعد قطعت بالان لا غسل وكذا لو لم يغسلها على وجهه فمعه ولو حل من  
 العظم على موضع اللز لا يضره الا ان افرجه بها غير طين فمعه مع البوسنة  
 ويجوز غسل العظم في الماء من كائنا الاجناس وغسل البدن كاي الاجناس  
 يجوز معا وضوءا ولو من ماء غسل من البدن فالأقرب منه وجوب الغسل بالان  
 الجسد على بعض الغسل وان لم يغسل بالان لا يغسل من غير الايدي ميا  
 الا من مع افرجه لا مع غيره في الاقرب ولا فرق بين السلم والكاهن ولا بين اليدين  
 وغيره وكذا معصا الكافر لما الشهد فلا غسل بميت وكذا من هدم عسل في  
 ولو مات جيب من الغسل وجب الغسل بميت لوجوه تغيلرو وكذا لو قتل من  
 له وفيه غاص هذا الغسل بالمجد من او اكبرهما نظرا فربما عد الغسل **الغسل**  
**الثالث التيمم** ومباحة رتبة **تيمم** في مسوحه وهو عدم وجوب  
 الماء ويجوز ابدن واحد ما فقد فيجب طيب في مطاوعة ولو بين او كان مقدور العير  
 ضارة في الحان ولو زاد من غسل على الاصح ولو هو الماء وجب الغسل بخلافه  
 والاكبر كالمسحوق بها او شرها او قبلها او غارها ولا يجزئ بولها ولو

ع

تحصيله الى احتقار وجب مع سعة الوقت والمقدرة فان كان الوقت ضيقا  
 وهو فاقده ولو سمع بين في الذمة بقدر عليه عند المطاوعة وجب ان يخرج في الحال  
 لو امتنع البائع فخرج من المقدور له وجب له ان يعلم المخرج عنه في وقت الطاب  
 ولو وجد الماء مع غيره باذن التيمم فتركه عليه ومن مظنة الطلب العلوان الأربع  
 الجواب الأربع في خزن الارض وضعفها في عملها وتباعد اختلافها في الحر والبر والشمس  
 ويجوز اليانة فيروى مع علم عدم ولو طهر في افراده على انصاب وجب في  
 الطلب للفرق في اني ان لم يعلم عدم الاكل وليكن الطلب بعد دخول الوقت  
 سبي واذا اهل في الاقرب بالكتفا والا وجب ولو اهل في وقت الوقت تحت  
 الصلوة بالتيمم فان وجد بعد اهل في محل او مع اصحابه الماذنين او في العلوان اطاها  
 ويقدر اراة الخائسة على الطهارة ولا يجزئ وحالها وكذا اذا عطف عطف  
 رفيقه او جوارحه ولم يجز لغيره ان كان ويكفي في وقوع العطف في الماء  
 طارفا ولو كان فاسقا او كافرا او صبيا وكذا من سأل الماء لا يكفيه طهارة وضوء  
 كاستاءه على اديمه لو كان مكثفا او وضوء الغسل في جرد كدمها وجب التيمم لاخره  
 استعمال الماء ويجزئ حتى قبله الذي يتيتم له الماء ولو كان الماء محضه وهو  
 في قيدا وجب وان مر بضا لحران بر وليس هناك ناقلة تيمم ولو وجد من غير او  
 باجرة مقدورة وجب ولو سأل على الماء وطن فون الوقت قبل التيمم فان  
 كن يظنه كليا جرد الماء بعد التيمم ولو اراق الماء في وقت عصي مع عليه استرا

عصي



وتنقى ولواضحا غيرة فلا يصعد ولا ينزل ولو وهبه بعد الوقت والاماء  
غير بطول الجبهة وكذا لو اعترض بين لا يبعد تحصيله ولو وصل ذلك قبل ان  
تألفا ستراد القصد كالحافد بالوقت ويحتمل العدول لا تكليف ولا تعلم  
حياته الى وقت وبالمها الحرف من استغناء على النفس من موت او مرض او سجن  
ان لم لا يجرد ولو يمكن من استغناء وجب ولو بالحرارة زائدة عن عظم الشغل ولو كان يصير  
الاستحسان سقط ويكفي في ذلك قول عارف ولو كان كافرا ولو احتمل الا لم يقتض  
العامة ظهورها لها الحرف من تحصيله على النفس والبصع او المال من العز  
او على الفعل من بغيره ذلك اما مجرد اقليم فلا وكذا لو كان عذره مريضا او ضعيفا  
او طفلا او مجنون تجاوز على زمان تحصيل الماء ولا يمكن استعماله مع **الجزء**  
**الثاني** في السفل وهو الضعيف الظاهر بالي لولا انفق لضعف اجزائه كاللذ  
او مفرق كالقرب ولو من الجحش والبخر والتمل وان كرها ومع ان الجحش  
ويجزي الجحش على الاقرب وترايا بقربا من القوة والجحش وجوزة سلاوة بالقوة  
لو انية التكوين والمخلط مع بقاء الاسم وتجب ان ترايا لهما الى وضع فقد  
الصعيد غبارا القرب ولذا السرج وعرفا لهما يندم او حل فيجوز ان يكون  
ضرب عليه ثم ارا لهما ان يندم او يندم لهما به ولو امكن الجمع به ففيه ثم يندم  
على السج خلان ولا يجوز بالمعادن والرمال والمنسحقه كاللثان والذئبق  
يسقط فيه الملكا وحكمه فطل الغصن ولو بين الغصن بعد فلا يخرج بخلافه

الجائز فانه بعيد وفا قد الطهون لا يودي والا قويا القضاء مع التمكن فاقا  
فيلد سقط عن اولى **الجزء الثالث** في الاستعمال وفي وفدا والبالها  
الذات لرجاء فلا يتم لفائيه لان وقتها الصبر على الفعل بالنسبة والامر الجازم  
في الحال يتم فيجب فيها جرح مع الطمع وفي الصلوات يكون اياها كالحرف ولا  
سبب الاجتماع له ولو دخل عليه الوقت يستمر اجازتها صلوة في الحال وعلى النفس  
الاخرى يتوقع على الاقرب ويجوز في المبسوط مع قوله بالمصابقة ولا يفرط الحرف  
بحالته في غير محاذ كالموصى ولو تعذر من الاثر من محاذ فالأقرب الجواز مع عدم  
التعدي الى استعمال **وكيفية** ان يولي الاستباحة والبدنية على الاقرب كوضع  
الحديث فطل الا ان يقصد به وضع ما معنى والوجوب والمذهب والقربة  
حكما الى آخره مقدار وضع اليد مع انهم مع وجهه بهما معاملة الصالحين  
الأنف الا على ما يسمع ظهر كماله في بطن اليد من ارنده الى آخر الاصابع واليد  
بطن اليمنى والجزء اليسرى في سمع الوجه اليمنى ويحسب استيعاب ما صعد الى الأذن  
يحي على ما يحصل من ضرب ولو قطع بعض الاعضاء سمع على الباقي ويحسب بدله الجزء  
ضربه وفي غيره ضربان ولو اجتمعا بغيره كمثل الجحش ويجب نزع الحابل كقائمة فتم  
ويجب المباشرة الاعم التخذ ووضع اليد على الصعيد ولو استقبل الصعيد الجرح  
او بالذئبق ولو ضرب على راب بعض اعضاء الجزء ولا يلحق اتصال اقرب الى الا  
بغير ضرب وتجب النفس واعتبر الجحش بالسمع الغبار ولا يلج استيعاب الوجه والذات

فقط



لا تخلل الأصابع أو تنزعها في الصلابة أو في السخونة ولو قيل باستحباب الاستبراء  
 يمكن التحليل الشرطي إذا لم يكن فلا ولو قيل باستحباب الصلابة بعد  
 غيرها فرضا كانت أو نقلا **القول الرابع** في الأحكام وجوب التيمم سفر أو حصر  
 قصر سفر أو حال طاعة أو معصية ولا يعيد بصلاته به ما فرأى غيره الاستعداد  
 الجنابة والمنع من جوار الجعة ومن على يده نجاسة لا يمكن إذا انفصلت فان فيه  
 بالأعادة ضعيفا وكذا الاستباح بالميل يستباح بدخول الطواف ويجوز أن يصلي  
 يدنا سائما ثم يتقصد بحدوث أو وجود الماء مع التمكن من استحضار الماء ويجوز  
 الصلوة وتطهر بعد ذلك الغتات وفي الآراء كذلك على الأصح والأقرب عدمه  
 جهات العدول إلى ما ذكره وعدمه يجوز أن يفقد بعد الصلوة قبل التمكن من الماء  
 في فرض أو نفل بل يجزى من السبب بحدوث التيمم ولو منع التيمم فالأقرب ما ذكره كالماء  
 ولو أحدث أصغره وطأ لا كبره أعاد ولو وجد سائما للوضوء لم يستعمل  
 على الأقرب ولا ينقصه الزيادة ويجوز غسل الميت لو وجد الماء بعد تمهيد الوضوء  
 فتعاد الصلوة عليه بعد الغسل ولا يطل التيمم بوجوب طلب الماء سائما لم يجد  
 وإن طهر وجده والجرح إن أمكن غسل ما على الجرح وجب إن أمكن الوضوء على  
 الجرح غسل ومسح عليه ولو استعمل بعد الوضوء غسل الجرح ومسح عليه  
 والتيمم الكامل ويقدر سائما أما التيمم ببعض الأعضاء فلا ولو ترك القادر على  
 الماء استعمل حتى خاف الوقت عنه فتم وصل بالأقرب بالأعادة وكذا لو حبس

هو قادر عليه من رخصه خاف الوقت بخلاف الجرح على ما لا يقدر عليه ولا يلزم  
 الجماع على ما قلنا لا ولا يلزم من التمكن من استعماله على الظاهر مع كونه على الوقت  
 ولو قلنا بأن ما قد ظهر نوبتي الجوارح أحدهما في سائر الصلوات بطلت صلوة  
 بقي من الوقت قد تمكن أو طأ فيه أو طأ على الأقرب ولا يصرح التيمم بالنجاسة  
 في المبدن والنوب ولو حررنا على الحائض قبل الغسل فالأقرب جوار التيمم  
 لمع تعدد الغسل ولا يقع من الكافر وإن نوى الإسلام به ولو أدى بعد التيمم  
 من ماء كالحضرة والكعب وجب الطلب مع سعة الوقت لا مع عده ولا يطل  
 بذلك ولا يبرئ العامة والخف ولو غشي الكبر فتم تبلا من الأصغر لم يجز ولو غشا  
 بالسوية في الصلابة بعد مية البدنية وكذا العكس ولو احتجب الأعضاء  
 اجزأ تيمم عن الغسل الجري ويحصى الجنب بالماء المبدل واللاهوج وإن كان معتبرا  
 ومحدث وحائض وما تيمم على الأقوى ولو كفى الحدث خاصة فالأقرب اختصاص  
 ويكون صرا إلى بعض أعضاء الجنب توقعا للمباقي أما لو قصر عنها تعين الجنب  
 لا شرط الوضوء في الوضوء وفي الغسل فلو استعمل وتعدت الأركان تيمم وكذا  
 كل موضع سجدت أركان الوضوء أو الغسل وإن تعجزا لبعض الأركان ولا يلزم الحد  
 ليتسنى لبعض وفي جواره مع وقوع الأركان اختيار نظر وكذا في جواره اختيارا  
 في الوضوء أو الغسل لأنه يطل للعمل ويجزى في سائر الصلوات إجماعا ولا يلزم بعد  
 الطهارة مع سعة الوقت ولا مكان الطهارة إجماعا ولو وجد التيمم في سائر الصلوات

الظاهر



وهذا الماء ينظف ويبييض صلاح الأضداد في جراحة عن لبادتها البنية لغير الجرح البنية  
إذا نظف بالماء واجب أن يقيى عاداً، الصلابة لو وجد الماء بعد هذا في الوقت لا  
في خارج وهو قابل بالمصانة للصحة يعقبه بن يقطين عن أبي الحسن في ذكره الألف  
في بلد يخرج إلى التيم غالياً ليعمل من عرقها أنتم وفي بعده إلى سفر  
إلى التيم وجهه ما لم يكن واجبا أو سقطا **الطريق الرابع** في الجحاشات  
بما حذر **الطريق** في حصرها البنية والعاطل من الجحاشات في الفرض ما كثر  
ولو العرض كالحمل والوطي وشرب الخمر وفيه روق الطود قبل بالطهارة في  
حروبها الإلتفات وفيه روق الجحاشات في الجحاشات وان كل بحر ومما صعب  
لأنه فضل الماء كغيره اجاباً ولا فضل ما لا فضل له والدم والماء في نفس  
وان كل بحر ولا يخالط من غرضه في العرق الذي يجري من الدم ولا الفم وفي الصد  
للشعر قبل فان أراد بالمحاطة لدمع ولا ينجس ما لا ينجس المذبح من الدم  
العلقة وان كانت البضعة المستقر في النفس السائل حل الكد وحده كل ما بين  
من جرح ومن ما لا يخلو الجرح منها كالعظم والشعر والأنف فلهذا كذا البضعة  
مع أكثارة العسل الأعلى وفي اللبن والسهو بالطهارة والكلب الخمر وفروجه  
فرض ما تولد بينهما وبين الطاهر العين إذا صدق عليه اسم أحدهما ولها بها وأجزاء  
وان لم يجلها الجرح فخالط الرضخ دون كلب الماء وخبر في مجر الجرح والجب خالط  
لأن بابي يوراني في عقل وان كان في جرح الجف كل سكران بالاضاد والحق بها

ويشعر

الضاد إذا غلا واشتد يعني الثمانية وثمانون على بعض يقضي تحية الأمدل على الجحاشات  
المسكرة لا يصح كجرحه غلبته واشتداده فالنقاع وان لم يسكنوا الجحاشات  
أو الشعر أو غيرها الكافور أو السندل أو الخلد ويحب بعضه من كالجرح  
والعلاج والجحاشات بالحبس والبشيرة كذا في ذكره بول البالي والجرح والدم والدم  
والأصح طهارة السوخ والباع والفاودة والوقود العلب والارث وعرق الجحاشات  
الحار وعرق جلد الأبل والمذي خلافاً لما في الجحاشات خارج عن شهوة والحق  
لما تعد البشيرة والعرق خلافاً لما في الجحاشات وفيها بنية الجحاشات من طهارة  
طير الطريق الأبعد الجحاشات كغيره ثم ينجس إذا لم يعد البشيرة بأمر من انقطاع الطهر  
وشبهه عنه **الثاني** في المطهرات وهي عشرة الماء ونظف ما لا يخالط من  
والأرض أسفل القدم والفعل والتحليل الاستبراء وآباء الفلح وروقيان بعضهما يطهر  
والشمس الجففت من كل نجاسة ثم يجرى الجرح وما لا ينجس أو كان حصيداً أو بارداً ولو  
مباشرة الحج والاسلام بهذا الكافور والمزيد وان كان عن فطرة ومضات الطهارة  
من المسلم ولو كان على نجاسة خارجة لم يطهرها الإسلام ولا يطهر ما كان بأسرها  
من آباء أو قواً وقبره قبل الإسلام وأدوات الاستبراء كالكرسف والجحاشات  
بالأرجح جبريلاً وفي الحزن والآخرة وجب الطهارة قوي ونصير ورواق الحرف  
الجبش والعصير الجحاشات وان كان علاجاً إذا كان في نجاسة أخرى والجحاشات  
الدم من هذه والماء كغيره العذرة والدم من الماء كغيره ونجس

العزم لما لا يتأثر بالخيال الذي لا يتغير له الكمية المرافقة واليقين وجبره ويزيد ما زاد  
 بالكم الحس وبشبهه وبغيره بغيره فصار كذا كذا الحس ونقص الحس بالخيال  
 بالشمس ونقص الحس بغيره في الحس بالشمس والشمس وصاح الاذن والاول  
 وخرج المرأة والخيال من غير الانسان وان لم يبق والشمس بغيره بغيره بغيره  
 شاذ **الحج الثاني** في الاحكام وفيه مسائل **الاول** تجوز ان لا يتغير الحس  
 والبدن المصنوع والظواهر ودخول المساجد وعن الادوية لا يتغير الحس وعن الحس  
 المقدسة والمساجد ولا يتغير الحس بالشمس او بغيره بغيره بغيره بغيره  
 ثم ان كان مضافا او شبيهة فاصبحت بعدد ما لا يتغير وان كان مضافا بغيره بغيره  
 في غير الجاري والكثرة لا يتغير الحس في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 بالترتيب لظاهره وبشبهه مع نفسه او في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 فربما يتغير الحس في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 بالترتيب ولا يتغير الحس في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 الكثرة في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 اللذة في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود

المقصود بالحس كغيره بعد الاستطاعة ولا يتغير الحس بالشمس او بغيره بغيره بغيره  
 فيما لا يتغير ويكنى الحق والغير في الحس بالشمس او بغيره بغيره بغيره بغيره  
 وكذا لو اخفق في حله دم او جبر عظمه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
 خيفه القرب سقطه والغير والغير والغير والغير والغير والغير والغير والغير  
 بالحس وبشبهه ولا يتغير في الحس في الحس في الحس في الحس في الحس في الحس في الحس  
 وخصر صا الله والغير في الحس في الحس في الحس في الحس في الحس في الحس في الحس  
 حزن اجزاء الحس بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
 غير محصور سقطه والغير في الحس في الحس في الحس في الحس في الحس في الحس في الحس  
 عليها او كسط الحس منها وبغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
 بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
 الذي ظهر بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
 المانع من الحس بالشمس او بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
 الحس في الحس في الحس في الحس في الحس في الحس في الحس في الحس في الحس في الحس  
 الاله في الحس في الحس في الحس في الحس في الحس في الحس في الحس في الحس في الحس  
 والحس في الحس في الحس في الحس في الحس في الحس في الحس في الحس في الحس في الحس  
 كان دم قرح اذيج لا يرقا ويصحب الحس في الحس في الحس في الحس في الحس في الحس في الحس  
 ضعيف وكذا في الحس في الحس في الحس في الحس في الحس في الحس في الحس في الحس في الحس



الصحيح انان وعنى من الميتة او الذي للطفل اذ لم يكن الا ثوب واحد غسل في يوم  
واحد من وجبت جعلها آخر افعالها انما الطهرين ولا معنى لوجوب نجاسة غير الطفل  
وعلى النجاسة مطلقا مع تعدد الاراد ولو وجدت الميتة في طاهر وجب غسله اذ لم ينجس  
النجس ولو وجد صاحب النجس لم يجزئ طاهره من ان كان لا بد من الحيض فيحيض  
اكثر من ثوب واحد الكحل والحزير يا بسين بالما من صبح الميتة بالثوب وعنى في  
ما لا يتم الصلوة فيه كالنكاح والحج والعبادة والنفل والحائض والنفساء  
واضاف ان يابيه العمامة وبعضهم لم يعتبر للملابس وطاهره اذ رتبة ذلك ومنه  
المصحة المستند على النجاسة والاقرب المنع من غير الملاصق ومنها في غير طاهره وانما  
بالعقد اذا كانت في طاهره ولم يجد بالطهرية او ما بلاصقها ولو صلى حال الحيض  
طاهره غير ان كحل ولو شدة وسطه جعل مسدود في نجاسة يخرج بركته حتى الصلوة ما  
يصدق كحل ويجوز الصلوة في ثياب الصبيان ومن لا يتوقى النجاسة وثياب من في الجوز  
القضاء من ما لم يعلم النجاسة وكذا يكره والاخر بان طهر النجاسة غير بالغ والتفتيد  
الى شهادة عدل اما بعد لان نجس لا يتناول **الثالث** لو صلى مع النجاسة عادا عا  
تخافا اعاد في وقت وضاع ولو تعدد الاجزاء فلا اعاد مطلقا ولو صلى في الاجزاء  
اكثر من اعادة في الاثر والحاصل لا بعد مطلقا وقبل بعيد في الوقت وجاهل  
لا بعدد ولو علم بالنجاسة في الامساك علم سبقتها على الجاهل بالنجاسة والاقرب ان  
او لا بد ان كان لم يقتصر في فعل كثير ولا استأنف مع سعة الوقت واستأنف

وحد

محت

ضيقه ولو لم يعلم سبقتها لم بعد قطعا بل في نجاسة المكان ولو لم يجد الا ثوبا نجسا  
صغوره صلى فيه ولا اعاد في الاصح ولو انفت الصلوة فيه لم يأن اقربا من غير الصلوة  
في اوعاها ولا اقله اقل ولو استأنف النجس بوجوده بعد الطاهر من تعدد الصلوة  
وزاد على عدد النجس واحد مع سعة الوقت ومع الضيق يصلي بها على اوعاها على  
ولو كان بغير محصور صلى بها سواء او اذ صلى في المشتبه من يحصل النجاسة الواحدة  
كل واحد يصلي الاخرى كذلك فليس الا حاي في ثوب في آخره الا قربا لغيره ولو صلى في  
في ثوب ثم افاض في آخره الا في ثوبه الا في ثوبه الا في ثوبه الا في ثوبه الا في ثوبه  
طاهرة الثاني ولو كان الصلواتان لا يفرق بينهما حتى معا ولو لم يفرق بينهما بطرد  
ولو غسل احدهما صلى فيه وحده حتى تطهر **الرابع** في الآنية واقسامها ثلثة النجاسة  
من الذنوب والنجاسة ويجزئها في كل وشرب وغيرهما والاقرب في ثوب النجاسة  
لغير الاستعمال والاقرب من اقل الملاءة ويكره المقتضى ويجزئها بوضع النجاسة  
ولو نظهر من الماء الذنوب والنجاسة او صبر او جلد صاب الماء الطاهر ونجس  
وان ضل حراما لم يخرج من نجاسة الطهارة والنجس من الجلود فيشرط طهارة الجوان  
والدكة وفي شرائط الذنوب في غير ذلك الا في ثوبان اقربا شرائط ولا بشرط طهارة  
سائرهم بغير نجس لحدود ولا قصدا لدمه ولو وقع في المذبة طهر مع اذنيه  
لنجس من حيزان الحجر ما لا يفسد في طاهره سواء خرج حيا او ميتا وكذا من عظم  
الطاهر والنجس من سائر الاثبات وبشرط فيه الطهارة ويجوز استعماله وان كان

الجواهر الغنية وادنى الشكين طاهره كما يربا باليدم حتى يتم الحماصة ولو اتخذ الماء  
من جلد الغنم حرم استعماله بالاشهر من المايح انه ان يكون المذوق لرسا الماء مما لا يخل  
بالحماصة كالسكر والجوارح الطهارة مخرج اذا كانا لما فيهما **القول** في ما يفسد **القول**  
**الحماصة** في الماء وبما حش طهارة **القول** في المظن وسما مخرج الى الغنم  
اطلاقا للفظ ويستحق من قريته ويشتم فيه الشك وسما طاهر مطهر من الحماصة  
في اصل خلقة ولو لم ينج طاهر لا ينج من سدر وان تغير وصغر ثم كبر الطهارة  
بر لو ايج ولو خرج من الاسم فصفى ولو اقله نجاسة فافساده نجاسة الجارية  
عنها وان كان نجس لا ينجل جدا فلهذا اعقل لكون اود الطعم او الريح ولو تغير  
بجس ورنافه مطلقا وبما حش ان لم يتغير عن غير سواد الماء او اسود عده كان كذا  
فصاعدا وبما المظن ان لا الجارية وكذا التمام مع المادة كذا فصاعدا ولو كان  
الجارية بالاشارة نجس بالاجابة اذا نقص عن الكبر ولا نجس ما فوق الحماصة وطهر الا  
بالاصح حتى يرد الى النقية والماي بجاذي سادة او كثير من لبن النقية وبما الطهر  
بر حتى يرد الى النقية والجاري وبما الكبر وما الجمار بذلك ايضا والمعتبر في النقية  
للمحسوس لا المقدار ان يكون الماء مشتملا على صفة يمنع من ظهور النقية فكيف  
التغير والجوارح كماله ان يمتدح من نقصها كذا ومرت على الحماصة القائمة بالاشارة  
تصله وبما الارافق وبما كان منه كذا فلهذا النية ما يارطل النقي او سامة  
2- جميع ابعاده اثنان وبعون ثلث وسبعون ثمان ثلثين سوي الحلقفة فانه لا ينجس الا

بالنقية ولو تغير بعضه نجس لشدة ان كانا لما في كذا طهر يتجره ولا ينجس ايضا وبما  
من كذا نجس بالاشارة على الاصح وان كان بدم لا ينجس كذا الطهر على الاصح ولا فرق بين  
سواء الغدبان والجوارح والماي وغيرهما ولا يفتقر نقص شي من وزن او اشارة  
وان قل وطهر الجميع بالماي كطاهر فان طاب والماي حتى يطيب والجاري ولو تم كذا  
لم يطهر على الاصح سامة كان بطاهر او نجس يطهر ايضا الجارية وبما المظن ان لا  
اصل او اقل لتلج الجارية والحدس عليها او كانا الجارية على الحد ولو كانا لو اقل  
اطع فلا والاشارة ان كانت الجارية مع دواء الاتصال وبطهر ليا وبما المظن  
عليها ولو وجد نجاسة في كذا في سبقتها اصل الطهارة ولو شذ في اذبح  
فالحماصة ولو اخذ سمن الكبر وفي نجاسة فالتغير غير معتبر نقصها بالماي كذا  
وبما الاكاد والماي في نجس جلا واما كانت مستهلكة فان الجميع طاهر ولا ينجس كذا  
واشها سامة البئر نجس النقية وبطهر مطهر غيره والاشارة حتى يرد الى النقية والاصح  
بالاشارة ايضا وبطهر بامر ونزع جميع السكر والماي واحد للماء الشدة والفتح  
وسمى بغيره او شذ وبما الاصح فيه وادنى البئر عرقا نجس حراما وعرق جلال  
الاول وادنى الصلاح النقي بول وروث شربا كذا اللحم فان غلب روائح عليه بغير رجاء  
يوما شربا وكذا للذابة والجل والجوارح وبغيره وسبعين دوا مضافا للاشارة وان  
كافر وعيب من لرجا العذرة وكذا لدم كذا الشاة واربعة للعقب والاشارة  
الكلي الحرة والاشارة على الاصح وقال الصدوق لسبع والاشارة وروى حتى قال



عن القوم ان علياً قال يترجى منها سبع او عشر المشاة وبقول الرجل وثلث ثلثا المشاة  
 وفيه البطل والعذرة وخوف الكلب واحد لها وعشر لغيره اذ لم كان في القبر واليا من  
 العذرة سبع لولب الصبي فوق الموضع واللقاة مع الفتح او الامتناع ولا يفسد الكلب  
 في طهارته وجهاً ان اقر بها الشئ وتوقع الكلب وحزنه جاً وحسنه ان دنا من الجحش  
 وذلك لقائه مع صدر الاربع والحيدة والعقرب اذا دنا من لولب الاربع او السهم  
 اعتداه الطعام وللعصفر وشبهه وكل ذلك بعد اخراج الجحاشه او استنشاقها  
 الحيوان وكلاهما كان وكذا كبره وصغيره وذكره واثماً ولا يدخل وان قاتل الجحاشه  
 ولا يكفي اخراج الداء بآلة كبره فعد دابة غير معتبره فيخرج من الصبي في غير الارواح  
 ومن الكافر مع عدم المباشرة للماء ويقتطع النرجع بقور الماء ولو عاد فهو طاهر  
 يعني عن المشاة قط ومن جازا بين الكبر والحيد وما اصاب بالمالج والمالج ولو صب في  
 فيها سقط من الصدرة ولا يفسد ان لم يترجى وان كان الكبر ولو صبته في غيرهما لا  
 وجوب من رجعه وكذا لو صب الجميع ولو وقع الموضع له واثماً الموضع فيها او في غيرها  
 فان طاهر اذا دخل ولو راى تغيرها من نفسها فهو كالباقى يترجى للجميع او اذا كان  
 يزيل التغير لو دام ولو تغيرت بالحيض من الجحاشه من جن التغير ولو تغيرت من الجحاشه  
 من جن التغير لو دام ولا يطهر الماء بزوال التغير من نفسه ولا تصفيه بالراح ولا يوقع  
 اجسام يزيل عنه التغير نعم يكفي الكبر وان كان لونه لم يكتف ولو فعله للتقصير  
**الثاني** في المضاف والامساك والمضام والمائل المطلق كماء الانوار وعصارة الا

وما يترجى بالاجسام كما العين والفرغ من كل طاهر غير طهر في الاصح ونحو الملائكة  
 وان كثرت وطهر بصير دونه ماء مطلقاً وفيه الملائكة المطلق الكبر ان ينجس ماء الجحش  
 لم يجر استعانه بالسورايح الجحش في الطهارة والجحاشه والكراهه ويكره سواها ولا يكره  
 نحو كالجلا وسور الكلب مع الخلق من الجحاشه ومن عد المؤمن والمسلمة من  
 المسلمين الا من حكم بجحاشته والحاشه بعض المشقة وكذا كل شئهم ولا يحتاج والفعال  
 القاذرة والحيدة ولداً لثراً وصعداً بنابيه وما انقضى وما مات منه العقرب والورع  
 ولا كراهية في استعمال سور المرأة وان دخل بها لم ينجس **الثالث** الحكم بالحيض  
 استعمال الماء المخرج الطهارة وانه الجحاشه حكم الصلوة في الحيض  
 يجوز استعماله الاكل وشراً بعد الصلوة وفقد غير وكذا يجوز في الحيض ان لا ينجس  
 الاربع بر الماء المسفل في غسل الجحاشه بحسن سوا كان في الاوطاء والابانة او  
 النوع اوسع الخبز ولو اجترأ بالاولى في موضعها حكماً بطهارة المشاة وعقرب  
 ساء الاستحباب ما لم ياتوا بالجحاشه او يقع على جحاشه خافه ولا فرق بين المقدس  
 وغيره والمسفل في الوضوء طاهر طهر ويحكم في الاضال المسنونة كذلك وفي الحديث  
 لا كبر طاهر في قريبا الطهارة وان كن وكبره الطهارة بالمستحق في الابنة وان صفا  
 جودها اقل قطر بارده فصل في تسميته ولا وكذا كبره تقبيل الامرات بالمشي  
 الا ان يضاف لفاضل على نفسه وما البكر كبره ولا كبره الطهارة بما ذكره ولا ينجس  
 بموت الحيوان غير جفا النفس فيه ولو شئت في جحاشته متيقن الطهارة ابا العباس

اليفر ولو شئت في نجاسة الواقع على الطهارة ولو لم يستعمل في الكبرياء كذا لم يزل  
 على الطهارة فيبقى على الكراهية بخلاف ما لو استعمل في كبرياء كذا لم يزل على الطهارة  
 الا مع العلم بالنجاسة وعليها نزل الرواية بان لا بأس به ويستحب ان يبرأ من النجاسة  
 خمس اذ مع جلالة الامور والنجاسة المبالغة لا يمنع طهر الجسد الا في عشرة فاما  
 مع رجاء لا يرضى من نجاسة اليد والافان يبيع ويغني ولا ينجس بها وان تقاربها ما لم  
 انصت الى نجاسة اليها ولو تم المطلق المضاف وبقي الاطلاق تحت الطهارة من وراء  
 النجاسة بخلافه وبما اطلق المخصص على الجرح لو قد غمره الاقران ثم ومنع الجرح  
 بغيره حيوان الماء والغسل السائل كغيره ولو اشتد موت الصيد في النفس فقليل  
 اجتنابا لاصالة هذه الذكاة المعروفة بنجاسة الماء ولا يصح الغسل في طهارة الماء الا  
 فيلزم جمل الصيد ولو اصاب الماء من وجع الجرح من الماء نجاسة الجملات فلا ينجس  
 بالملاقاة سوى الاتصال بها ولا يدفع كونه انفعال الملاحة ولا يمنع ايضا نجاسة بل  
 المضل ولو لم يكن احد الا يمين او الآتية المحصورة اجتنابا مع الاستبراء ولا  
 الا للشراب ولا يبرأ الا زافة قبل التيمم لانه في حكم المعدوم ولو استعملها جميعا  
 مستقرين لم يجر الطهارة بخلاف المطلق المشبه بالمضاف ولو عارضت النجاسة  
 في الآتية على وجه يمكن التوفيق فالأقرب ان الاستبراء والتساقط في حكم طهارة  
 وروي عبد الله بن سنان عن ابي الحسن انه اذا انتهى الجرح الى الماء قليل وليس معه  
 ما يغترفه وان غسل منه رجوع غسله في الماء صح كغيره من يمينه وبيان انما هو

ثم يغسل والطاهر ان المار به من الأرض النجس عند الماء المستعمل فيه وبشارة المار به  
 من المستعمل ومنهم من جعل الركن على يد النجس تنقير عليه كالأبعد الى الماء ولو  
 استخرج المطلق بمضاف يابوم في الصفات كما ورد منقطع في النجاسة وغلبت بها  
 لكان ذلكا وباقى الشيخ جواز الاستعمال واحتاطا بيمين مع عدم البراءة من النجاسة  
 وطار بعض الأفاضل الى اعتبار النجاسة بقدرية النجاسة المضاف على ارضاء ولو عجز النجس  
 لم يظهر الجرح وفي موضع من الشك في طهره وفي رواية ان ابي عبد الله عليه السلام على تحال  
 المية وفي آخره وفي آخرها وفي وطريق الكحل **كتاب الصلوة**  
 وهي لغة الدعاء وشعر الأعمال المشهورة والاذكار المحصورة تقربا الى الله تعالى  
 الى واجبة ومنه قوله في الواجبات سبع اليومية والجمعة والعيدان والاباء والنجاة  
 والطاق والمندورة وشبهها باليومية الظاهر والعصر والعشاء اربع حضرة  
 ركعتان فقرأوا الصبح ركعتان والمغرب ركعتان فيهما في الوسط على الظهر عند الخروج  
 الحان والعصر عند الدخول وكلتا ركعتي الأضحية وفي حجة زياره عن ابي عبد الله  
 ودعوات عبد الله بن سنان عن ابي الحسن انها الظهر والاربعاء واليكبر في ركعتي العشاء  
 بالعصر ولا يصح الجهر بوجدهما في الأضحية وكبر كل ركعة من ركعتي العشاء والصلوة الصليبية  
 والمندوبة اما رتبة او غيرها فالرابعة ثمان للظهر ثمان للظهر ثمان للعصر ثمان  
 اربع للمغرب بعد ثمان وركعتان من جنون العشاء الأربعة بعد ثمان وركعتان من جنون  
 بعد ثمان بواحدة ثمان صلوة الليل وركعتان الشفع وركعة الوتر وركعتان الصبح

في



التفرقة بين اهل المصطلحات وكل الفاضل متى يتقدم وتسلم الا ان يورثه  
 الاخرى ولا ينفذ الا بعد على وكذا الركعة الاولى وتوسل في باب  
 الصلوات شاء الله نعم والعرف في المصطلحات والمقاصد **الظن الاول** في المصطلحات  
 وحجت **ثاني** في المواضع وفيها بيان **القول** في تقديرها وقت الظهور  
 الشمس المعلوم بزيادة الظل بعد نصفه ارجح منه بعدد ما كان في مكة وصغاف في بعض  
 الارضه وعيل الشمس الحاجب من الجبال على كذا الا ان يورثه في بعض المصطلحات  
 دخل وقت العصر ثم شربنا لونه في ان يورثه في بعض المصطلحات ثم يدخل  
 المغرب ويخص بعدد ايامهم ثم شربنا مع العشاء الى ان يورثه في بعض المصطلحات  
 يخص به ويعلم المغرب بذهاب الحرة المشقة لابل ان القرص في الاقوى ولا يورثه  
 على ظهور الحرة كما في ظاهر كلام ابن ابي عمير في المصطلحات الا ان يورثه في بعض المصطلحات  
 اليه وقت الصبح طلوع الفجر في السطيرة الا في المصطلحات الشمس يورثه في بعض المصطلحات  
 واما الفضل في الظهور مصير الفضل مثل الشخص بزيادة على ما في المصطلحات الشمس  
 الملاحن والمغرب عيسى في الشفق العربي والعشاء في الليل والصبح طلوع الحرة في  
 المعذور ببلد الفضل وان الحرة غير نزل الا في المصطلحات وتدخل امة الظهور  
 الى ان يصير في قديم ما يورثه على مقدار الزمان واما في العصر الى ربع وتيل ما  
 وقتا لا خيرا في المصطلحات وهو حسن واما في المغرب الى في ظاهري المغرب في المصطلحات  
 الويرة مبتدئ في العشاء ويحيى ان يورثه في المصطلحات في المصطلحات في المصطلحات

والقرب بين الفجر افضل وكذا الصبح عند فلاح الوتر وانجرها الى الفجر الاول افضل  
 الى ظهور الحرة المشقة ويظهر من كلام ابن ابي عمير ان الوقت بين الظهور في المصطلحات  
 وعليه ذلك رواية عبد بن زبارة عن الصادق في الظهور والعشاء في المصطلحات  
 بالاختصاص ثم الاشراف في رفع الحلال ويظهر فادتها لوصلي الثانية طانا في  
 ناسيا في ذلك المصطلحات والظاهر بطاها الا ان يورثه في بعض المصطلحات وهو في المصطلحات  
 بها الى الاولى وكبر ابتداء ان يورثه في بعض المصطلحات الشمس يورثه في بعض المصطلحات  
 مضاعف لها الى ان يورثه في بعض المصطلحات وبعد الصبح والعشاء في المصطلحات  
 المصطلحات من غير ان يورثه في بعض المصطلحات وان كان في هذه الاوقات وكذا في المصطلحات  
 يكون صلاة المصطلحات وقضاها عند طلوع الشمس يورثه في بعض المصطلحات وحرم المصطلحات  
 بعد طلوع الشمس الى المصطلحات في المصطلحات وروى كراهة فضا في المصطلحات  
 طلوع الشمس من احدى **الحج الثاني** في الأحكام بحسب الصلوات في المصطلحات  
 موثقا فلا يورثه في المصطلحات فلا اثم وان مات وان يورثه في بعض المصطلحات في المصطلحات  
 عن النبي في الامساك ثم يورثه في بعض المصطلحات في المصطلحات في المصطلحات  
 الحرة وليس بحسب الغرض من خصوصيات هذا الواجب الى هو عام في كل واجب  
 لا قضاء الايمان ذلك وظاهر المفيد بان يورثه في بعض المصطلحات ان وجوب الصلوات  
 وان يورثه في بعض المصطلحات في بعض المصطلحات في المصطلحات في المصطلحات  
 العدة في بعض المصطلحات في المصطلحات في المصطلحات في المصطلحات

والعشاء أما إذا فضل آخر العصر إلى عصر الغسل مثله العشاء إلى هذا المشق في  
 والتسليم في الظهر بينا والمختار للجمع والناسك بين العشاء بين ليلة القدر إليها  
 ربع الليل والعالم إذا نفعه من أدائه نفسه وللأجرام الظهر جماعة في سنة  
 الحرة لانتظام الجاهل على ما لم يطل وفي ليلة الليل وأما الصبح حتى يخرج العاد بها الوقت  
 على طلوع الفجر الأول ولا يجوز التمسك على الوقت إلا في صلاة الليل للمسلمين والمسلمين  
 وقضاؤها أفضل إذا في صلاة الظهر بين يوم الجمعة وروى جواز مطلقا وبين يوم  
 أربع ركعات وفي سنة الوجوه حتى قدر الطهارة وأداء العزيمة ولو حصل  
 بعد كل حين وجب قضاء بعده ولو أدرك الصبح والمخوف والمخاض والقضاء  
 والمسلم عن كراهية على غير آخر الوقت قدر الطهارة وركعة وجب الأداء ما لم  
 فالقضاء ولو أدرك خمس في الظهر بينا والعشاءين وجب معا والأربع بحاطا  
 للعصر وإن صلى الظهر في ثلاثين فلا يجب العشاء بأربع ولو طين التصديق  
 وجب المبادرة فإن أخر عن صلاة الظهر في السعة والوقت باق فأداء ولا عبرة بظنة  
 الخروج من قبل ولو نزل قضاء الظهر الخروج فيبين الكذب جزم مع خروج الوقت  
 وأعاد مع بقائه على الأثر ولو طين البقاء فمضى الأداء فكذلك بطلان آخر  
 لو كان عليه فائده سابقا لأن ظهر الحال وهو فيها يجب الحد لما دام ممكنا  
 يكفي الصبح ما قبل أو بلغ في ساء الوقت ولا يعتد بظهور السابقة في الجمع والجمع  
 في الأثناء بغير المجل بطلانها مع بقاء الوقت لركعة الطهارة وفي صلاة ليلة العيد

المعالي قبل الوقت فأما وإن دخل عليه وهو في الصلاة أو في الطهارة أو في السجدة أو في  
 قضاء شيء من الوقت ويجوز مرة الوقت ومما تلهى في ركعة أو في ركعة أو في ركعة  
 بطلان أربع حصولا يفتن ويجوز للمعذور الركعة في الوقت العدل والمخبر لا  
 ولو شئت الوقت أخر حتى يعلم أو يظن ويجوز لأجهلها مع إمكانه ولو صلى في السجدة  
 فسدت وإن صادف الوقت ولو قدر المعذور فظهر الخطأ أعاد إلا أن يصادف  
 جزء من الوقت ما لو كان الخبز بالخطأ عن إجهاد فلا التفات وكل من أدرك  
 ركعة من الوقت فهو مود على الأظهر وإذا استعصر حتى الوقت أقصر على التمسك  
 في الصلوة فإن ضاق من السجدة تركها وكذا يخفف في المناقلة عند ضيق وقتها  
 كمن أدرك ركعة من باقي الظهر في إقامتها والأخرى بها أو ويعبر في الليلة  
 أربع ولا راجع ما في المغرب في المسحور ولا بأفلة الصبح وقت قضاء الفائتة الذي  
 ولا يجب تنديها على الحاضرة وإن التفت وكانت فائتة بغيره على الأقل ما صلى في الحاضر  
 مستداهت وليشك العدول وإن كان ناسيا السجدة الحد لها أو في سجدة فنجبت  
 بجعل قضاء فائتة لما قبل ولا ينظر بها مثل زمان عاينها بل يفتي بالسنة في إقامتها  
 والنهارية في الليل ويترتبها للركعة أو وقضاء ويجوز في التوافل **المقدمة**  
**الثانية** في القصد بالحد **الأول** يجب معرفة القصد للوجه إيقاظ الصلوة  
 الواجبة مع القصد والذبح وإحوال الميت لها العلم وفي الصلوة نقل خلافت  
 أقرب وجب الاستقبال بمعنى الشرط لأن يكون ركعا أو سافرا ومخبر كمنفيا



فبما تر فيجب الجلبوس إليها دائما وحضوا في الدماء والذوق وفي الناحية فلا  
ولوحيا الاستقبال حرمنا العرضة على الزاحل اختيارا ولو كانا لواجب على  
كما في بعد المعقول والكيفية على اعتبار الواقع والوجه في سمت البذل كما  
المعقد بالحاج فيما يرفع المستعجل ويحفظ الاستقبال مع تعدد كلفة الخوف  
والمضطر لا الصلوة ما شاءا أو راكبا فيسقط منها المكن ولو بالقرينة وكذا عند  
فج الدابة الصائبة والمرتبة إذا لم يكن صرفها إلى القدر والمقتل على إقرار  
قبله رأسها حيث تجتد ولرعدل عنه جاز إذا كان مكثرا لاستقبال ولو كان  
هو اولى والصلوة على الأرض أفضل ويوجبها الركوع والتجويد مع تعدد ما ولو في  
وجعل التجويد انخفض ومما تمكن من الاستقبال في العرضة وجب لجوازها  
الصلوة على الأرض وبالعكس على الأرض ما لم يكن بينهما فصل كثره لجواز استقبال  
للماشي اختيارا والصلوة المندورة والحجامة كايوم **الحجة الثاني** في  
الاستقبال وهو إلى عين الكثرة للمشاهدة وحكمه وتجزئة إلى الجذبان ساء والأقرب  
أن لا يغير الحجة ما لم يورث إلى الكثرة ولو صلى في وقتها أو قبلها فصحها والمعتبر  
الحجة لا يثبت فلو وقع بعد الحجة أو بعد وقتها أو في وقتها أو بين يديه شيئا  
وكذا المصلي على سطحه ولا يقتصر إلى نصب شاخص ولو صلى إلى بابها فصحها  
وإن لم يكن بين يديه شيء ثم بكره العرضة جوفها ولا يفر على الأصح فيجب أن يثبته  
ولو انزله ببعض يده عنها لم يجز ولو طأ الأرض فخرج بعضهم عن السطح لم يجز

الحج

الصلوة في الأفاق ولو صلوا جماعة فلم يستندوا وحطوا ونحوه أن لا يكون المصلي  
أقرب من الزمان وأهل الأفاق يتوجهون إلى الجهة لا إلى الحرم وكذا أهل الحرم لا إلى  
المسجد على الأصح وتوجه أهل كل ديار إلى ركنهم فعلافة العراق ومستمهم المتوسط  
مشرق الأندلس ومغرب وجبل الجدي طالع الجحاد المشبك الأيمن وصين الشمس عند  
الرفق إلى طلوع الحجاب الأيمن مما يلي الأنف فعلافة الشام جبل الجدي طالعها  
خلف المشبك الأيسر ويسيل وقططو صين العيين وصينية على العين اليمنى وثبت  
نفس فابته خلفا لاذن اليمنى فعلافة المغرب الأوسط بين الثريا والقوف وجبل  
الجدي على صفح خده الأيسر فعلافة اليمن جبل الجدي طالعها بين العينين يسيل  
فأما بين الكفين وقد تبدل بالتراب وهي ضعيفة فربما نزل القصر وركب الفضل  
بن عمر من القبة الساسية أهل العراق فيمكن في الحرم فربما سرية القبة وهي  
الشيخ في حرمي كاتره والمشهور استحبابه وجعل على قبله المساجد لأن يعلم فيها الخطأ  
والأقرب جوارز الاحياء في الأسماء الساسية في حرم رسول الله فيها المدينة ومحراب  
أبراهيم ومن عمدا كوفرا الأقرب وجب تعلم الأضادات على الأعيان وإنما يجتنب عليه  
معرفة المسارات بلان فلو سافر إلى الحرم فيجب عليه معرفة علاماته ولو فقدتها أتمها  
صلى إلى أوجه جهات مع سعة الوقت والأفضل الجبل ولو واحد أو إلى أي جهات  
بالواحدة اختيارا وهو نحو كلام ابن أبي عمير وأهل شهر ومن الجهن الأضادات  
يجب عليه التعلم فإن تعدد قلده وقيل يجب الأربع وكذا فإذا البصر وهو بعيد ولو تعدد

الاجتهاد على العالم بما لا وجه جواز الرجوع الى الغير خصوصاً في الخبر من علم ما وجبت الميسرة  
 الاربع ولو اختلف اجتهاد واحد بالغير فالآخر لا يتغير على اولى الظنين **فصل**  
 لا يتعدد الاجتهاد بمتعدد الصلوة المثلث ولا يتفق الاجتهاد بالمتعدد بمتعدد  
 في الخبر العداة وان كان امرأة وتجوز في الميسرة تقليداً لغيره ولو رجع الى ابيه  
 اعاد وان اصابه علم بالميسرة ولو اختلف الخبر من رجع الى ابيه علم فالأصل بالخبر  
 لو تعدد العدل فالأول بأجزاء الفاسق مع طرد صدق بل والكافر ويجوز في الموضع  
 الصلوة اربعاً ولو صلى بالتقليد فآخروا الخطأ وان كان بأجتهادهم لفت  
 إلا ان يكون في الأثناء وهو علم واعدل في خبرنا الأعم الخرج الكثرة بعد وقتها  
 الشريطة اشك في الرجحان استمر وان كان الخبر من يمين ناسدرك ما يجوز استدراكه  
 ولو كلف الجهد في الأثناء استمر فلو البس عليه فله ان تعدد بطل مع سعة الوقت  
 وآلا استمرها يجب كيف اتفق ولو اضره الأثناء اجتهاد فان تعدد وان كان غائباً  
 استمر فان اضمحلت الجهد في الضل كثرها الآخر بالاستمرار ولو يتيقن الخطأ ولم يحصل  
 القبلة قطع مع سعة الوقت واجتهاداً وقدم مع تعدد ومع الضيق بعد ذلك  
 غير الخطأ ومساغماً ان كان الاثر اولى كبراً وآلا استقام الى ما لا يعلم كونه خطأ  
 صلى في الاربع اجتهاد غيب القبلة او الاثر اولى عليها ابرزت وسقطت البقايا  
 وكذا لو كان المجهين اولاً ولو اختلف اجتهاد اثنين على كل على اجتهاد نفسه  
 فان كان احدهما اعلم من الآخر ولو رجع ظن المفضل على اصابه الفاضل فالآخر

ولو انعكس لخصلة ذلك اية لأنه اولى الظنين ويعتد العالمين والمكفوفين الا علم منهما  
 ولو جردنا رجع العلم الى العالم مع ظن تخالفه قبل العالمين المفضلين ولو قلنا  
 المفضل الاصل ظن الاصل لجانده فالأقرب المثلث ولو ظن تخالفه ومثله من  
 اليه ففي وجوب رجع العالمين الى المفضل هنا احتمال ولو ظن المفضل اصابه  
 لا لبس فلا خلاف وان كان ليس سكن صيرورة الى التقليد والأقرب اجزاء كل واحد  
 بصلوة الآخر على الجازة ويجوز ان اصابها جميعاً في فعل من مزيج والمخطئ ان يخرجها  
 ولا بكل عدد احدهما بالآخر ولا يصدق به لما لو كان خلافاً في التيامن واليسار  
 فليدفع الاقرب انه عزيمت وسواء كان ابتداء او في أثناء الاجتهاد ولو كثر في الأثناء  
 نوى الانفراد ولو ائسبه على المصلي في اربع ما صلى اليه اتحاد الميقن الاربع وكل  
 يحسن في الاربع اقتسامها الجهات على خط مستقيم محتمل ذلك لأنه المعهود وشبهه  
 اجزاء اربع كيف اتفق الا للفرق اصابة جهة القبلة اعيانها وهي حاصل من  
 السابعة في الجهات حيث لا يكون بين الجهة الثانية والاولى ما بعد قبلة واحدة لعل  
 الاثر اولى ونظروا الصلوة في اربع في جميع الصلوات الواجبة حتى المصطفى والنجاة  
 اما احضار الميت ودفنه والذبح فلا هو اقرب وجوباً لاجتهاد المحقق مع حمل  
 القبلة للمعصية من الجهر ولا اجتهاد ممكن في القبلة مع امكان العلم وكذا في الجهر  
**المبحث الثاني** في الأحكام الاستقبال في الصلوة مع القدرة شرط العمل  
 برعاً اتحادها وقضاها ولو كان ظاهراً مع تعدد العلم اتحاداً استديراً وشرفاً



او قريباً وحكاماً قبل يتبعوا استبدوا كثر المصطفى وهو اقرب ولو انهم لم يرضوا  
ولو كان ناسياً او شبهه فالأقرب بان كان لسان كقولنا الشيخين رحمهما الله ويجعل  
الاعتقاد والفضاء لتفريطه ويقول على محاربها هل الكتابان علم منها جسيماً  
وعلى المستور مع عدم العلم لا مع على محمول الإسلام اذا كان في دار الكفر ولو كان  
في دار الإسلام فالأقرب بالنسبة على الإسلام علماً لظاهره كاللغة والأقرب بالمنع  
الصق في المسئلة انما هو الاصل ورة فالأقرب بالصلاح واما اورد في مستقبل  
القبلة امكن ولو بالكلية ولا فرق بين ركن الجهر والسر ودوي عبد السلام عن  
الرجاء في المصطفى في الكعبة فيلحق على قفاه ويقصد بقوله قبل في التمام  
لما البتة المعجزة ونحوه عينه ما رايته بعضها في ادكوع والنجوة ويقتضيها في  
منهها وقال ان قام لم يكن قبله وفيه إشارة الى اعتبار البينة ووجهها من  
الاحتجاب بالاختلال بالاركان المستدرة ولا يبعد الحكم الجليل بوجوبه وان  
اعطى منها ولا الى العزة لوزان البينة والحياء ذب الله وروى في الكافي في المسئلة  
في بطن الكعبة ولا فرق في الصلوة على اركانين ركني الغاسق من غير **فتح**  
للشيخ في المسئلة الجوز لمن حرضه الاربع الاخذة بمجتهد في الاربع طين جنة  
هو بنا على كون الماسم مجتهداً ووجهه انما لا يتلبد ويقيد في الاربع ايضاً  
الاربع والوجه عند عدم جواز اقتداء المجتهد بغير الاربع في جنة الجنته اما  
فلا يجوز قطعاً ولو فاقا وقتاً لا عينه فلهذا نقلت مجتهدين من جنة وعكس

بما للرجحان والشيخ لم يوجب ظهور الخطأ للمقلد كظهور المجتهد في ابتداء وحياً  
الاخاوة فيروى على هذا الاربع الوجهة ثم غلبت في الآراء على الجزي لغيرها اليها  
الا ان يكون سند رفاق الشيخ والأقرب او مشراً او معزراً **المسئلة الثالثة**  
في القياس وبما حاربه **القول** الجوز الصلوة في جلد الميتة ولو دمع ولا في جلد  
غيره كقولنا وصوفه وشعره وورقه وورثه لا يجوز الاحتجاب على الوجه وهذا الكتاب  
وما في يد من الجلود ميتة الا ان يعلم خلافه وكذا ما في دار الكفر الا ان يعلم بغيره  
بعينه وكذا المظهر من الجلود بالدين الامع فربما خلاه وفي الاخذ من سلم  
يعلم منه احتمال الميتة بالذباغ وجهه بالمنع الا ان يجزئ الذباغ فيقبل على الأقرب  
وأقرب في الجواز اذا جيل جاز في الاستحلال ولو علم من الجاهل في الكتاب ما ظاهراً  
انه كالمعلم باستحلال المذبذب من الميتة والوجه الحكم بالظهور مطلقاً الا ان  
يجزئ خلاه وروى يعلم جبر الجلد والشعر والأقرب بالمنع الامع فربما خلاه في  
الشك والادب سر وانه بالجواز يجوز وكذا في الحاصل الحوازمية والصلوة  
التميز ولا يجوز في الحر المحض الرجال والخا في الانه في الحرب وعند الضرورة كما  
والقبول والجوز للنساء مطلقاً على الوجه ولا فرق بين كونها ممنوع منه سائراً  
للعورة او لا بين كون جلد الميتة مما يجام الصلوة منه وحده او لا ولو كان شيئاً  
وفيما لا يتم الصلوة فيه من جلد ما لا يركل كالجوارشعر قول والأقرب بالمنع وكذا في  
الحريم يمنع الجوز الكعبه واقرأه والقياس عليه على الأقرب وان كره وكذا كبر

المعتزج وان غلب الحر يسا دم بطل عليه اسمه ولا يجوز يمكن الطفل من الحر وكذا الحر  
الصلوة في الذنب للرجال ولو خافوا او مرقها او فرسا ولا يجوز في الثوب المعصوب ولو  
خبطا فبطل الصلوة مع عله بالعصب وان جعل الحكم اوفيه ولو جعل العصب صحت  
وعليه كذا ان كان في ليرة عادية في ناسي العصب احتمالا لغيره الصلوة لو كان المعصوب  
من المعتق عن نجاسة كالحائض لم يمسح بها او مستحيا نفي البطلان نظر من استماله  
الصلوة او الصلوة اذ هو مخاطب لربه ومن جرحه من الصلوة وعلى التمسك بالبر والبر  
البطلان ولو لم يستحيه ولم يزل الصلوة اذ لم يتمكن من رده وان استحيه ساء  
يكن انصرف فيه من لوازم الصلوة ولو اذن لما لكان صحت الصلوة ان اذن له  
والصالحان بما في لوازم الصلوة ولو اذن مطلقا كان غير المصاحب للغيرية  
ولا في الثوب الجبس وقد سلف في فعله لا يظهر الفرض في خلاف ذلك  
الحريم وانما الصلوة ولو خفي وجب الاقرب انه بعدد ولو كان جاهل بالحكم  
لتحقق الخلاف فيه اذ الشئ في المبسوط قابل بالكلية ولو علم في الاصل برأيه الحر  
او المصعب او غيرهما كولا القاه وصلى به غيره فان تعدد استبدادها لا يمانع  
الصلوة بطلت مع سعة الوقت ولا على غاربا اما المنة فكانت بحسب احكامها ولو  
الصلوة في شعر الماكول وان كان من مية فان قلعت على الملاحة للثوب وصنع الشئ  
من الصلوة فيه وجوز الصلوة في جلد الحر وحكاه ترويه من المأخوذ ولو شق  
بويله الا ان ياب والصلوة بطلت الصلوة فيه وان كان الحر اعلى لم يخرج بالاربعين جاز

**الجزء الثاني**

فيما يجب فيه وكبره فيجب في الياب ليعتبر القطع والعمارة والحدود  
ومنع ابن ابي عمير من الصلوة بغير حنك والرداء وحضوا للامام وسر البطلان  
الشر والوكيد والكل من سر حجب حده وكذا في الثوب المنة ثوب دمع وخار وادارة  
الصلوة العربية ويمكن استحبابها للمرأة وكبره في الوضوء ولو شق لم يخرج وفي الثوب الذي يمكن  
وبراها راسا والصلوة اذ هو مخاطب لربه ومن جرحه من الصلوة وعلى التمسك بالبر والبر  
بالمنع وفي الياب السود عدل الهامة وانكسار الحنف وفي المرقعوا المعصون والامر  
للرجل وفي ثوب النهم بالنجاسة اذا العصب ان يترقوا في القصر وشغل الصلوة  
بان الجص بالارز وببطلان حنك من طير ويحتمل على مكس واحد وتل ان المنة  
ولا في حنك على كسيرة وهي السدل وفي خاتم حديد واستحباب الحديد بالارز  
نجاسته ويوجب على استحباب اجناسه وفي ثوب مثل ولو يصور غير الحيوان خلافا  
ادريس في الثوب بالحيوان او حاتم موصوع ومنع الشيخ منها الا حلقا من صدره  
ورامه مثله او مثله ان يمنع القراءة او صاع الجهرية فخره او متغيره  
عطلا والمشهور انكر اهية في الثوب المنة في غير الحرب ولم يعلم مسنون  
ابن عمر وكذا بكرهتها لوسط عدل الشيخ وعبداللہ البراج من المكره ثوبا لانه  
ولعله يدعي غير الماسونة للشيخ البعض من المنة في المنة وفي المنة في المنة  
الجري ومنع من الصلوة في ثوب المنة المنة في المنة في المنة في المنة  
معين بن حار وكذا ان الجلب الصلوة في سيف قبله قبل ومنع من الصلوة في ثوب



فيسلمه مشهور بل يكون اوسيف في مقام الحبيب والتمام الشدة باذن والهام  
المستور والجمال المصنف وفي ثوب الجرح والوجه الكراهة في الجمع وروي كراهة  
الصانع **الامر الجلي** **البث** في المسود وهو العورة فيجب على الرجل ان يسترها في الصلاة  
في الصلوة والطواف وعن ابن ابي اسير في الحج في الحلق وقال ابو الصلاح من استتر  
للانصف لثاق واما البراج من استتر الى الركبة واما ما في الاحتياط ومن الحرج  
والحق جميع الذين لا يجدوا كفن وظهور العذراء على الاصح فالاشيخ وسرهم  
افضل ومن الامة ذلك الا انهم وكذا الصبيحة لم يزلوا عتقت في الدنيا كالأمة  
استترت فان سترها كرا بطلت ولو لم يزلوا من الميسر في الامام هذا اما مع ضرورة  
فالامام ولو لم يعلم فالهجر والصبيحة بطلع كالأمة يصح عند اشيع والوجه استيناف  
ان بقي ان يفي ما يدرك فيه كغير الظواهر والمحقق بعضها كالحرم لا المذمة والمكاتب  
وام الاصل ما كانت مرتبة اولادها فاستترها امكن من ورق الفجر والشمس  
والبارية والطين ولو تعدد على ثوبها ما مع امن المطلق وجا مع وجوب المطلق  
ويجوز للمراحم والجمود براسه لرفاهية ندرارة عن البافهم والمرحى او جيل الجوارح  
الاطلاق ولو وجب حشيرة جعلها وصلحها بما اصابها وتركم وحشيرة ان يكون ولو  
وجد حلا او ساء كذا وامكن الدخول فيه فالأقرب ليجوز الامع الصبر او  
الشدة ولا يجزئ الغايي وغيره من اولى الأعداد وترفع آخر الوقت واجبة المصطفى  
سأله وهو حسن رجا الشاروا والاعوذ في اذق ولو وهب القليل لم يملك

خلافا للشيخ بجلاي اذا اخرج ولو وجب الجزاء ومن وجب وان زاد عن حق المثل اذا  
لم يضر به في الحال **القياس** **القياس** في الأحكام لو تعدد كسفا لعورة بطلت صلوة  
بنيها لأقرب ذلك ولو انخفضت في الأسماء بعين قصد ولا يعلم حتى وان علم فستر  
بطل لأن شرط فدياته العورة غير الاحتياج بخلاف العازل وموقوف المسوط  
كسفا بعض العورة او كلها وشيئا نقصت للعارى حال اقام الجلبوس بطلت  
العورة كسفا لكن يجوز للمهاجرة للمرأة ان يسترها بغير جلبوس من ان يكون ثوب  
ظلمة او قاذية البصر واما من المطلق فيقومون ولبسوا الامام منهم حالما وكيفية  
نقابا ورويان الامام يوجب لسا ويركعون ويجوزون خلفة على الارض وليس عند  
والفرق بين الرجال والنساء ولو اخصوا الجلبوس النساء خلف الرجال فالحرم الحاد  
او كراهتها ولكن على كراهة يجزئ مسامحة النساء للرجال عند من يظهرون في  
الرجال ولو اخرجوا بل يجزئ ذلك على القول بالتحريم لأن تحريم الحاداة اخف من تحريم  
العورة وفي المسوط لا تعدي النساء بها الرجال لأن سترها لم يحدد كونه  
يطل صلوة الجمع ومع انما خفي ثوبها في عودات الرجال ولعلها على كسح  
ويجوزون وجوز مع الحابل ويجوز للرجال الصوف اذا لم يمكن الحاداة في جميع  
على الاصح وعلى ارقابه يوسون الا العتق الأخير فانه يوجب ويجوز ذواته بين  
المرأة كسفا ثوبه فلم يحدد وصلى غاريا بطلت وفي حشيرة صلوة المستعبر مع ضيق  
نظره وجعل الحكم فالأقرب انه معذور ولو صلى فيه ما لا يوجب له اعادة

بل انما هم القادرون على العمل لهم به ولو كانوا لما لا يصلحوا للامانة ام هم وان لم يصلح  
 لها صلي منقذ الانبياء والقائمين بالاعاد معشع ولو اضع اوفى بنا وبنينا على  
 وتجب لنا ان يضع شي على كنفه ولو خطاسا ستره جيبا **والنشر** لو صلي  
 القادري بغير ما يطلع صليته وان صلي ارجل ما لو صلي الى ارفع وان تجرد فان  
 ارجل يطلع وان صلي ارجل الصلوة بعد توجع التهي على النسي والبطان لان ذلك  
 غير فرضه ولو شرب الماء وجب له الايام ولو كان شرب بعض الهوة وجب والامانة  
 لما اردوا وجبوا لحد ما في القبل اولى فان خالف هذا في الاقربا يطلان وتعد  
 الجاهل هذا الحقا الحكم والناسي لو لم يعلم ويكن محبان الذين استغفروا  
 والتجوز به مع كون القبل مستورا بالتحذير ويجعل جلالا على القبل في حال  
 القيام على الدبر في احوال كحج والتجوز ولا يقدح في ذلك لان من افعال الصلوة  
 ولا يجوز لسبب الغضوب وان تعدد غيره وكذا الحزب بجعل غير الماكول وان كان  
 وقول الشيخ في المبسوط مبني على الجدل الطاهر من لم يجد ثوبا يجلي على الماكول ويجوز  
 انما الى ان الصلوة فان ثوبا يفضي من الجدل ولهذا ذكره في النور ويجوز ان يصلي في  
 كطائر او افعاف ضايعه وكذا في حرق الخشب للرجل والماء وان يصلي المجلد في  
 شيع واحد وان كان محلول وان كان فاسع الجب دقوا الرقبة بغير مبرر وتحذروا لا  
 رن وجعل يبرهنه ولو انكشف الهوة عند الرجوع بطلت لان من رآها لعائنه  
 لو شرب بعد البيرة ولو كان في ثوب حرق ولا يجازي العورة لجان وكذا ان جمع الثوبين

على الحرق ولو شرب الحرق باصبعه ويخافه الهوة المحزور ويمنع من التوجه انه لعنوا  
 والصلوة اي بشعر الغير وانما مصدق والمنقصة اي ينقص الشعر من الوجه والاربع  
 والمستورة اي تبرد الاسنان لتحذرها والواشمة والمستورة اي التي تفر من الجليل  
 بآية ثم تحس كحلها ولعل يقولون ولا تهم طبعين خلف الله ولا تجزيم نظر الرجوع  
 شعر البجينة والديس والتمتة وروي الصدوق عن الفضل عن ابي افراس ان  
 ثم صلي في دوحا رطبا على راسها ليس لها اكثر مما وارث بر شعرها واذ بها ونحو  
 بوجوب تعظيمة ذلك على المرأة اما العنق يجب لعل الوجه المعقودة من محل  
 ويجوز لبسها استغنا الصلوة في غير الصلوة الا المية والحزب والذهب للرجل  
 ويجوز لبسها في الصلوة عند الضرورة كالبرق فالحزب في المجلد من الجوزم جلد ما لم يكن  
 ثم مية الماكول ثم مية غير الماكول وفي تقديم المديح من المية على ما لم يديح  
 ضعيف ما حذر قولنا بل الجبد بطهارته بالديح بغير مديح كما في اولى من المية والذهب  
 من مديح غير الماكول اولى من غير المديح منه **المقدمة الرابعة** في المكان  
 ارفع **وقال** لا يجوزنا الصلوة في المكان المعضوب فيطل عندنا ان علم الغضب  
 علم الحزيم او جلد او شبه وسواء علم المظلم او لا وسواء علم كانه جنة او لا وسواء  
 كان المصلي هو العاصي او لا وسواء كان الغضب للغير او لنفسه او لغيره او للماء او  
 الباطل طيف المصلي وسواء في الما لان عن الصلوة فبلا وسواء كان ما يبع الصلوة  
 في راسه هذا كما لا يخفى روي لا خلاف ان تضيحه جرح الله هذا وجعل الغضب اذا كان



محباً فيه اذ كان وقت ضلي وهو اخذ في الخروج اذ ان له المال ولو كان اذ  
 له العاصب اذ ان ضلي على العاصب وصلى على اقرى الوحيين اذ ان في  
 ثم يجمع بعد ان تقبل راحة في وقت الضيق مع ضيق الوقت ولا يصلي ما ساء  
 بالكلية واليقود ويستقبل ما اسكن ولا يعمل حراماً بخروج اذ ان في كون في العصور  
 ضلي اذ كان استغفار الجوارح مع ضيق الضيق ويجوز الضيق في المأذون فيه  
 نحو كذا يصح سئل العاصب في الضيق من غير الخطيئة لا ضيق في المال لا في الخطيئة  
 المعلق بابها ويكفي في الضيق رده ان لم يملك ما يملك المال الا في وقت الضيق  
 والصدق ان لم يملك الكراهة **فريق** لاذن بالكون ضلي فخرج المال لا يصح  
 انزل في الاثارة الا في الضيق ولو علم بها بقرينة كراهة المال لا الضيق كراهة  
 او استلزام الاطلاع على عورة لصاحب المنزل يصح ومن فروع الميسر ان لا فرق  
 في المضيق بين ان يكون هو العاصب وغيره من اذ ان في الضيق في المأذون اذ كان  
 معضلاً لم يجر الضيق فيه وضيق الاذن في المضيق من المال فلم يستقم الحكم الا ان  
 بشرط فكني المال من الضيق بالامتنان وعجزه لا بشرط ذلك في الجمع وفي الاذن  
 من العاصب لم يستقم التعليل ولا في اذ ان المستفاد من الضيق استقام الحكم  
 والتعليل **باب** لا يجوز الضيق في المكان المحزن او بعد انجاسته الى بعد ان  
 او غير اذ ان هو مع عجزه على عجزه ولو لم يتعد محض اذ اظهر موضع المحبة على ان  
 والشرط ابا الصلح طهارة موضع الأعضاء البعد والمضيق طهارة جميع مصلاته

الصالح

فترجل طاهر الا في الجوارح عند ما كان المحزن في حركة المضيق وكذا لو اقبل  
 جليل صديقه تحرك في الحركة الا ان يبتلعها ولا يجن طرفه في اذ ان منه وعالم المقيان على  
 الارض في الاقربا مع وفي صلوة المأذون الجوارح اذ ان لا ياكل او بعد عشر اذ  
 ودان ان اقرضهما لا كراهية ولا فرق بين المحزن ولا جنيته في الضيق والمضيق  
 ولا يطلان بطلان فاسد من بعد ما كان ولا يبرر دعاهن بدينه او جوارحها اذ ان  
 او صلواتها على وفي نزل ان تقدم او فقد يصير له الخابل لغو اقرض الضيق او في الضيق  
 منع الصبح نفسه من الاضداد او الفصل بتقديم الضيق في الضيق اذ ان لم يجمع المال  
 ولو ضاق الوقت فلا يمنع **فريق** للشيخ رحمه الله لو اختلفت بالامام بطلت ضلي من طبعها  
 او اختلفت بها من احوال ولو طأ ذنبا او اطلت ضلوتها وطلوتها وذلها ما من بين  
 على عدم علمهم في الحال او على تبذرها في صلوة العزيمة في الكعبة ولو ان اقرضها  
 العزيمة اما ان اقلها بالاسم **الباب** بكراهة الضيق في المقرة اذ ان الضيق  
 وهو من اوجده عشر اذ ان في الجوزة ومطابق الجاهة كبريت العاصبة والزملة والحام الا  
 سطر وسطر ومطاطر اكل وفرج المثل وبجرها لما وبطن في الاودية ووادي محجنا  
 ووادي شقرة والبيداء وواقي الفاصل والطريق الا الطرأهر والعزيمة تحرف  
 الكعبة والقبول من احد ما تملكه من الاقرب كراهة اذ ان في الكفاية ولم يكرهها  
 الامع القود ويهتف الجرس وبني فيه محجبي او كليل او يبالى فيه ولا بأس ببيت فيه  
 او نزل في ولو اضطر الى بيت الجري رثه بالمال ثم فرغ من ضلي او من كراهية

ع

الخيل والغال والحجر ولا بأس برأيهن الغنم وفيه يتغير رشح المعدن وكذا ابن بايوس  
 اذا كان الحجر محصورا في صفة وكثرة في الصفة والطين والماء والطين والطين والطين  
 كما يخرج ومن ثم صلي على في الجاهل في الزنبرق بالبعد من الشمس الى وقت الغسق او  
 في الصلوة صحيفا وكما يشفق جان او باروان كانت في حجره او قد بل حلق او باب  
 منقوش او انسان مناجاة او صلح الا في الحروب وما يبل وكذا المياح في الايام ان يعطيه  
 ولا يقرب كراهة من اهل الدعة ومن يرى طهارة بعض الانجاس كقول ابن الجند  
 وميتا ليلته والى حيايط يترى من اربعة الجول او اهدد ومنع المعدن من الجاهل  
 الصلوة الى قبر الصلح طاب ولو لبنة او حرة او ثوبا ولو كان قدامه وان كان قد  
 جاز من اذ لا كراهة عند الرأس ولا في سباط على الجاهل او الماء وان كان نجسا  
 والظاهر كراهة الصلوة على الجاهل كالبخ ومنع انما الصلح من رايه الا نعا والخل  
 البغال والحجر ويونان في الزايل والمذابج والحمار والبساط والجبص المصوب في  
 النجاسة الظاهرة والماء والصلح المشهور والمصحف المشهود والقبر ونظير  
 الصلوة وكراهية الماء في يمين يدي الصلي والى الصلح المتراخي وكراهية انما  
 في الروضة الصلوة على التبريد والحب والحجر والحصى مع التمكن من الارض **تمت**  
 يتغير المستر بجايط او عزة او صلح او حجر او سهم او فلس او كوة ترابا وحفظ في  
 وان كان بغيره والدين منها بعض غير الارض فرب وجيزا لاستحباب الجاهل ان  
 المستر وتره انما كراهية المأمور وجب في الماد في الطريق غير المأول اذا

صلوة م

لمندوحة ساء يؤد الى الكثرة ولا يقطع الصلوة مرور المرأة والحبل الاسود والحمار  
 ان يتم فتنسج لما روينا ان النبي كان يصلي وبعض ثيابه نالته من بديده ثم يكره المروءة  
 خصوصا بينه وبين الشتر ولا يجبا الستة اجزاء ويجعل الجنب والمعضون  
 مرور **الحج** **الصلوة** فيما يجيد عليه لا يجزئ الصلوة على غير الارض وما يتقوا لا  
 على ما استحسنا مسها كما معاودن ولا على الماكولة والمبسر عذرة وقول المتقي بخان  
 القطن وكما ان مدني بالاجماع والارزنجوزان ومجدة على الصلوة ونحوه بعض  
 الاصلح الجاهل على الحطة والشعر بعد ومنع النجس من الجود على ما يجزئ على كثر  
 مما لا يجيد عليه ثم يكون لعرضه ولا كراهة في الصلوة على المصحة والسر والعدو  
 من النبي ثم يجزئ على الحرم ولا يجوز على الرمل المظلل والجلد والاضطر او باء  
 على القراط من المعدن السات وبشكل الجاهل او غيره وكبر المكتوب لمدن الحظ  
 القاري ويشترط كونه مملوكا او مائة وناجيه ولو سجد على النجس من جاهلا به او  
 فالأقرب للصحة ولو سجد الحكم لم يندب الا ان يكون غايضا ثم استبصر لو كان في  
 جنبه تركه وفي طهارة من على الأصل ومع الاستبراء بحسن المحض ولا عذر في  
 التبر من الصلوة على الارض سجد على نوبه فان تعذر فعلى كراهة في نتيج المعدن على البنا  
 الملبس نظرنه مما اولى من الطلح واولى من الكفا **الحج** **الصلوة** **الرابع** في الستة  
 يستحب لها ذهابا وكشفها ولو بعضها وكثرة الاختلاف فيها وتعايلا الصلوة وقد  
 البغى والدعاء والحرف في الميراث والدعاء للطهارة والتحية والسلام على الحسن والحسين

مارين



ستقبل القبلة وكثما وجوه صابون الحنظل في الماء المالح فيها وفراة الخس  
في آجران صرمان ان في خلق الى شيعاد عند الدخول وانه الكرمي والمعوذ من اذى  
الجنة والمعوذ من الضيق على عهد اكرم الله علي امين الله ولا تكبر ورسله والوقف عليها  
ودعاء بن ابراهيم المتع بجل على الزخرفة وشبهها واغارة المستهدم ويجوز دها  
بعد ذلك راسها وخرسها وطيفها وحراسها من المذبات وتعطيفها ويكره الخد  
فيها باخذها الدنيا بعد الحصى وكشف السر والخذ بالركبة ويا كذا في الهرة لا  
مع ما طرعيه بخرم رسل السيف ويري النبل وعمل الصانع والساد الشرا والساد  
الصاد وحشدا بها وتصوير بل الصخر والاقرع بخرم الزخرفة والفسق في تصوير  
بما فيه ومع ويكره الشرب بل شربها وتعلبها بل شرب وسطا والمخاربا للخط  
والمانع وسطها بل مع خطها موازية له والبيع والشرا وادخال الجاني في  
وانقاد الاحكام اذا كثر ما فانه الحدود ورفع الصوت وتعليق الشلع في المسجد  
واخراج الحصى وقيل بخرم لعل الله ثم طرد لها الى مكانها وكذا قال في التراب و  
ردها الى جرن اجود والباقى والنحن وضع اصبعيها في موضعها او موضعها من اولى  
والعنايط لمن المومر والفتح وانهم فيها خصوصا المسجدين الا للضرورة ووطانة الامم  
والخاذاط طريقا والدخول باليد المومر وشبهه وانقل يا يما فاعدا ويجوز الخاد  
في معضرب ابي طريق سلون وتلكها وان قالت انما بها فلا بد من ذلك ولا طهر  
ونقصها الا ان جهدهم او يريدون سعتها على الاقرب والدفع فيها وادخالها

في المومر

متعدية اليها وادخالها فيها ومكان الكافر منها ويجوز اخرج لوجها وتقريرها  
آلة المستهدم في مسجد اجناب وكذا ما افضل من المسجد بخرم في آجر وخرم الشرا  
للبيع والكراخي اذا نيت قبل الفتح او في بعض الصلح ويجوز نقصها في دار المومر  
اندراسها عليها وتبقى مساجد ولا يخل بملك ولا في طريق وبنائها على الحاجة  
الامع الا اذا ولوط قبل الوقت ثم في خان ويجوز المسجد بالوقوف ويجوز  
مسجدا واذن في الصلوة فيه ثم يصلي فيه ولو صلح واحدة او بعض الحكم ولا كما  
بالينة وان صلي فيه كمن اخذ مسجدا في منزله فان لم تغيره ونقصه ونقصه بخرم  
وقفا والصلوة في المسجد الحرام بمائة الف وفي مسجد بني قحطبة الف وفي كل من  
الوقفي ومسجد الكوفة بالف وفي المسجد الجامع بمائة ومسجد لعل بخرم  
مسجدا سوقا ثني عشرة صلح وفي المزل واحد وادخال في المزل افضل **في**  
الصلوة بالينة الى الامكنة فيقسم المزارع ونصب ومكره ومباح وقد يجب الصلوة  
في مكان بغيره اما بالاصا ذكر كبحي القحاف في المقام وضلع جابيه او بالبو  
كالذرو شبيه وكهين وقت في مكان لو خرج منه لكانت الوقت فيقسم بانها  
الاحكام الختمة وكذا بالينة الى الناس لا يراى واجب فيه باصل شرع **المقدمة**  
**في الاذان** والاقامة الاذان لغة الاعلان وشراها ذكرا المعودة  
للاعلام بدخول اوقات المكة وهو عندنا وحج من الله ثم في وادي النبي سمع من  
جبريل الاسراء وورديان جبريل على رسول الله ثم وارسه في حجر على منعه ثم انا

العصاة

لا بری طرفی ہوا و برضصلی از آن صلح خلیفہ ملک در روز اکبر سن ۴۴۰

الأفانعة وقامه وحضوا الأفانعة وسبع المقدس زلتا القيام فيها وعلى كانه ذكر في البشير  
الأوان في الصوم وقامه لظا اراد بها الانسان لفرقة علي بن جعفر عن اخيه وسار عن  
الأوان في الانسان استه موصلا كان مؤمن للبشير في الأرض ولكن يومئذ سار في  
العصر للشيخ نجم الدين رحمه الله سبحانه العلو بمبان وعجزها ويجوز ان يكون راجعا  
على كراهية واستقبالا لقبلة وحضوا الأفانعة والشاهد بن وفا لمرئى البشير في  
الأعلى طهارة واستقبالا للقبلة ومداوة صوته وضره جملته فيجعل أصبعه في فاه  
وحسن صوته ومقرته وبجبرته بالأوقات والاعشى يؤمن بسند لا كان بالأل  
بشائر ثم كنهم ونضاخذ ويجوز الانع لأن بلا لا كان سبلا الشين الجبرية  
وبكره مع وجود الألف وفيه ترجع الانع بالعدالة المعروفة بالأوقات وتكون  
الوذن قد علم ومن اجتمع فيه الصفات كثر ومع الشيا في  
ولا ترجع كونه من مثل مؤذي رسول الله كافي بخذروه وسعد الله ورجوه  
ميرد نون معرة الوقت كعدة السجدة الصليين متفادين ومع ضيق حيا وكبر  
سبأ كل عظم على حصول الأمر وسبع الشيخ ابو علي في شرح فها به والد من الزمان  
التي لانه بدعة اجتماعه بخور الجمع في الأوان والأفانعة من واحد وان فوجها  
احد ما دقت الأفانعة حصرا الأمان وبيل يشرط أذنه ولوحوى وكبره الانقضاء  
بها وشمالا وان يكون المؤذن حيا وانما وجب عليها راحة من لفظ الله والصلوة  
من الصلاة وكبره الكلام في شأنها وبنا كفى الأفانعة والتمهيج وهو كراش







في الفصل ٢٢

التحليل في ارض الاذان من التثنية في العجيد الصل رهناد وحمل العجيد

الحمد لله

يطلب وقده ابو الصالح كرهنا وفيه ذلة ارجى نجف عن اخبره ابناء الجواز وكرهنا  
سعيد بن ابراهيم قال عمه ويحذر المصطفى وان كان من الاستغناء في بعض وجب  
يخرج عن الاعتاد فيصغر فان قل على القيام او الاعتاد في بعض وجب ويحل في كل  
شأن والافضل اربع مرات في الرجلين واكرها وانزلت فمقداد وسلا والوفاء  
الارض نجى ويند او زيادة من هذا القيام ذكره وقد عثر على القيام دورا في كل  
قايما واما بعد ولو خرج عن الموضع مستغلا اعتدنا بغيره في كل على الموضع  
كالمحلى فان خرج على الاصره قبل التغيير فيها وان خرج منها فلا مستغلا في  
رأسه في الحج عند بقائه اربعه والنجى وجب اذانه من المسجد ان كان قد  
فبعينه فتيقظهما ارجح ويحذر فمهما رخصها وبجرى الافعال على قلبه وتلقظ  
بالاذا كان ولكن التحذير من زيادة الائمة وجب وايضا للقيام الحسن  
وان يعرف بين قديمنا ليس ثلث الا اذا صاع وان يقول يا جامع رجله في ذلك وان  
يطلب الامر مع محو ويضع يديه على خديهما اذا ركبتهم من طين مصفى في الماء  
ويكون الاضاد القدم الاخرى **فرفع** بها القيام في الميز والكبر اذا ارجح  
ولو قلنا بها من طين او يكون ان الشيطان لا يقرب وجبها القيام اربعه في السبط  
لا يخل الصلوة ان لم يبعث في كثير منها ويجوز الاعتدال على ما لم يتغير في الائمة  
بحر عارة قرب الى القيام مما انكر ولو اقرضه الا ان باجرة وجب مع المكة ولو لم  
له الاعتدال وجب فيه ولو لم له الاجرة فعمل ولو راوت عارة المثل مع المكة



















والأقارب والأقرباء والفقراء والمحتاجين وزيادة العنكبوت في الجبهة  
على الأرض فاضلها الزينة الحسنة من اصابع اليد على الأرض ولا يجلها بأنا  
يكتمل بل هو من شأنها في ذلك حال المسكين رداء زواره عن الأرض في ذلك المسكين  
جذارة الأذن وبصر ساجدا في الطريق فترى جانا في الحجرة وقال ابن الجوزي  
بيده القبلة ويقرأ الأسماء وما أراه من قوة الجود أو نقصه لا ينبغي أن يترك  
الحاج في ذلك الجليل لأصعب من أن يجده على شيء والخير بالعصدين والسرقة  
بين العنكبوت والأقاربين ولا يسلط الذراعين على الأرض وأمر الزايرين والذات  
ذكر إراهم في كافر في الكرم والدعاء بالمباح فربما يزدعون بالهناير والفقير  
بعد رفقها لأولى معصاة والدعاء بين السجدين والذكور لها من معصاة العنكبوت  
بعد رفقها معصاة والسرقة في الجلسين وهو أن يسلط على ركة الأرض ويخرج  
رجليه من تحت ويصل ظاهر البري إلى الأرض وظاهر البري إلى باطن البري ووضع  
اليدين على الخدين يسلط الأصابع معصاة فترك الجاني على الأيمن وترك الأختار  
بين السجدين وهو أن يضع على عتبة ويضع يديه على الأرض وكذا يكون  
الأختار في جلسة الاستراحة وقال ابن أبي عمير إن السجدين في ذلك السجدة  
الأختار أن والشهود الذكر لهية والأختار في ذلك السجدة وكيفية جلسة  
حالا في الأمر وكبر الهيبة رداء الخليل بين الصميم ونظم موضع السجدة ولوا في السجدة  
ولا يكون السجدة على المرحضة والتمتاع والهدوء ويجوز شدة السجدة في أثناء الصلوة

للمسمع

والأختار

الجبهة من الأرب والآخر حتى يخرج الصلوة افضل ويجوز أن يقبل على الأرض  
وقته أقوم وأقعد وروي عبد الله بن سنان والمغيرة عن العترة وأبو عبد الله  
وقال المصنفون للأختار في السجدة فافترقوا في ذلك السجدة فافترقوا في ذلك  
أربع وسبعون والأختار في السجدة فافترقوا في ذلك السجدة فافترقوا في ذلك  
معين بن عمار عن العترة الصريح بهذا العدد وكيفية السجدة **باب الثالث**  
في الأحكام لروضة الجبهة على أن يركب السجدة ويجعل يديه على الأرض  
ولوا في السجدين ولولم يذكر حتى يدخل في ركعتين أو ركعتين أو ركعتين  
على لينة فادفأ سجدتها على المعدل ولوقعت على الأرض في السجدة عليه  
ذكر في الأختار جرحها بغير رفع يديه فافترقوا في ذلك السجدة فافترقوا في ذلك  
فالأختار في السجدة وكذا في السجدة على السجدة فافترقوا في ذلك السجدة فافترقوا في ذلك  
وغيره فافترقوا في ذلك السجدة فافترقوا في ذلك السجدة فافترقوا في ذلك  
ولوا في ذلك السجدة فافترقوا في ذلك السجدة فافترقوا في ذلك السجدة فافترقوا في ذلك  
الحاجين **منه** في السجدة فافترقوا في ذلك السجدة فافترقوا في ذلك السجدة فافترقوا في ذلك  
فقط فالأختار في ذلك السجدة فافترقوا في ذلك السجدة فافترقوا في ذلك السجدة فافترقوا في ذلك  
ولوا في ذلك السجدة فافترقوا في ذلك السجدة فافترقوا في ذلك السجدة فافترقوا في ذلك  
لبقائه على السجدة فافترقوا في ذلك السجدة فافترقوا في ذلك السجدة فافترقوا في ذلك  
بذلك السجدة فافترقوا في ذلك السجدة فافترقوا في ذلك السجدة فافترقوا في ذلك

أربع عن أبيه في سجدة بعض فصلت في ذلك السجدة فافترقوا في ذلك السجدة فافترقوا في ذلك  
والأختار في ذلك السجدة فافترقوا في ذلك السجدة فافترقوا في ذلك السجدة فافترقوا في ذلك  
الجود موضع السجدة فافترقوا في ذلك السجدة فافترقوا في ذلك السجدة فافترقوا في ذلك  
المسبوط آخر السجدة فافترقوا في ذلك السجدة فافترقوا في ذلك السجدة فافترقوا في ذلك  
سواء جرح السجدة على القاري والتمتع في الزايم والسجدة في الأدب وفي الأدب  
يحب سجدتها وهي السجدة على الفور ويقتضي أن بالعتان وجوبا أو استحبابا بنية القضاء  
وقيل بالأداء لعدم الوقت وهو ضعيف لأنه موقت بالسبب وكل الأوقات صالحة  
له وإن كان أحد الأوقات محتمرا والأشبه بشرط السجدة على السبع وعلى ما يفتح السجدة  
عليه من تعدد السجدة والصلوة وتكرار السجدة بغير السبب ولو كان للتعليم فافترقوا  
في ذلك السجدة فافترقوا في ذلك السجدة فافترقوا في ذلك السجدة فافترقوا في ذلك  
صاحبه كون السجدة أمام التمتع ولا يفرق في الموضع عليها ويجوز على الأصل في ذلك  
وليس فيها كبر ولا تشديد ولا تخفيف ولا فصل الطهارة والاستقبال وكيفية  
رفعها وأوامر السجدة في شرط الطهارة وروي ابن محبوب عن حماد بن عمار  
عن أبيه لا يكره أن يجتهد في ذلك السجدة فافترقوا في ذلك السجدة فافترقوا في ذلك  
يكرهه فيها وإن كان في صلوة خاصة وفي المعنى المراءى في ذلك السجدة فافترقوا في ذلك  
سجدة وقال أبي أمامة بن مالك روى عن أبيه ما أكره أن يجتهد في ذلك السجدة فافترقوا في ذلك  
المعنى يرفع راسه ويكره روي أنه قال في الزايم لا الله الله حقا حقا لا الله الله

والأختار

باب الرابع

باب الخامس

باب السادس

باب السابع

باب الثامن



139

في

[illegible]











والله **المتابع** فعلها جازية فالجمع فرائد ولو كثرها ولو عجز اللفظ عن الجمع من الصلوة  
قد مر من ثم فهم فان لم يكن فيهم صاحب للجماعة فالأثر بالجمع المتأخر في  
وقتي صرف لم يشرط الجماعة فان كانت معتبرة الأثر كما في الإيمان والعقود والبر  
التيقة وطهارة الولد وان يكون من معتقده وان لم يحضر على المصنوع والآخر  
الصلوات قبلها بالاعتقاد وهي جازية اما متعلقاتها وجوزية الشيخ والمتأخر في زمانها  
ولو قبلها بعد الاعتقاد بها اذا انتم العدد بعينها ويكره ان يكون احدا من  
والمنع ضعيف وفي شرط الجماعة الحظي والصلوات في حال وان جبه قطبا للجماعة والرواية  
ومع الضرورة كعمل الحظي وبسبب شبهة في الجواز ويستدل بشرط ان يكونا ذاتي  
من صفة الحظية وان كان افضل ثم بشرط ان يكونا متعلقات الصلوة على هذا التوجيه  
اذا كانت الاعتقاد في الآراء ولو كان صليها طورا كسائر اوتهم او شرط في اجتماع الشرايط  
فالأثر جازية الا انما مر عندنا من معتقده ان قلنا لا بشرط ان يكونا متعلقات الصلوة  
هو ظاهر قولنا في الحلقين ولو كان قد صلي ظهر خارج الاعتقاد به في الصلوة كما اذا  
كان لا يشترط بل الحزبة واستدانة اذا كان موقفا بالجماعة او كان منفردا على الآراء  
**متن** هل يجزئ الحظي في من الجماعة الاثر في ذلك ان قلنا بالاعتقاد اذ كان  
ولو سقاه اثنان ويكره ان يجرى لغير اعتقاد اثنان اما في الاصل من الاولى وجوزية الآراء  
عبا ولو شاع الامة في الغيبة فذكر الاثر فالأفقه فالأفقه بوجه فالأفقه  
كلا وكان المنصوبين جازية على الخبر ان جازية ولو جازية الا انما مر الاظم جيب معتقده

لعدد الاثر بوجوبه الاثبات هنا **الجمعة الثالثة** في الحكم بالجمعة  
يشبه بعد الله وهو الاذان الاول سائر كان حاله لجلو الحظي او قبله لا أثر  
الاعتقاد به وسئل في الاول انما في بدعة الجماعة وقيل صاحبها معاوية وفي  
والاعتقاد به واختلف في وقت الاذان فالشهور انه حاله لجلو الحظي او قبله لا أثر  
وقال انما لصاحب قبل الصلوة وكلاهما مردان فلو جرح بهما ان كان جبه المدة  
الى الثاني زمانا والى غير الشرع في حق الصلوات وزعم ابن ادريس ان المعتقدين  
هو الاذان بعد من قبل الحظي مصافا الى الاقامة وهو غريب قال وفيهم من  
الذي بين يدي الاذان وباقى المودعين يادون الصلوات وهو غريب  
الباقر عليه السلام الاذان اثنان بوجوبه بدعة ويكره على هذا النظر الى الآراء  
وعلى اذان العصر بوجوبه سواء صلاها جماعة او ظهر وقال ابن اريج وابن ادريس  
يوقد المعصرون صلاها ظهر والأفرب كل اذان العصر مطلقا ويجب  
الجمعة على ابي ادريس اذا فطر الربا في الفصل من الصلوة وترد في الشيخ وظهر من ان  
ابن عجل ان المصرا في شرطه وعن علي بن ابي حمزة على اهل القرى والصلوات  
ظلمين من هذا التبري وحقق بن علي بن الهادي ولا يجب على بعض ولو بها بالآراء  
فضاوت ومنها فوجبه خلافا للشيخ في السقوط ولا على المذهب والمكانة وكل صاحب  
يجب على اتمام مخاطبة بها وان كان في بيته الحرف من من طردها عند قضاء وجوبه  
من طلبه انما جاز ان اذنى المقام على اوصى عليه في ثوبين او ثوبا او ثوبا

الركوع دوم

اذا تحتم ولو لم ياتوا بها في ركعة في ركعة الا انما مر بعد اتمام الركعة الاولى  
الركعة الاولى في الصلوة لجامع او في قضية المدة على غيرها ويجوز لغيره بعد اتمام  
فصلها وكذا قطب الدين الرازي في فقه القرآن ويكره بعد الجهر ولا يصح  
المطمان من دون حضور العدة وسجل في الحلقين احوط ومن سقط عن بعض  
بعد الظهر اول وقتها ولا يصح تأخرها ولا يكره الجماعة فيها ولو صلى الظهر ثم حضر الجماعة  
لم يجب سجدة كان بعد زمان هذه كعتق العبد ولا يصح سجدة اخرى في السجدة الثانية  
والجنتي الشكل لم ينع وضع سجدة الظهر لانه ولو صلى الحلقين بها الظهر  
في وقتها بعد الجماعة وقبلها لم تجز ولو سبق في الجماعة لم يكره سجدة  
الظهر بل يصح سجدة في وقتها ويجوز الجواز ولا يجوز العتق في الحلقين ولو صلى الجماعة  
على الفرائض ان كان نزل وحيد المستوفين ولو كانت احديهما سجدة واحدة  
استحب وتحت الحضور على من بعد ما زيد من ركعتين ولو كان عند جماعة ركعتين  
ومن غيرها وكما من بعد ركعتين في ركعة ولكن هذا يفتي عليه الحسن ومع عدم  
جمعة عده ومن نقص عن ركعة تعين على الحضور ولو كانها جماعة لكانت  
في جهة القبلة غير انما في مع شاة وفي الجنتين ولو نزل الاضواء او فصل كل اثنان في  
اتاة الحلقين ثم لا يطل جماعة ويجوز تحت العاطس وردة السلام ولو صلى الجماعة ثم  
شك في قضاء الوقت والمصلي خلفه من لا يصح في ركعة في الظهر وفيها  
بعد ركعة او صليها قبله او بعد والمصلي عن سجدة الركعة الاولى لا يركع ثانيا

بعد الاذان بعد ركعة الاولى ولو طلق فالأفقه من هذا الاول كما في كل ركعة  
والمركبة عن الفقه اعادة السجدة بين السجدة الاولى ثم سجد الثانية ولو سجد الاولى  
وسجد الثانية للثابتة ويستعمل الزيادة بها كما في سجد المأمور الى سجدة ناسيا لكل الركعة  
حضورا بطلان سجدة وليس للركعة ان يجزى على ظهره ولو روي عن النبي وفي الآراء  
صليها بنية فان ادركها اثنان للركعة من الفقه والا انها طهرت في ركعة  
لا يجزى الجماعة بغير خطبة والحسن البصري يوجب بالاجماع ولا يجزى الواحدة وقولنا نحن  
مركبة بالشمع وسكته بفعل عن معارض بفعل النبي ثم قال الشيخ روي بركعة  
المطمان على ركعتين على هذا انهم في وقت الحلقين على الجماعة ركعتين ثم السجدة  
بالمع وحل الركعة على المأمور بركعة الحلقين مع الاثبات ولم يذكر المصنف في الركعة  
في الحلقين السجدة وطاهر وجوب الاستغفار لمن سجد فيها فقال لا يركع في سجدة  
ثم ان الله بالركعة العدة الآية ثم يقول اللهم اجعل عتقك من ركعة في ركعة  
الركعة في ركعة ولا بأس بالكلام بعد الركعة من الحلقين الى ان يقام الصلوة ولو شك  
المسروق في سجدة سجد هل هي من ركعة السجدة او ركعة الاعتقاد وسجد والى  
بالركعتين ولا يجب ركعة ثم سجد ولو شك مقداهل بعد ركعة او اثنان  
فلا حكم له ولو حطب جازا مع العدة بطل الجماعة ولو لم يعلم بعض المأمورين بركعة  
حتى جمعتهم لا يجزى الركعة **الجمعة الرابعة** في من الجماعة وفي فصل  
عسل الزمان بالعدد والحظي والمكره الى السجدة وعلى الزمان فصل الاضواء







فانما عاين القادح في الاذن واربعاً في الثانية بعد الفقرة ههنا وبقيت وجباها  
على الاذن وبجانب كون المصداق وجباها على الصالح وابن الجيد بكرة الاولى  
اربعاً في الثانية بعد الفقرة ههنا وبقيت وجباها على الاذن وبجانب كون  
المصداق وجباها على الصالح وابن الجيد بكرة الاولى قبل الفقرة وفي الثانية بعد  
وبد اخيراً صرح محمد بن ابي القاسم والمفيد وابا يابود الكبريا في الثانية عشر  
بناء على تصديق كبره للقيام الى الثانية والاولا شهر وثمانين طبع الشمس والاول  
فيكون اسفل قبلها فيه ويكون بعد الفجر ولو بقيت كبره في نفس بعد صلواتها  
للخروج والاول وجب في التوبة ولو شئت في عدة حتى على ايقين ولو ادرك بعضه  
مع الغام انفسه فان كان في آخر الحج والى فان تعدد قضاء هذا التيمم عند  
الشيخ ولا يجب القيام في الخطيئة ويجوز ان على الراجح في اجتماع عدة وجبة فيخرج  
حصراً فيجب في حق من لم يطلع على الصالح من التيمم في الجيد بالماضي كبره  
بن عازقة وكلاماً حكاه في فضل على بن ابي صالح وابن ابراهيم اوجبا على الصالح  
ولا خلاف في الوجوب على الامام انما يظهر من كلام الشيخ في الخارج من سبع طبعها  
ولم يثبت وبنها لال انظر وصلوا ان يقرأ الوقت والامام وابن الجيد كماله  
بعد ايراد **الثاني** في منها وبقي الاصحار بها اليك في هذا الفصل ولو شئت  
الصحة صلواته المساجد وخرج الامام وابا حازم الكبراه نعم بكتيرة ودعا  
ووثق عليه ركب والعسل والتطيق والظبط لبس الفخر والحقان والعم

ع

سأوصفها وقال ابن الجيد بنتم الامام بعبارة تظن بلي احاط بها على عدد  
بن كعبه وبأخذ بن عكا والخرج بعد طبع الشمس المصداق لكونه انما  
خروج في الفطر ويخرج للملوك والكرابا ورسالة استصفاً للدرية قال ابن الجيد  
الافضل الكبر بعد عدة في الاصحى من حيث وجبة الامام المحسن بها  
وفي الجيد بنم وقدم وقام الخطيب والحق على الفطرة وقدرها وجبها في  
وسخمتها وكيفية الخروج في الجيد الفطر وذكرنا لا يخرجها ما بعث بها في صدر  
عقب خمس عشرة للامام بن ابي طاهر الفخر عشر نهر واجيد بن يحيى بن  
وابن الجيد وقال ابن ابي بكر في الفطر ايضاً عقبها في الجيد لا يصح عقبها  
ولا في غير الصالحين والارض ولو كانت من جهة ففصلها حتى كبرها ولو خرج وقد  
استخفى ابن الجيد عقبها لوافي وقال ابن الجيد الامام على اربع ركعات ثم يركع  
لا لا الله والله اكبر الله اكبر على ما رواه الله اكبر على ما رواه الله اكبر على  
ما رواه قاسم بن محمد الامام الجيد على ما رواه الله اكبر على ما رواه الله اكبر على  
وقفت وكبر وقال بن عازقة ان شاء الله وكبرها في ركعة واحدة حتى تقرأ  
ولم يثبت في السجدة في عدة ركعة ولا يركع من انما في الركعة في ركعة واحدة  
خروجاً في السجدة في عدة ركعة ولا يركع من انما في الركعة في ركعة واحدة  
على ما رواه الله الجيد على ما رواه الله الجيد على ما رواه الله الجيد على ما رواه الله الجيد  
اكبر لا الله الا الله والله اكبر الله اكبر على ما رواه الله الجيد على ما رواه الله الجيد

الله اكبر من لا اله الا الله والله اكبر الله الجيد على ما رواه الله الجيد على ما رواه الله الجيد  
فيه الطهارة ولا استعجالاً في السجدة قال المصنف في الامام محمد بن ابي  
وكبره في ركعة اربع تكبيرات فالصلوات على الارض والتجدي عليها وقرأة الا على في الركعة  
والسجدة الثانية والمصداق في الاذن الشمس في الثانية العاشرة وهو انما  
وابن ابي يابود في الاذن العاشرة وفي الثانية الا على للجهر بها وتقرأها في ركعة  
في الاذن وجبها المساجد الشريفة خصوصاً عند المحسن عليه على آدابهم  
ويكون الخروج بالسلام لا بالحاجة أو شغل أو آفة ففصلها وبعدها الى ركعة  
الاصحاح في ركعة حتى يركع في ركعة ولا يركع قضاء الفريضة ومع  
ابن ابراهيم وابن حمزة من ان السجدة في اربع اقسام لا يجوز قطعها وقضاءها واطلق  
وابن الجيد ان اجازة مكان شريف كالصالحين على ركعتين قبلها وبعدها لما روي  
ان النبي لم كان يفعل ذلك مع ان مذهبه انها فصل بين المسلمين قاله في الخبر  
الا ان يصح في فصل في الصلاة قاله في نسخة في الخارج العواتق والجماعة في ركعة  
بن جعفر بن القاسم بن جعفر المسائي في بعد بن جعفر بن القاسم في ركعة في ركعة في ركعة  
والما لا حكم من بعد الجهر في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة  
الا في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة  
كبره صلواته كبره بكرة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة  
للتوبة والخروج بطريق العودة بأربع ركعات في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة

الاناس ويخرج للسلام والعبد والامام كل من سقطت عنه فليكن من اركان الصلاة  
مع الامام جماعة وفي هذا **الفصل الثالث** في صلوات الارواح والنفوس  
سبيلها وكيفية **الفصل الرابع** في المساجد المبركة وهو انما في الركعة في ركعة في ركعة في ركعة  
والجهد واليخ في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة  
سجدة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة  
يكسوف كوكب احد الفيزين او كسوف كوكب آخر وتوقتها في كسوف يربو ولا خلاف في  
الشريعة في الاجل والظاهر في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة  
وجبا كقولنا في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة  
من الامانة اطلاقها في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة  
او جبراً في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة  
اسرط كسوف الظهارة قاله في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة  
قضاء او فاجب الوقت واجرى بعضهم الامانة بعبارة الكسوف ولو كان في ركعة في ركعة  
او طلع القمر حاسماً من شدة الشمس او في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة  
اعدا لركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة  
بالامانة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة  
المصنف عدم وجود القضاء في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة  
فاجب المصداق في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة



لأنه ذكر في حشره العشر والباب وبجاء القضا مطلقا وظاهر الشيخ في جعل القضا  
بالإيجاب مع الجهل وهو قسرا لم يرد به نص من آية **فمنع** وكان قصد  
أخره صدق في جماعة فالحاصل ما لا يرد به كالمعالم أما لو جرد الوقت  
بأنه لا يخلع فلا يثبت إلا غير كونه في القضا مع الجهل مطلقا ولا اعتبار الحكم  
الجزئي ثم يجب على العالم بها أن يفي ولو كانت الخاصة قد مر على أن يقرأ وإن وقع  
وقتها وهو مرفق في الآية وجواز الوقت ظاهر لا يغيره في إذا كانت الخاصة  
واستحق الوقتان وفي النهاية يرد بالخاصة ولو تضمنت أحدهما قد المضى  
وان نقصا قد لا خاصة فان قامت الكسوف ولم يكن شرط فيها ولا في آخرها  
فلا خصا ولا إيجابا في شرطها والأقرب صحة إذا كان قد شرط في الخاصة ولو  
جاءت الخاصة أو القواف أو العدا الواجبة نظر لما قد ذكره الله نعم أو المندوة  
وبها ما كان مكتوبة ولو دخل وقت المرفقة طلبا بالكسوف فالمراد في الصحيح  
أنه تم قطعها وتعل الخاصة ثم أتت في الكسوف وتعل العظم وفي المصنف قطعها  
وبأنه في الكسوف وقيل بالوقت مع ضيق وقت الخاصة ولا يتم الكسوف في وقت  
ولا يرد العمل بغيرها لأن كذا قضا لا يخلو فاحتمل في الأصل في الإجماع وقيل  
أنه لا يرد على جواز مكانة الضاعة وتعل على الضرورة وكذا الماشي ويجوز  
في الأوقات الخمسة ولا يثبت في غيرها ولا يرد المساء والمساء فيصير مع الضاعة  
لوقت الطبيعة بل يصير في جازة المساء والأحسن حاليها في المساء

عالم

اختياره

في مصلحتها كما مكتوبة فلا خصا عليها ولا بشرط في شرطها إلا ما روي في الوقت  
والشيء في مصاديقه في جماعة وان كان جنسها للغير **فمنع** لأن ذلك لا  
في آية الركعات صريح في أن الركعة الواحدة تستحق الوقت والأصل في ذلك  
مخالفية الذب ثم استدلنا بأنه جاز واحد لا يخلو والوقت والوقت الركعات  
ضعفت ولو دخل على الركعة الأولى فبين جزء استمر بها حتى تم الركعة فبين أن  
انقضت عدله إلى الأخرى بعيد وهو لا يقرأ في وقتها لا يخلو والوقت الركعات  
**النظر الثاني** في الكيفية بشرطها ما بشرط في الوضوء وبقين السبب في الضمة  
وزيادة أربع ركعات في كل ركعة من الركعتين فيكون في كل ركعة خمس ركعات  
وتخير في البعض والتمثيل في السورة وتعين المدة في كل ركعة ويكره  
أن اسم السورة ولا الجزء بعض السورة وأقل الجزئ في كل ركعة سورة كاملة  
أكثر خمس سور أو ركعة أو ركعة أو ركعة أو ركعة أو ركعة أو ركعة أو ركعة  
وقال ابن إدريس رحمه الله إذا أكل السورة استحبه قراءة الحمد عجا إذا أركعتا  
واحدة والحمد الظاهر في الوجوب **فمنع** الأقرب أنه إذا قرأ بعض سورة تجزئها  
بغيرها من السورة غير قراءة كاملة أو بمجموعة فحين الحمد أو من الركعات  
وكذا أن قرأ بعض سورة أخرى على الأقرب ولو قرأ في ركعة الأولى بعض السورة  
التي قرأها في الركعة الأولى لا على الثاني احتل المصنف لقول القوم فالمرتب  
نقطت وهذا شعر بعد جواز القول في السورة أخرى سواء كانت كاملة أو بمجموعة

اختياره

وليعتق في قيامه أراد في القضا الثاني استيفاء ذلك البعض أو قراءة السورة  
بأكملها احتل المصنف ظاهر الجرح في كل وجوب قراءة الحمد واستحب اختياره  
السورة العلم بغير الوقت أو الظن المستفاد من الرصد وروى أن علي بن  
قز الأبيات ما كتبت فيها كالمدة خمس مرات وسأله روى عنه لقراءة في المصنف  
يجوز والتكرار ما مر من الركعة الأولى في الخاص والخاص فانه يقول مع القول  
والقنن على كل ركعة وجوب ركعة على الخاص والخاص فانه يقول مع القول  
القراءة وبقاها على التمسك والجمهر بالقراءة مطلقا والجماعة سواء أقرها أم لا  
وبما كفى لإيجاب إذا ما يرد على أحدهما البعض فإحدى الإعادة أو يرد  
ولا يخل على الوجه يجوز التسليم والتجديد بدل الإعادة ويجوز صلوات الرزق  
بعد ذلك وقراءة أن لا يرد عليه يقول باسم على السورة أن تقع على الأصل إلا  
بأنه أسدل عنها السورة **الفصل الثاني** في القضا الواجبة بالندب  
من العهد والجمعة بشرطها شرط الواجبة بالاحكام لظهورها وبها ما  
سواء أطلق أو قيد حتى لو قيد بذلك بالجمعة لفت المعبر في الواجبة بصلوات  
زاد على ذلك ما في العهد بطلان كونهما وجودا وان لم يرد في السورة كذا  
الشرط كما لا يرد في السورة سورتين في ركعة أو القراءة سورة متحدة  
بشيء معين أو في وقت كونهما سجدة وسورة معان أو المزمع أن يكون في ركعة كالمسجد  
وان جلا عنها فحينها أقربا (القدم) ومع لا يجوز تعديل عدله لو كان في أي جزء في أي

اختياره

اختياره

أو كان ثم المندوب أن كانت نافذة مستمرة على وجه محضين وبذلك كذا وجب أن  
أطلق وجب مراعاة عددها وتخصها كذا صلوات جعفر في الصلاة ما فيها من الأجزاء  
غير المتضمنة لها من صلوات الليل الجزء الثاني بعينه ما ولا يخلو السورة  
كانت من كذا ركعة ولا يرد وجوب سورة مع الحمد لصلواتها فبشرطه بغير  
أوقات الصلاة المتضمنة بالوقت كذا ظهر من مطلق وان يند صلوات مطلقا فلا  
يجب تعيين عددها أو الواحدة التي هي ثم عن بشرطه ولو قيد بعدد يرد  
لغيره ولو لم يشرع كتحسينه فالأقرب بطلان المندوب من راس ولو أطلق الجرح  
شبهه بطلان على المشرع فيصلي ثلثا واثنين بسمعين ولو نذر غيرهما كحقوق  
في وقتها لغيره في غير وجهان ولو نذر ركعة ككتابة صلوات الجرح وجب عليه  
عنا لم يرد سابق بطلان المندوب فصله أو فجزأ ككتابة وان أطلق يند صلوات  
الحكام لم يقطع ما دام صلوات مشروعة ولو نذر إلى ميتة على صف كال كذا  
أول الوقت أو صلواتها في المسجد أو غيره في فصلها انقضت ولو صلوات على غيره  
أوجبها الأقرب الصحة والكمكان أن لم يكره الوقت ولو نذر صلواتها في الأجزاء  
انقضت لا يقطع في الجزأ من الأجزاء ويظهر العارية في الكفاة أو لعل ولو نذر  
الواجبة على وجه صحيح إنما باعتبار مكان كذا فصله في الأجزاء كالمسجد أو واجبا  
أو وقت كاصول في جماعة أو فصله لا لا قضا على جهة واحدة أو آخرها المندوب  
أن كانت غير واجبة الأصل فالأشبه هو القيد في أصل المندوب ومثلها ونذرهما

اختياره



























فما لا يربس سبط القارة لرواية الحق من قاعها فتم **الحاجات** لا يربس القارة  
بغير ان كانا اكثر من ربع من عدد صلوات المأمور وقدر في مائة الحجة ورواها  
عن ابي كرم حتى كرم الامام وروى زاهد كرم لم يحضر في السجود ولهم لحقة في السجود  
والحق من قبل كرم الثانية فان كرم في الثانية ولما كرم المأمور في الاول جعل كرم  
كرم اذ هو واجبة **الثانية** لو منع من صلاته المصلي على جارية في منزله في السجود  
ولو فعل ذلك اذ احيا راجا وكان تارك الاصل فيجب ان ياتي بمصلي وجاره ان  
به اذا كان اهلا ولم يمسها بل كجاءه على ما ذكره ولا يفسخ ولو عاها العتق فلا بأس  
وتيفاد الحائات في المساجد تعافا وشرف المساجد المساجد ولو كان في  
كان لا كرم جارية افضل ولو كان امام الاول رجع في عيان نظرا لا ان يكون الامام  
الاصغر فانه رجع قطعا **الثالثة** لو منع قريبا ان لا يصلي في الموضع يتلوا وي  
الاصغر بطول استجابا وتقدم رجل المأمور بطول الجان ولو تقدم عقب المأمور  
ويكون على الامام موطوءة فقد ساءلنا على رجل المأمور اوسا وتها بطول الا  
آخر المأمور من الامام وان كان واحدا كثر لا يخرج عن اسم المأمور ولو تقدم  
المستدبر من حول الكعبة على الامام اليها فان كان في مسقط قدمه وان كان  
مستدبرا لا يركع الا على ما عليه من ثوبا من الجنب **الرابعة** لو روي عاها لم يفسخ  
مدرك الامام في نفسه مفسخة بطلت بغيره الامام ولا يفسخ رجليه بغيره الامام  
خلق الامام وقبيلته وان استراخ الامام وبقدره الامام لو كان لا اذ قد استراخ

ويجب الامام بلا فسخ جملته كهيئة ذلهم الموقر فانه ولو اوردك في الشهادة الاولى كرم  
ويجوز التعمد في سطران حتى يقيم موطوءة جزا بان من غير سطران في سطران  
عن الامام ان يفسخ ولا يفسخ حتى يغير موطوءة روي عن عبد الله بن عبد الرحمن في  
صلى بالناس من في حجه انا واطفاه اذ اراد ان يركع روي شام من امام من الصلاة  
ثم لا يصل الا بعد ان يركع في مقام حتى يركع ويروي عاها على ان لا يركع الا في  
للانام ووجوب الكراهية **المفسدة** في الخل او اقم في الصلاة وبيان في الصلاة  
**الاول** لو روي من اهل البيت او واجب كرم او غير كرم مستحبا ان يركع صلواته وان كان  
الا الجهر والاختفاء فيمنعهما الجاهل وكذا لو صل ما يركع عاها وجعل كرم  
واجب الترك او جعل الاصل او لم يعدلها بغيره عصبية الماء او اذ تراها المكان او  
بجاستها الامام الطهارة فانه لا يركع فيها او يركع فيها الماخوذ من سوق المسلمين  
او يركع فيها لو صل على طوطا او اخذ من مكان من سوق الكفار تعظيما للامام  
**الباب الثاني** في السجود وسقط ترك احد الاركان كن ترك القبلة حتى يركع في  
حتى كرم او اكبر حتى يركع او اركع حتى يركع او يصلي حتى يركع بعد ما لا يركع  
كرويت ولا يركع وقبل يركع في الركعة الثانية وقبل في الركعة الاولى وقبل في الركعة الثانية  
ولو سلك في ركعة السجود من ركعة او ركعتين سجدا جازيا لا حظا وكذا يركع في ركعة  
لو كان سجدا او يركع في ركعة او ركعتين سجدا جازيا لا حظا وكذا يركع في ركعة  
يقدر ان يركع في ركعة او ركعتين سجدا جازيا لا حظا وكذا يركع في ركعة او ركعتين سجدا جازيا لا حظا

قبل ان يركع جلس دائم ولو كرم كرها فان كانا بالاسان ارسل نفسه ولا يركع واذا  
بالاطلاق لو ذكر كرم في ركعة او سجدة ونقص ركعة او سجدة في السجود في ركعة او سجدة  
اذا ذكر كرم في ركعة او سجدة ونقص ركعة او سجدة في السجود في ركعة او سجدة  
سجدت انما سجدت لم يفسخ ولو سجد على القبلة في ركعة او سجدة ونقص ركعة او سجدة  
الاصغر بالامام على عدم سجدتها فانما سجدت ولو سجدت في ركعة او سجدة ونقص ركعة او سجدة  
بطلت في ركعة او سجدة ولو سجدت في ركعة او سجدة ونقص ركعة او سجدة  
من اشد فكيفها بنيت على ما مضى او فضاها سجدتها في ركعة او سجدة ونقص ركعة او سجدة  
ولو ذكر كرم في ركعة او سجدة ونقص ركعة او سجدة في السجود في ركعة او سجدة  
في ركعة او سجدة ونقص ركعة او سجدة في السجود في ركعة او سجدة  
من من حتى الركعة او سجدة ونقص ركعة او سجدة في السجود في ركعة او سجدة  
الانها او فسجدا كرم او فسجدا حتى تصيب الارض منه او الطائفة في ركعة او سجدة  
او الطائفة في ركعة او سجدة ونقص ركعة او سجدة في السجود في ركعة او سجدة  
سجدت في ركعة او سجدة ونقص ركعة او سجدة في السجود في ركعة او سجدة  
المسجد او كرم في ركعة او سجدة ونقص ركعة او سجدة في السجود في ركعة او سجدة  
او واجب هو ان كان وكذا في ركعة او سجدة ونقص ركعة او سجدة في السجود في ركعة او سجدة  
و انما ركعة في اسقاط سجدة في ركعة او سجدة ونقص ركعة او سجدة في السجود في ركعة او سجدة  
لو انسا المأمور مع حصة الامام وبا حكم ولو سجد المأمور في ركعة او سجدة ونقص ركعة او سجدة

سجد المأمور بالامام ما لم يركع على المأمور على ما مضى في ركعة او سجدة ونقص ركعة او سجدة  
المأمور ما لم يركع على المأمور على ما مضى في ركعة او سجدة ونقص ركعة او سجدة  
المحفوظ سقط فضاء السجدة او السجدة ولو كان المأمور في ركعة او سجدة ونقص ركعة او سجدة  
الامام ما لم يركع على المأمور على ما مضى في ركعة او سجدة ونقص ركعة او سجدة  
سجد المأمور على المأمور على ما مضى في ركعة او سجدة ونقص ركعة او سجدة  
بدم كرم في ركعة او سجدة ونقص ركعة او سجدة في السجود في ركعة او سجدة  
عليه السجود فلا مانع من الامام وجب على الامام السجود فان لم يركع وجب على المأمور ان  
سجدات ولا فائسان ولو ترك الامام سجدتين ثم قام فصلى المأمور في ركعة او سجدة ونقص ركعة او سجدة  
الا فركه ولو كانت واحدة استمر في ركعة او سجدة ونقص ركعة او سجدة في السجود في ركعة او سجدة  
نما لم يركع سلامه لخل الاجزاء به ولو قلنا بعد ما لا يركع سلامه الامام وسجد  
للمسجد ان قلنا بعد السجود ولو سجد المسجد سلامه الامام وسجدت في ركعة او سجدة ونقص ركعة او سجدة  
سلامه لركعة وسجدت في ركعة او سجدة ونقص ركعة او سجدة في السجود في ركعة او سجدة  
لو سلم وجود المسجد ولو سجدت في ركعة او سجدة ونقص ركعة او سجدة في السجود في ركعة او سجدة  
رجع الامام بعد ركعة او سجدة في ركعة او سجدة ونقص ركعة او سجدة في السجود في ركعة او سجدة  
يترك من غير سجدة وسجدت في ركعة او سجدة ونقص ركعة او سجدة في السجود في ركعة او سجدة  
المركع ما لم يسجد السجدة ما لم يركع في ركعة او سجدة ونقص ركعة او سجدة في السجود في ركعة او سجدة  
التي جمع بين السجدة والركعة واجبا باذنه اعاده الصلوات في ركعة او سجدة ونقص ركعة او سجدة











سقط اعتبارها وكذا ونرى المطبع المعينة انقطع السرجين قد قال ابن بابويه  
سأله ثم قال في شأنها الى الصبي حاله بعد وقصره بعدد الى الطريق فظاهر منه  
انقطاع المسافر اذا عادها حتى الى بلد سلكها بالمعينة انقضى وان لم يبلغها  
كان مقصودا بها الا ان بعضهم لم يقدح فيه ووسل طريقا حتى ما بطلت  
فيعتد ايضا لا يغير حاله لان يكون ما يتوقف سفره من المدايا اعظم مما يكلفه سركه  
يكون ان الف ما يصير به ولو خشي الخوف في الاثر الحوى الاصل من العود والمضي فان  
ثنا والتحق وقطر **الباب** ان لا يكون ممن يلزمه الاثما في سفره كالخافي في الاثام  
والخارج والرجوع والبدوي والمكاري والبريد هو الاثمان وقيل لمن لا يبر  
والمدح والجلال ايام بقم عشر في بلد مطلقا او غير بيتها ولو اقامت  
ان يقصر صليها في داره دون الليل ودون الصبح والمقصود في الاسم والظاهر  
في الاثام سواء كان ذلك منعة او لا ولو اقامت عشره سفره لا يقصر فيها مسافره  
فلا فرق عوده الى القصر لو سافر بعدها **فصل** في خروج الى سفره في السفر  
الزمن ولا يشرط ان يقدح اما يخرج الى سفر مقصود ببلد غير اسم صغيره كالمدينة  
يخرج الى سفرها **الباب** ان يتأدي عن جواربه ويحفي عليه اذا نه وكما في  
عوده وقال في باب من يقصر من سفره بالسر ولا عرفه بالسر ولا علمه وانما ينسحب  
والخفي يقصر من سفره بالسر ولا عرفه بالسر ولا علمه وانما ينسحب  
بالقصر بل ان اذا نفي السفر خلاص الاجماع **الفصل** ان لا تصادف وقت حضره

بعد دخول الوقت وقد مضى ثلثه ام على الاقوى وكذا قضاءها وكذا حتى انما رافعي  
الظهورين لو سافر بعد دخوله وقت المغرب او وقت ما كان الظهورين وكذا  
الصوم وفي آخره يكون الظهورين وكذا **الباب** كون الزمينة مودة فلا يفتقر  
في قضاء امر اجتهاد المعانيه في السفر كالاثام وفي رواية السفر والزمينة **الباب**  
شرط حكم القصر ان لا يكون في مسجد مكة طائفة من الكوفة والحار على ما فيها الصلوة  
واكمل والحق انما يشاهد هذه كونه في ظاهر منع القصر بها واكثر من باب هو خروج  
منه الموضع عن القصر **فصل** قال بعض اصحابنا في الحج ان لا يرد في  
الحج ان يحجوا في الجاهل الكوفة والاقرب الى القصر كالاثام في الحج سواء وقع فيها  
او في غيرها وسواء مات عدا او ضاها وسواء كان قد صلاها ما سافر من قبل الجاهل  
او لا بهذا اذا مات وهو فيها ولو حضرها ما سافر القصر ثم خرج وقد بقي فيها  
فكانت فيه صليان مريان على الحاضر اول الوقت في سفره او في اوطاف القصر  
لو اقام ثمانية عشر يوما في مكة حيا كونه سافر حال دخوله وقت ادخاله الحقيق العود  
فيما مع امكان بانه على حضور المسافر بعد دخوله الوقت ولو نذر القصر في مكة  
لا يفتقر ولو نذر القصر قبل ان يخرج من مكة ولا يفتقر الى استئذنه القصر او  
القصرها وانما لا يخرج بها عن الحج وانما لو شئت بين الاثنين واليه يرجع تتبع ما  
يقتل بالثقل في المنة قصره ايضا طاف في الاخرة وانما لو شئت بين الاثنين فما شئت  
كذلك وكذا في الاثام وانما يكون اقتداء بها فانما يفتقر فاقام عثم وكذا احتجنا

الاثام ولا يفتقر الى وقت مقصود ومنه حتى وقت لا عن قصر الزمينة بقصرها  
بقي مقدار سفره في ايامه **الباب** الحكم القصر من عدلما استحيى سواهم  
ثم اولوا افضل لها ان يصلي معه ثلثة في الاخرة من عدا والجميع الظهور  
مع ظهور الاثام جازا لا في استحيى جميع المسافر بين الظهور والباطن وان  
الذين في الحاضر من وجب جبر المنصور بقدر سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله  
كثير من عيشه وفي رواية يجب ولو اقام ما عاها اما وقضى وان كان جاهلا  
مطلقا واجبا بوجاهة الصلاح الامانة في الوقت وان كان ثانيا اقام وقضى في بلد  
ثبات على وجوب التمسك والاعتماد في الوقت خاصة اذا عرف على المقام في بلد  
عشر يخرج الى بلد وهذا المسافر فاما على العود واما عشرة اخرى ام في هذا ما ياب  
ونسافر وان عرف على جبر العود قصره ان عرفه فاما في عشرة من بلدان اخرى فاما  
في هذا ما ياب خاصة وان كان من نية في استباة المقام والخروج لغيره الا ان يكون في السفر  
عن محل انقضاء ولو اوجبت المسافر اذ اعني عليه ثم عاد جميع الى حكم السفر ولو حضره الاثام  
بوجوب القصر فاد قصر اذا كانت المسافر معافاة سوا كان الوقت باقيا او لا ولو لم  
يصل المسافر حتى كان الوقت باقيا اقام قصره والاثام لا يفتقر القصر تمامه ونرى  
المسافر اقام مسافرا ثم علم بمكة في الاخرة اجماعا عدلا سلم اذ ضاها ولو قصر في الحج  
او في السفر اقام مطلقا وفي السفر رواية شاذة بعد القصر في المسافر فاقام ثم يفتقر  
القصر في الاخرة اجماعا مطلقا ولو لم يبق الاثام ثلثين المسافر فلا اقامة مطلقا

ومقصر ما بعد ذلك وان كانا في اقل من ثلثة **الباب** الثاني الخوف وهو كونه  
في قصره لعدو سافر الى جوارحه وسافر الى الاثام بوجوب القصر ولو نذر في السفر  
السفر واجبا شرطا بلحاظ القصر والمقصر لثا والحق ان ضعفه ورواها في الحج  
عليه وادعيا او يثبت الصلوة الى الزمن واذا اقام مع صلوات يومه والحج ثم يخرج بقدر  
ثم اذا كان من الاثام يفتقر الى قصره انما قصره انما قصره انما قصره انما قصره  
بوسنة **فصل** في رتبة كونه القصر في جبره القصر او فيها حاله يمنع من  
روايتهم في الحج وان كان في جهة القبلة ولا يخلو صلواته عن انما قصره انما قصره  
عصفان فالاثام الحجاب وقوى القصر في جبره عليهم في القصر وانما قصره انما قصره  
مطهرين وعدم التمسك في الزيادة على شرطين ولا يشرط في جبره انما قصره انما قصره  
باجد ما يجب له بل يفتقر الى جبره القصر في جبره القصر في جبره القصر في جبره القصر  
سركه اخرى يفتقره ويطلبه ويأخذها سركه او قلنا لغيره كواضع الاثام الثانية  
شريطة دون وجوب صلواته والاثام من غيرهم حتى حلتهم في جبره القصر في جبره القصر  
اذا كان كونه في الاثام والاولى انما قصره في جبره القصر في جبره القصر في جبره القصر  
ونظير الثانية وانما قصره وجوبا وقوى الاثام في جبره القصر في جبره القصر في جبره القصر  
انما قصره القصر في الاثام الثانية وجوبا وانما قصره في الاثام في جبره القصر في جبره القصر  
انما قصره في الاثام الثانية وجوبا وانما قصره في الاثام في جبره القصر في جبره القصر في جبره القصر  
انما قصره في الاثام الثانية وجوبا وانما قصره في الاثام في جبره القصر في جبره القصر في جبره القصر



الحجرات ثم بعد ذلك يرمي الان تخفيف ثياب بالاول ولديك بل هو صوم وانظرهم  
راكها كما لا اله الا الله الا ان الامم الامم والى كذا حتى استجاب الله لقرعة عن الامم وهذا  
في الحقيقة والميتة ويكن في طعان امامها اشق بالمشهد والديار ولو انزل الله  
او اذكر بان الظاهر حبان وكذا الويك وروي عن ابيهم فلهم غنينة بنين  
يبعثهم سخا ويلا حظ في القعدة في كذا فانه لم يوجب قرعة عليهم  
الباقي الاصلية ما لا يوجب لنا انظر الاسم اثنان في العاقبة الاولى فان كان تعدد  
ولا يطلعت صفة وهذا الاولى لم يبقها واثنان ان لم يبق تعدد الحبلين لا تعدد ولا  
بطلت صلواتها اتم وما علم بالمالع ان لو انظر في القرعة الثانية في قسمته  
جاء لتساعلا بدو سريع ولحكم سهل الماسين حاله القعدة بل كان الاخر والاول  
العائدين في عدم اطلاقه بالثقل في القعدة وعدمه وجوب محبة السهلان فلما علم  
الانام ولورقمهم في المغرب ثلثا ما في الاخر بل كان في شرطها استغناء ما اخرج في  
الحصر ولا يجوز الزيادة على الاربعة ما لا قربان الا ان اقتصر على الفرقين لها فضل  
ويجوز فصل الجمعة بغير قنينة في خطبة الاول في شرط تمام القعدة ولما كان الحبلين طعان  
والما يكون فلا يخسر وكذا صلوات الآيات ولوصلوا هذه الصلوات آتين بها الا قرب  
الجماعة وان كرم وكذا لو كان انصافا محرم اذ كان طاعنا في القعدة وكان القعدة في حجة  
الصلوات ولا يلزم من رتبة ونجاستهم وان كذا في السبلين فحين صلى عليهم صلوات  
عصفان في كفتها على اناسها انهم صوم من يخرجهم ويكرمهم ويصومهم في القعدة

الاول والثاني من ان اذاعوا في الحارات ثم استقل كل حصن الى مكان صلواته وكفى  
وبعد الاول والثاني ثم سلمهم ولعنوا تلك الحارة والنجس واخصوا بها الصفر  
والركبتين ونزلوا في القنصل ونكثوا الصفر فزجوا في النجس والحارة فاقدموا للحارة  
وتقدموا لافلاخا في هذه الحارة فمدهم فقلوا سر طيقات النجس فالتجوا فالتجوا فالتجوا  
المجد على النجس بعسافا فالتجوا في القنصل وكثر وطوا على طيقات صلت بعد امانة  
مركعة وسلمهم فكانت صلواته مركبتين وكثر في تركعة وروجا لصدوقه في تركعة  
لله تركعة في الخوف عن القنصل وشرطها ان الجدة بالمصافة والنعبة والنبوة والاشارة  
**واما صلوة** بطي الخلفاء بامامهم بطي طيقات الرماح الا اذا الامام في صلوة  
بكل طائفة واما في تركعة **واقا** صلوة من الخوف فمضى صلوة المطاردة واما في تركعة  
فمضى الخلفاء فقال عدم المكان الا في تركعة فصلون بحسب المكان رجا لا وركبا وادى  
العبدة وغيرهم مع عدم المكان الاستقبال لجاهه وفرد في غير تركعة الا في تركعة  
بما والجاهة الامام والمأمور كانت بين حول تركعة ولون بعد الركوع والنجس  
فاليا والنجس واخصوا ولا تركعة في تركعة لجاهه الامام فمضى تركعة في تركعة  
المسجود وجب فاذ خلع اذا ركع ركعتين صلواته ولو لم يكن ركعتين صلواته في تركعة  
سجد ووضا الخاف عن الافعال ولا ركعتين صلواته في تركعة لجاهه الامام فمضى تركعة  
الاربع من كل تركعة تركعة وجب الركعة والقبلة والنجس والنجس فمضى تركعة في تركعة  
الخوف ولو لم يكن في الامام ولا كان قد ركب ولو كان الخوف ثم استقر في كل طائفة

تسأله في فصلكم وكيف حتى التلذذ والفتح والحق ونفعنا الله فيه قصره من هذا العلم  
أجزءه ولا يمل الشخير وإن رجعا ذوالاسب لم يصب إلى حقن الوقت ولو خاصا لم يحرر  
وقت الحروب بالانعام قصر العبد والله على كل قول ولوم يربح الحق القوم لم يحرر الله  
وإن رجا العفو بعد كون العقول ومحو رصدة الحق للدفاع عن المال كان نفسا إذا  
لم يجر جوانا والموت والفرق بقصران كيفة ولما العبد وإن كان يفسد به حياة  
جان ولا يملك ولو اضطر الحارب والميراث جبان وإن كان حلد مئة ومضى العبد  
فأقصر من الرجال والنساء في الحب خلقا من البرية ويجاهد الميراث على الحارسين  
كأحب إلى الحسنيين ولا خلاف في بطلان الصلوة **كتاب الزكوة**  
وهي مضية تركا إذا ما من أخرجها أصح بكم في المال وفيه للفقر فضل الله  
أولى تركا يعوق طهرا ما يظهر إلى المحتاج وأنفس العجز وشدة معدا يشب  
في المال وفي أدته للطهارة والما دون ما يملك كتاب وأدته والأبناج ويكره نقل  
تركها إلا أن يدعى بشبهة الخلق ويقا لها بها لا استحلال حتى يدفعها وأبناج أمواله  
وورثته ولا يفتقر حاجة على الواجب وقوله صادقة في طرح قرطاس من الزكوة  
فليس من ولا سلم بحول على المحتاج على نعي كمال الإيمان ولا سلاسلها على أطراف  
على الأجزاء وشأنها عظيم قال ابن أبي عمير من أنقى ما أقرن الله عليه فهو أنقى الناس  
وقال الأصمعي إن أحب الناس إلى الله أحبهم وأنقى الناس من أدنى من يكون من أدنى  
الكامل ثم خارجة من أدنى ما وضعها في موضعها في فصل من ابن الكلب **كتاب**

زكوة عظم روي ابو ذر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان اول ما روي حقها الا  
 ان بها بعد القصد اعظم يكون نقد باعها بها وتخرج بمقدارها كالحا نة من خرما  
 شردت عليه او لها حق يخرجها مناس وقال الله تعالى ان ذكرا من ذكركم وضع  
 زكوة ساله الاجيب الله يوم القصد بقاء فخر اياك ليس وسلا على ثباته اخرج  
 يدو تخرج طوعا وقصد ومان ذي سال ابو ذر و نعم منع كونه مال له او لغيره  
 القصد بقاء فخر يطول كذا ان تطلب منه كل ان باب ومان ذي فخل او كبر او ذر  
 منع كونه الا طوعا وفضل بعد ارضه لوسع ارضين ثم الزكوة فمان ذي كونه الما  
 زكوة العطرة **القصد** زكوة المال ومن بعد على بعدا كان **الزكوة**  
 بين علي ورواه في المال فلا يكون على الطفل الخوف في اشدنا  
 ولا في العلاء والمناحي على الامم منع من جنى بها فتنه اذا الزكوة او ما قد للنفذ  
 خلاها لظواهرهم ارضه من في نفي الاحتجاب في الموصفين وقال المشيد بغير خارج  
 زكوة التجارة من مالها ويريد به اذهب لانه يوجب احتجاب وقال التجارة <sup>الزكوة</sup>  
 الويل لمنه ضا على ما سئل ان خرج خلاها لغيره ومنه من كونه ملبدا شرعا  
 حكوا وشبهوا عليهم وقال الفضائل للزكوة هدا وكذا وكان اجيبا والماء الذي ورو  
 اشترى في الذرة حضا المائتة ويقلد البقاء ردة **فمنه** لكانا للماء في المائة  
 بالمفضل وجبان افره بها اكثر من بالانفس ايضا فاما الفصل مائة كان المائتة  
 لما كان فان سويها عليهم من المصرت نفذ ولا يفرل لخصم يستصفا انهم وان كان











ثانية من صفة القلدة ان كانت دون وقال في المبرقعة يوجد من نوع البلد نفس نوع  
آخر فالكيفية بخلاف العربية والبطنية والسيمة العراقية ويجري الذكره لا في نفس  
الابل المذكور وهاتين **ثالثة** يجوز اخراج النخلة عن الواجب وصنعها بالخيال في  
ظاهر كلامه والمفيد بها وفي باقي الاقسام والمعتبر فيه السقف من الاخراج **الرابعة**  
يجوز تليق الجحش من اخراج الاعلى من ولا دون منه واحدا من المستحقين او  
عشرين او مائة او موضع الاعلى وبيع البقرة ذلك موضع الاذن سواء راعى القيمة  
او نقص والجار في الاعلى والادنى والاثنتين والتمام انما المالك وجعل عينه بالاش  
الجريه من بيت البلد وبيت الجاهن ورواها عنه ابو داود في حديثه فاعقبه السوية  
صطره الشيخ في ظاهر كلامه والاصل الصحيح الجريه في الجميع واجعل على افعاله فاعاد  
على الجحش وفي اسان من ازالة **الخامسة** وان كان في مريضه ثبات اللبن والحفاظ من  
المالك دفع الحلاق غير ما في رايه اخراج الاعط للفقراء ولا التمسك به  
يحيى ذكرهما لقصة الاقارب الذين عرفت الخاص **السادس** ويجوز المراجعة من  
مريض عن شلها وكذا المعية ولو نقص الضاب ونوع ولو ازيل الجرحه المراجعة  
روى الاعط للفقراء فلو اخرج من عندنا ولو ثبوتها راجحة مريضه يجوز من  
الفقراء اخرج الامع حفظ القصة ولو اخرج بنس عاقل وجبها اجزيت ولا يجوز الجرح  
شاة وعشرة مرام في الضالاج ولا الما من ولا الجرحه مريضه وان كانت القرينة  
مراضا لان يكون القصة السوية محفظة فانما الاجزاء تعمل ولو كان واجبة شاة

[illegible]



الماني واثبات عدة ابتداء مطلقا حتى يكمل الاول وكذا الكلام في باقي الاما  
**نقطة** لا يبعد عن الماشية في المكان مع اجتماعها في تلك واحدة لا يبعد  
باجتماعها مع تعدد المائل فلا يخلط في اعتبارها كاستحالة اعتبار كاد  
اشرك في ثمانين من العنق فانه على ههنا ثمانين والمشارك في اربعين فلا يشترط  
اخطاها وان كان اذا اجتمع الماشيان لمكلفين بالركن في المخرج والمداخل  
المخرج والمداخل والمداخل والمداخل **الفصل الثاني** في ذكر الفاعلات  
الاربعة وفي بيان **الاول** في شرطها وهي ثلثة **الاول** التمكن بالزراعة  
ركن في فاعلها بغيرها كالزيت والعقد الا ان يكون قبل بدو العمل **الثاني**  
بالرعي انصابا وهو خمسة اوصاف كل واحد من صناعا كل صانع اربعة اوصاف وكل  
مدربا اثنى وربع رطل في كل واحد من اثنين متقاربا ودوي متقاربا  
والثالث الفاعل وشدة قدر الزرع في المدة طول وربع ولو نقص عن الفاعل  
سقط ولا اعتبار بالوزن ويجوز ان يكون الكيل ليرفع من الوزن كما في الحظيرة  
والشعير ومناجيبا جانا ولو اختلفت الموازين فالعق في بعضها وتعد في بعضها  
الموجب ولو تعدد الاعتبار فاعلم انصابا وجب وادى ولا يكون صحيحا على غيره  
**الثالث** الخراج الموزن كلها من المبداء الى المتيقن ومنها اليد وحسنه السلطان  
والفعل وفي خلافه والمبسط كل المائل على المائل ونقله الخافض الى اجماع الاربعة  
عظما وتجب على الفاعل كالمال لا يخلو من سائر الارض فانه لا يكون عليه وان كان مال

فلا وسواين زهر وعملته بين الامرين فاسقطا الركعة عن الفاعل ان كان اذ بدو  
من مالان الارض وهو على المائل ولا يكون على مالان الارض لان الحصة كالخبرة  
فلا وسواين لكن ذلك قبل بدو العمل فيجوز عليه كما في الفاعل حتى لا يجرى له  
قبل بدو العمل فانه فان منع ملكا غير صاحبها ليدل بالاعتقاد فلا ضرر وبه  
الصالح في الفاعل وهو بعيد ويسلم فاعلم عند ان يكون له ركعة **فوق** يخرج  
الشري عن الفاعل كالمائل ان لم يكن المائل فلا ولا سواها وربع العنق ولا سواها  
ثمة قبل بدو العمل يخرج قدر مملوها ودويها ثمة فلا هو من العمل كالمال  
وعندي في الكرم **ق** قال في المبسط لا يشترط قبل العمل في العمل في العمل  
فانما على شريطة نكاحا وان طالبا احدهما بالقطع او اعمل بهذا الصالح فانه  
على احدهما وفي الخلف اوجبا على الشري والآخر انما الشري انما على القطع  
الباقي او كان قد شرط فعلى الباقي فركعتا الشري على الشري او على الباقي  
القطع او اوجبا على الشري او اعمل من الباقيين فيه تركه من عدم التمكن من التمكن  
الثام **ق** لو اوجبا المائل على من لا يطالب بالخراج كالفعل في الذي يخرجه  
بعد بدو العمل فان كان لا مزا فاعلم انه وان لم يزل على الباقي واخره المبسط  
عدم وجوبها **د** المائل لا يحد له السبق لوجوب الفاعل لوجوبه في اعتبار  
الخراج والفعل المقتضى سندا في سعة المائل ويشكل وجهه ان يفتقر  
لأجل المائل فيكون فيه تقوية لقول الشيخ بوجوب المائل على المائل كما مر على الفاعل

بوجوبها وسواء الاشكال انما يتجمل في سعة مونة السبق لوجوبه في سعة مونة  
عداها الا انما لا يعلم به لا **هـ** لو كان لزوم سعة فاعلم بوجوبه من المجل  
ان تفاوتت في الحاصل ولو اختلفت في الزرع او لم يثبت او اختلفت في سعة  
مونة عند تركه **و** لا يشترط بدو الفاعل ان يخرج اكثر الامور من الفاعل  
العدو ويجعل الخراج المقتضى خاصة لا يترك على المائل او تفتقر قيمة ما بدو او  
ولم يكن قد عارض عليه فانما على غيره قطعا ولو كان المبدعيا فالظاهر  
لا يخرج بقدره **ح** لا يجب على المائل ان يمسك في خلق الزرع من الزرع  
غيره وان كان رغبة وكذلك **ز** لا يمنع الدين ذكوة المذلة ولا يوجب  
كأنه وسوءه ما بدو وظهوره من مانات بعد بدو صلاحها وغيره من تصرف  
تركته قاله المبسط في دفع الدين والركن نظرا الى اتحاد متعلقها **ح**  
وقال الفاضلان يقدرا لكونه لسنا متعلقا وهو حسن ان يعلقا على الركعة **ح**  
متعلقا لكونه فان هذا كعلق الركعة او الجارية بالبعد فاعلم ان الحسن ولو مات قبل  
بدو العمل سواء كان بعد الطهر او لا فلا يكون على الزرع عند الشيخ اذا كان  
الدين مستحقا لاعتباته على ان الركعة على حكم ما لبيت سوا فضل انصابا  
ولو قلنا بطلان الزرع وجب ان يعلق انصابا على الدين ويجعل عند الركعة وجوبه  
الدين على هذا القول لكونه لسنا متعلقا على اعيانها ان كان انصرف وتعلق الدين  
انصرف من تلقا الزرع **الحاشية** في المخرج وهو العشر في سعيها او

بعلا او عدوا ونصف العشر في سعيها او عدوا او في سعيها ولو اجمعها حكم  
للأخذ لثا في عدة السبق واما في عدة العيش فانما هو العدد والربان اخذ  
منه ثلثة ارباع العشر ولو قبل العدد والربان فاشكال في سعي الفاعل من  
واحدة في اربعة اشهر وبالسبق ثلاثا في ثلثة اشهر وان قبل العدد والعشر في خمسة  
ويجوز اعتبار انما يقع على الركعة او لا يترك على الركعة والربان على هذا الى سبي  
في الفاعل فالتسبيط ولو اشكره على فاعله بان كان لا سواه ويجوز العشر  
للاعتناء بوضعه ترجحا للأصل ولا يلتفت الى سبيته قطع اذ لا يقع المائل  
ضارة ولا يعتزل انصابا بعد الاول بل يخرج من الزرع وان لم ينعيم الزرع والربان  
بعضها الى بعض سواء انفتحت في الارض او لا علاج اذا اختلفت فيها او في  
ولادتها منه ويجوز سقيتها انما يستعمل في التربة حتى انما ينفذ الى النهاية فلو  
اطلعت النهاية ثانيا قال في المبسط لا ينعيم هذا الطلوع الى النهاية لانه في حكم  
اخرى وهو الما صلان ووقت سقي الركعة عند اعتقاد الجارية والفرد في الركعة  
في الحب وبدو العمل فانه انما يصحها او قبل الجارية او اصفرها لا انما ينفذ في الحق  
بشرط القسيمة عينا ووقت الجارية في الفاعل اذا اصبغ في الزرع ليرتفع  
شئت وما لا يملك من العنق زينا ومن الفاعل بغيره منه المبلغ ليعلم انصابا  
يخرج منه قدام الجارية الما الما على ما فيها ومنها مقدرة زينا واما او قبل الجارية  
الخذ من العنق جازا ومن الفاعل ومنه من يترك الجارية او ان ينقص من سعيها او















ومن يجب نفقة على غيره العشرة من مع هذا المفقود وفي رواية عبد الرحمن بن الجراح بن جندب  
وهو قتيبة بن جندب زعموا أنه من فريضة المفقود ولو لم يزلوا ففرضه على غيره ولو لم يزلوا  
**فإنها** العالمين عليها وهم النساء في جبايتها بولاية وكفاية وقسمة وحساب ولا  
دخلة ولا يشرط فيهم الفقر ويشرط العداوة والمفارقة في الزمان ولا يشرط كونهن  
العالمات ويحسن بغير الأسماء من الجحالة والأجالة فيسقط في الإجماع العلم بالجهل  
الجهل ولو قهرتهم عن جرة أحد الأسماء من بيت المال أو من باقي السهام ولو زاد به  
عن جرة فهو يدا في التحقيق ولو لم يسم لزوجان وجعلهم إلهام ما يراه وهو العاجي عن  
الفقر ثم يجوز كونه المكاتب غلاما وفا لغيره من حيث الملك وأهله المكاتب ولا  
يجوز كونه غلاما مسلح البقي من ذلك الفصل من العباس والمطلبين بن ربيعة قال  
الصدقة راسخ المأمن لأهل الجدة والجد **فمنع** من فقيرها شيئا من ماله  
أو تركها له قبل ما يوجب الجواز وكذا لو تعدد الخس وما يجب على الأسماء بغير ما في  
عام ولو لم يكن قبلا يورثونها ثم يبعث إليهم ولو تركها المالك لنفسه أو تركها  
الأولاد أو الفقير سقط نصيب العالمين **ولا يبعثها** المولود إليهم وهم كفأيتها  
للجباة بالسم وقال ابن الجندب المأمنون يجاهدون وقال المصنف رحمه الله يجوز  
سلبين ويرى أن ابن أودين والعاملان والمسلمون أو يقرروا لهم نظرا من المشرى  
إذا أعطوا رغب فخرهم وقوم في نيابتهم صفت فقوى نيابتهم وقوماء لهم آخر من  
احتجاب الصدقات إذا أعطوا أحبها وأعطوا الأعمار عن طاعة وقوم من الأعمار في

سبيلها

الطريق بلاد الإسلام إذا أعطوا أموالها من المال أو من غيره في الإسلام ولما كان  
يقول جمع هذه في سبيل الله في ثمانية وألف ألفا من المال أو من غيره في الإسلام  
**ثم وجب عليها** الرقاب وهم المكاتب والعبيد في سنة وروى علي بن أبي حمزة  
نفسه لاجرا فكيف للمكاتب والمكاتب على العاقبة وروى عبد الله بن زمار  
العبد مطلقا من الزكاة عند عدم المقتضى المكاتب إنما يعطى مع صورته وإن لم  
يحل له على الأقراب ولو صرف في غيره قال الشيخ الجوزي وقوى المفقود إذا كان  
المصرف لغيره مكاتباً وقبله غيره المكاتب من غير يمينه ولا يمين ماله يمكنه المولى ويجوز إعطاؤه  
سكينة خلافا لابن الجندب **وسأله** العاقبة إذا لم يبق في يمينه ولو كان يمينه ولو كان يمينه  
صرفا فيهم من سهم الفقراء وإذا كان لغيره المفقود وجوز لغيره المفقود من سهم العاقبة  
أنه يورثه ويورثه ولو جعلها لنفسه منع عن الشيخ لم يورثه يمينه عاقبة ولله  
في الشطر معان عدا المسلمين خلافة فقير مسلم على الجارية ولا يجوز له صرفه في غير الزمان  
خلافا للشيخ وإنما يعطى مع الحاجة ويجوز مقاصد الحق وقضاء يمينه حيا كان أو ميتا  
ولا يشرط الإذن ولا يكون فيه حاجبا فنفقة وهل يشرط في الاختصاص على الميت  
صورت تركته عن دينه صرح به ابن الجندب والشيخ في المبطل ونفاة الفاضل  
ولا انتقال الزكاة إلى الورث فبصرفها جازا وفقا لغيره منع طاهر لها الزكاة  
عن الدين ثم لو لم نقل الورث المأمن وتعد الأوقاف ثم بعد جواز الاختصاص  
القضاء **وسأله** سبيل الله وهو الجهاد والإيتيماء ويورثه غيره من سبيلها

الحاج والزبير وبنو القاطر والمجاهد والمداد من جميع سبيل الجهاد سواء على يديهم  
في القسمة ولا يشرط في العاقبة الفقر ولو تعدد المفقود ولو صرف في غيره ما لم يزلوا  
لواجب الجهاد في الغيبة صرف فيه ولا فرق بين المرتزق ومن المقتدر في سهم الحرب  
ويشترط على الأقوى ولو قطع المرتزق أو استقل المرتزق في القطع جاز **فإنها**  
ابن السبيل من الجحالة بغير يمينه فيعطى مع حاجته ما كان غنيا في بلدته ويحل نصف  
فدية قال ابن الجندب وكذا المفقود من غير ما جازت ما كان غنيا في بلدته ويحل نصف  
يشترط أن لا يكون له مال أو ابن الجندب شرط كونه واجبا أو مدبا وروى علي بن أبي حمزة  
كونه طاعة يعطى ما يكفيه من فضل غناه ولو صرف في غيره سلفا للوطيان **ولا يجوز**  
بذلك سبيل في غير الأمان في الجمع إلا المفقود فلا يعطى الكافر ولا معتقدا  
الحق من المسلمين ولو أعطى جارا لغرضه ثم استبرأه عاد ولو كانت العين بائنا  
جواز استرجاعها ولو فقد المأمن في غيره وأبى يعقوب بن شبيب يجوز دفعها إلى  
اليمين وأبى في الجواز ترك الفقر ولو زاد الفصل من الصادقة والفرع  
فيما دهم المفقود كغيره ولو صرفه في غيره ثم استبرأه عاد ولو كانت العين بائنا  
الحق والبيع فالأقراب جواز إعطائهم خصوصا إذا كان الحق لأبى أمنا الصدقة  
فلا يشرط في نافيها الأمان خلافا لابن أبي عقيل **والأخيه** العداوة شرط في  
عدا المأمن ما لا فيه الإجماع ونفاة الشيخ ومن مضمون في ثواب الجرحين  
الفاصلان أعطوا الفاسق ما قهرهم عليه الجاهل **فإنها** لا يجوز صرفها

معه

الاجبة المفقود ولو صرفها في توسعة الأقراب جواز ويجوز صرفها في غيره  
وإن كان يتفق عليها منها وتسع ابن أبي عمير من أعطاه مطلقا وابن الجندب يعطيه  
ولا يشرط منه عليها ولا يشرط له ما من يجوز أن يدفع إليهم من غيرهم  
إذا انصرفت بموجبه وإلا قبل على المأمن من فقره الحضر ولو كان في عياله  
يقيم بغير عياله صرفها إلى وليه وانصافها عليه بأذن ويجوز صرفها إلى غيره  
غير ضروري وإن كان في عياله وكانوا وارثين بل هو أفضل **والأخيه** لا يجوز  
إلى الهاشمي بن جندب إلا مع ضرورة الحق من حاجته فيقتصر على الضرورة ويجوز لغيره  
ولو لم يسم وكذا هو ابن الجندب والشيخ لقول الله عليه وسلم ما لهم من ولا أهل الصدقة  
القرى بها بهم وربما جلت على باقي على القرية وهم الأقربى من باقي طبقات الفقراء  
والحرث وأبى طيب في منع على المكاتب أبي حاشم قوله عليه السلام لا يجزى له على  
الحسن والرشيد **فمنع** لوجوب الهاشمي تركه قبله وحاشا لغيره في أخذ وفي  
الأفضل منها عدي نظره على الأقراب الحسن لأن الزكاة أوسع في الجحالة ولو  
الزكاة من الأجانب فيمكن من الحق في استعادتها نظر من الملك وروى أن المفقود  
**الاجبة** قبل دفعها لغيره لا تمنع على المكاتب وكذا هو الجرحي عن الكمال  
جاءه ودعى طلب العلم المانع من المكاتب ولو كان ذاك المانع كلفا لبيته  
عدا الشيخ والوجه المنع عنها دعاء يمين ولو ظهر عتاه استبعدت فأن تعدد الجرح  
مع اجتماع المانع وأما لأحد ولو احتج ابن السبيل لنفسه قبله بغيره خلافا











ومرنا دورا لا جارا للصحة المضمنة بشيئا على النقيض من ذلك على الذنب وتوفيقيين  
واعتبرنا على ملك الفضل اقيمت في الوجوب ولم نقف لهم على شاهد  
دعوى بان ادريس الاجماع عليه لم يثبت ولو كان تركب يقوم به فليس في وجهه على ان  
تصل عدليا بوجه ولا يمنع ان يكون وجهها غير انما لا يمنع من الكافر على اسم قبل الهلال  
وجبت ولو اسلم بعده او غير الهلال واستغنى العقم او ولد له ولدا وزوج اولاد  
رقيقا استحق ما لم يصل العبد ولا يجب فصلا سالفة من كفرة من زكوة بدنية  
ولا نالت واداءها للربط اجريا عن نفسه وعيا لمن ولد وان نزل ووجبه  
وان علا وصيف وتادم وعبد وان كان كافرا او اسلمين ولو لم يهزم فانه كان  
اهلا سقطت عنه الازمنة وجبت نقطة رقيقة العبد على المولى ويعتبر في الرقبة العنق  
فان كانت صغيرة او مائة ولا نقطة وقال ابن ابي حنيفة في وجوب الرقبة  
فيجب على المبيع وان لم يملكها ولو كانت موحدة كالحا او مائة ولا نقطة في الرقبة  
الغائب فلا نقطة عند الفسخ والمفصل او وجب ان ادريس وماخذ لقومين  
الثلث في البقرة والحقاب والحق في نقطة واحدة المائة الواجب احداها  
كان ملكها او ساجرا او مستعرا او عدليا في الميسر والحق انما ادريس وقال  
الفاضلان يجب على من ساجر اما المتاجر فقطرة على نفسه سواء شرط له  
ام لا لان النقطة اجرة في الخمر والحق عليه ساجر او جبت النقطة وخادم القربى  
انما يتكادوم الرقبة ولو غصب العبد من الغائب وجبت عليه نقطة وسقطت عن المولى

ولم يملكه او غصب اهل الوجوب وجبت على المالك عذاب ادريس خلافا للشيخ في المولى  
والعقاب على ان العنق من القربى من غير كافر قال في الغائب ولم يجزها على  
الغائب بغير ولومات المديون قبل الهلال وكان من اهل الوجوب ولم يهزم في  
الدين في وجوب اخراج نقطة على الوارث وجب ان يتقارن على انتقال الرقبة على  
الوارث او كونها على حكم مال ليت وقطع الشيخ والحقق بعده وجوبها وقطع  
بالوجوب ولومات الموصى بعد قبل الهلال فقل الموصى له بعد في الوجوب  
او زنة او على الموصى وجب ان يتقارن على ان القول حل لهما قبل او كاشف  
او قول المولى على الوارث وعلى ان في على الموصى وقال الشيخ لا يركن على احدا ان  
سلطان الوارث منعه فوصية وملك الموصى دونهما احرا فقبل مكان على حكم مال  
الميت ولو وجبه عديقات بعد القبول وقبل الوارث قبل الهلال في وجوب  
نقطة على الوارث وجب ان يتقارن على مطلق الهبة بغير مصل القبول وعنده  
موجب على ان القبول حل بشرط في انعقادها او لا ونحوها لا يفسخ في احد ولا  
وكذا القبول الوارث بعد الهلال او كاشف الموصى له عن الهلال ولو كان  
عبدنا اهل سوال في زمره او الاصل في وجوب نقطة على ابايع او اشركه  
مبتين على ان المبيع ملك عبدا وانما رضى المولى بالوجوب على ابايع او اشركه  
لهذا فلو تلف كان من ماله وكذا كان الحار والمبايع او لهما دورا وحيا للشرقي  
على اقله ونقطة على الشرقي عده ولا يشرطي وجوب النقطة والنقطة على الولد

الاشارة وكذا الفداء ولو صار المالك مضمنا اي مقبدا على ولا نقطة في الرقبة  
على المولى ولو اسلم عبدا كافر فوجبه بثلث اسواق نقطة ولو اخذت الرقبة عن نفسه  
بذن المبيع صح ولا يملك الاصح ولو كان العبد من شركين فصاعدا فما عدا ذلك  
النقطة وقال احمد بن حنبل لا نقطة عليهم ولو اشرك المبيد بين اثنين فكل على  
الاصح ولو اختلف اوقات المولى في جاز لخلقه في المخرج ولو ابقى انفق وقال  
في الخلاف يجري القصاص مطلقا وهو قولي وقويها المولى انما اتفق وقت في  
احدا لم يجز في النقطة وكذا لو غلبا المبيع مولاة ووضعت الرقبة في نقطة  
والدين ضمن بالحصص ولو كان دفع الحرة او ائمة مسلما او مملوكا فلا نقطة على  
عبدان في الخلق والميسر وقال ابن ادريس يجب على الرقبة والمولى وفي  
ان بلغ الاعمار الى حد يسقط منه نقطة الرقبة بان لا يفضل عنه ثلثا بشرط  
عليها وان اتفق عليها مع اعان فلا نقطة لانها تابعة للاتفاق ويصعب بان  
النقطة لا يسقط نقطة النفاذ اذا جعلها المفق ثم رجع الى المأثرة على وجه  
على اربعين بالاصالة او عليها بالاصالة ويجعلها المبيع في الاول لا نقطة على وجه  
على اثنان يجب على المبيع والمولى وظاهر الاحكام وجوبها ايضا على المبيع  
ويجب نقطة الرقبة على ائمة الامة المثل يجب سواء قلنا النقطة للمولى او للمبايع  
وبنا على الفاضل على المدعيين فاستطاعوا ان يثبتوا بانها للمولى اذ لا نقطة لغيره الا  
في الحقيقة على الحال وان كان لغير المولى والفاضل الموجهة النقطة عطف في

قد رها ما لم يرضى والشيخ طوسه رمضان واكتفى المبيد المضمون والحق في  
ابن ادريس بثلثين في آخر والفاضل اخذ منه مائة مائة من يدين بطله بغير  
او كفا بغيره في جز من اشركه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
عنا لثمة فداء الاحكام بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
وجوبها على الصنف والمضيف ولو كان المضيف مسلما ففي وجبت على الصنف على  
تبع المصير اذا جازها عن الصنف مستحبا لم يجز وفي المصير اذا جازها عن الصنف  
ذلك الصنف وقد تدبى شرع اليها ولما منع ان يمنع المذهب في هذا ما عدا المصنف  
استحباب اخراجها للغير عن ماله ونفسه والمصنف من عيا او المصنف كماله  
فاحر عن الوجوب في المصير المرحمة فلا مائة في الاجرة ولو اداه فقير ضاغا  
الاخراج على عيا او تصدق به الاجرة منهم على اجرة ما دى الاحكام بغيره بغيره  
بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
بكون اكرهته مضمنا لغيره منهم لانه لا يملك لاصدقة عن نفسه او عيا عامه بغيره  
الا قريبا لما في الصدقة اعادة ما اخذ من الصدقة الى ملكه لان اخراجها الى  
ممنع بذلك والا فاعاد الا لغيره الى الاول منهم صدقة وجب النقطة على ائمة  
كالخاتمة وقول عطاء وحسن الغرض ودرية يسقط عنها مائة من النقطة  
على العبد وقول دامة بغيره عليه وبوجوب ائمة للمصنف ولو لم يملك العبد  
عبدنا النقطة على المولى عنها وان قلنا ملك العبد يملك على هذا سقط النقطة عنها











وضاعتہ

شاهین

من الأفعال



لي وانا اجري به بديع شهونه وطعام من اجلي وقال الله المصور حجة من النار وقال  
الصورة نصف الصبر وفي خبر آخر الصبر نصف الايمان وهذا يقتضي ان يكون  
دفع الايمان وقايم ان الله لا يترك بالعباد للصائمين وما امر الله بكثرة الدعاء  
لأحد لا استحباب لهم في صلاة الصائمين في عبادة وان كان تأييدا على فرضه ما لم  
يسلموا وقال الله تعالى لا يصليتم عبادة وجهه شيعه وعلم مقبل ودعا ومستجاب  
واعظم انوار اجرام شهر رمضان قال في آخره خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
شعبان فبدا الله تعالى على امته انما اراد بذلك شهره ليلته من الشهر  
ويشهر رمضان الى قوله ويشر اوله وسطره وسفره وآخره ليلته والعقرب  
الما دونه يعني من صام رمضان ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر  
رمضان ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه ومن قام ليلة القدر غفر له ما تقدم  
من ذنبه وروي في ما يرباهه الجاهلون عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
استحي في شهر رمضان تحاشا لم يعطها النبي صلى الله عليه وسلم اذ كان اول يومه نظر الله  
اليهم واذ نظر الله عز وجل الى ما لم يعتد به بعدها نظر الى ما هم فيه  
اطيب عندهم عز وجل من مخرج المسكن فتعظم الملائكة في كل يوم ويذكر اذا كان  
آخر ليلة تسع غفر الله عز وجل لهم جميعا وعزا من المؤمنين قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
للصائم فرحتان فرحة عند فطره وفرحة يوم القيمة والكل في الصورة بعد ذلك  
اركان **الركن الثاني** فيما به يتحقق الصوم وروايت والاسان والشرائط

فهنا اصول ثلثة **الاول** في ائمة وفيه مطلبان **الاول** في صفتها كقوله في  
رمضان بنية الفريضة مع وجوب ولا بشرط بنية التعيين وكذا كقوله في الدنيا  
تعين كايام البيض وفيها دعاءها بغير شرط التعيين وبما تشتمل على نوع صورته  
والثاني في الكفاية في النية والنية المطلق كالذي قلنا فليهم مطلقا واجزى المطلق  
مرحله انما للمعبر بحري رمضان ولم ين شرط في الصيام المعين والعين المعينة  
والكراهية في غير الاول **فصل** لو كان الاصل واجبا مطلقا قد تضمنه في الغنا  
الحكم فيه نظرا من الانتفاء الى ما كان عليه وما صار **باب** لو تعين الصائم  
رمضان في هذا تعين طارىء يجب فيه ضمان الوجان والاقرب بقا على شرط  
المعنيين واما بالشرط ما لو تعين الوقت في المذهب المطلق لان الظن قد يحل  
التعني لغير رمضان كالجوس الذي لا يعلم الا هل هل بشرط فيه التعيين كالحمل للملا  
لا يرضان لانيقين فيه الصورة ويجوز العدد لا يرضان لنية اليه من رمضان ويتقوى  
الاولا من رمضان للصائم والقضاء بشرط فيه المعين ويجوز ان شرط التعيين ان  
تلا بنية لا بشرط الحربي يتجوز له الصوم في وقت متأخر وان تلا يجب تصليا  
بغير عيبا الظن يدخل الشهر لم يجز التعيين **باب** لو اضاف المعين الى فريضة  
في شهر رمضان فقد راد وجزا والاقرب استحبابه اما التعيين لرمضان هذه ائمة  
فلا يصح ولا يضر ولو تعين لرمضان هذه ائمة فتعين في غيرها كان كأن غلطا  
لما وان تعذر الرجوع المطلبان **باب** لو تعين في رمضان صوما غير ما كان عليه كقوله في

ذلك المعين وفي انعقاد رمضان ولا ان فريضة قبل ان يابو وادرس بعد  
الا انعقاد لان التعيين وان لم يكن شرطا الا ان قصد فيه ما عدا وقال في المصنف الشيخ  
يتبع عن رمضان محمولا لم يثبت في النية والحق في ائمة فيكون لغوا ولو تعين في  
وعينه فالجواب في النية وان انعقاد لرمضان هذا في تمامه انما كان في النية  
فوق غير رمضان فانه يقع عن رمضان ان اكتفى بكونه منسوبا كان في النية  
او نذرا ولو لم يكن كلفا باذنه كما اشار في الصورة في رمضان واجبا او نذرا  
احتمال انعقاد ما كره بعض الأصحاب لعدم قولنا في **باب** لو ترك اثنين في  
نومع وجب لم ينعقد صومه وان كان تأييدا ولو تعين آخر شعبان في النية لم ينعقد  
من رمضان وجب هاتين اثنين لرمضان في خبره وجعل عدم استحبابه  
كان في اصل صوم رمضان من عدم شرائط التعيين **باب** يجب في ائمة الجزم على  
سأكا لم يجر ولو ردد الجاهل بدخول الشهر ائمة على تقدير وجوب الوجوب وعدمه  
فيه قولان والاقرب الاجزاء ولو تعين الصورة عدا واجبا او نذرا من غير نية  
فالاقرب المطلق ولو ردد في النية ذلك بين الاداء والقضاء او بين الوجوب والنية  
اجتله اجزاء ذلك لا ينعقد الصوم في النية وان لم ينعقد ما لا يباح **باب** انما يرضى العجبة  
رمضان مع العلم بوجوبه ولو تعين الوجوب مع استن صلاهما والاقرب على  
الاجزاء للمعني منه وقال ابن ابي عمير وابن الجوزي في المخلصين في غير رمضان  
الواقع ولو استند ذلك الى ائمة لم يعتبرها المشرع كجمل هذه الاماكن واجبا

الفتاى فقيه وجان رباني والما بالامور **باب** في النية **باب** في النية في الصورة في شهر  
مطلوب وان كان عليه الله تعالى فان كان للمعني الموجب للحدود جليل على الاقرب وان  
كان للشرك او للمعني بالجميع او بالحق في حق **باب** في النية في شهر رمضان  
الصوم ان كان الشراعية والافطار انما يظهر للعبادة وكذا في عيد الفطر والاقرب  
الحائض ذلك او العاقر على سفر الموجب للصوم الاقرب بطلان ائمة بعد الحائض  
ولا يلزم من كونها اوقات اخطاها بالبال وجعل متعلقا بقصد **باب** لو تعين من تعين  
على الصورة لا ينعقد في هذه ائمة حدة ائمة وان كان معبرا ان كان لم يجر  
القضاء والاقرب على هذا الانسان لا يضر شرع ويجوز ان ياب على الانسان  
اشا في السفر بنية التحدة وان كان قبل ائمة في نية حبان اقربا بعد الاجزاء  
ولو ترك ائمة طول ائمة فلا يضره وجوب القضاء وفي وجوب الكفاية قوله  
لا في الصلح وبما كان يفتي بعض مشايخ المعاصرين ان فان شرط او لو كان استن  
فوان متعلق لسان لو توسع من المظنون بظاهر فريضة الصورة في آخره نظر ائمة  
عده اجزاء اذا كانت النية مسية عن المتع وحضوا اذا كان غارضا على نفس  
الصورة حتى حصل التمكن ولو كان مريضا يضره ان ولو في قصصهم بين الاجزاء  
والاجزاء ان كان نذرا وان كان واجبا غير معين فالاقرب عدم الاجزاء لعدم  
وان كان واجبا معينا فالاجزاء اقوى لوجوب لسان بها وهذا قريب من نية ائمة  
**باب** المطلب الثاني في وقتها وهو البذل فان كان بها طلع في غير ما

المعنيين

يتب



الاجتهاد وظاهر المعنى وجازعهم ايقاعها ليدلوا على المصطفى وقبائلهم في الجمل  
 قبل الزوال وقال ابن الجوزي لا يتبدل بها وقد بقي بعض اهل زمانه كان الصوم  
 واجبا بعد ذلك ولما كانت الدنيا جازعهم لها الى الزوال في جميع الصور ولو كان  
 عدلا في المعنى فنية الجبان وان كان غير متعين بالاصح الاجزاء كالقضاء او الكفا  
 والنداء المطلق والى منه المذوب وجوز عن الاجتهاد في الحديث لم يفرق  
 الشئ وهو صريح ابن حزم وظاهر المتن في ما خرج في رواية لم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 بخبرها الى العصر ولا بأس بروج يرب ثواب الصور على انعقاد ولا يتخصص في  
 زمان الفية ولا استبعاد في ما ثبت الفية فيما مضى بوضع الشرح وما عدا شهر رمضان  
 يعتبر كغيره في شهر رمضان خلافا فذهب الاكثر الى الكفا بنية واحدة من  
 اوله ونقله في المتن في الشرح الاجماع والاقراب وجوب فدية هذا لانقطاع كل  
 عن الآخر فخلل من جهة عن حكم الصائم ولو اضيق ولا شهرية الصوم يوما او  
 اياها فالأقرب انقصا سواء كانا على ذلك في احراب شغلان ام لا فغادر  
 الشيخ ونقله عن الاجتهاد في الشهر السابق فيه بعد القول في الاجتهاد في الاصل  
 بين الصائم من الليل ولو ذكر عند دخول شهرهم في الشهر ما بين في قوله واحد  
 ولو ذكر في الشهر وجب اتم التحديد وعلى القول بالكفا بالنية الواحدة  
 لجميع كل كفي ما بقي منه الايام معدودة محصورة منه فخلل ذلك لان ذلك اخف  
 من الجمع والوجه المنع لان حمل رمضان عبادة والحن او من عبادة فالجوز ان يحمل

آخر ولا يجوز صوم يوم واحد بنية شعبان وان كانت الواضع من الرواية متغيرة  
 المعنى كغيره مع الصبر الا ان كان صاعدا ولو نوى يوم واحد قضاء رمضان ثم  
 افطر بعد الزوال مستعدا ثم بين رمضان فالأقرب عدم الكفاة اما عن تحرير  
 فاعلم علمه واما عن القضاء فاعلم انعقاده وادعى بقوط الكفاة لو كان صائما  
 عن واجبه بربعين مما لا كفاة فيه نعم لو كان مندوبا لم ينعقد الاقرب بجوبا لكفاة  
 بار على جهاد نذر رمضان وان قلنا بغيره كقولنا لا كفاة في الايام الا انما بعد انعقاد  
 نذره يجب اكتمال على حكم الفية فلو نوى الاقمار بها ما اوردت في الصورة  
 بطلانها سواء قبل الزوال ام لا وتطوع الشيخ بالتحفظ طفا ومعهم فيه ما لا بد  
 بنية الصوم قبل الزوال ولا يقع الفية من الكافر والمحقق ولما لم يصح في الخبر  
 الميم ويكون صوم شرعا على الصائم ولو اراد المسلم في الايام ثم عاد حكم الشيخ  
 صوم وهو من باب اليقين بما في الفية ولا يخلل الفية الزور ولا ان لا يخلل  
 في الجماع وما يجب الفصل زود من الله من في صيرورة المكلف غير انما للصوم  
 في زيارتهم الفية ومن حصول شرط القحة وقال الواضع بالصل **قاعدة** قال الشيخ في المتن  
 الفية وان كانت الزادة لا يعلق الا بالحدث بان يكون الفية قائما بعلق بالصوم  
 فوطئ النفس وقهرها على امتناع بجدد التحق من عقاب الله عز وجل او بفعل  
 محدث هذا الاشياء فيكون متعلق على هذا الوجه فلا ينافي في الاصول وقال ابن الصاك  
 الفية هي اتم على كراهية الامور المذكورة تكون الصور لطف في الواجب المعنى

ان كان واجبا لطف في التذنب المعنى ان كان نذرا وكانها نظرا الى ان الدم غير متجدد  
 لا تراه والمكلف به مقدور فيجب زود ذلك الى امر جدي اما فيقول النفس  
 او احداثا كراهية ومن هذا بين ان الصور مستفول عن معناه اللغوي ولا يلزم  
 الطائي معناه ذلك لعدم بل هو من قول العلماء **الفصل الثاني في اقسام فدية**  
 مطابق الاول فيما يملك عنه وهو اقسام **القسم الاول** الاجماع يجب

فرغ من كتابته فلهذا الجليل المالك والعشر عشر  
 في قصده من رتبته بين وسماية في الجمل  
 البنية المصطفوية على الصلوة والغير  
 واما المذنب الذي لا يربح  
 المالك الكبير والهادين  
 بن ابي صالح الله  
 احمد المكي  
 المكي  
 واما









